



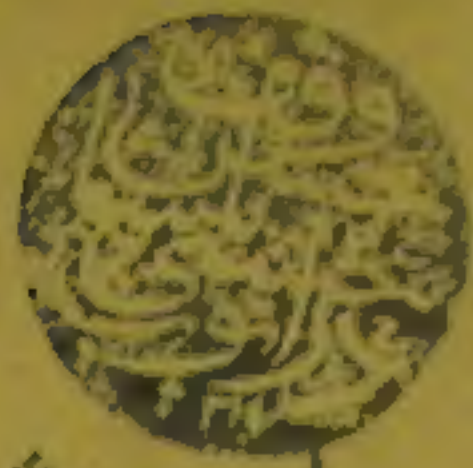
1258

1507

Süleymaniye U. Kütüphanesi	
Kismi	H. Hüsnü
Yeni	
Eski	1258

1507

1258



سبأكوني على
التصديقات

بسم الله الرحمن الرحيم

* قال * المقالة الثانية في القضايا واحكامها اي في تعريف القضايا واقسامها وفي بيان احكامها اي احوالها من العكس المستوي وعكس النقيض والتلزام زاد لفظ في القضايا في العنوان اشارة الى ان المقدمة ايضا من مقاصد المقالة الثانية فاقبل انه لا يحسن التقابل بين القضايا واحكامها لان معنى قوله في القضايا انها موضوعات حقيقة لهذه المباحث ولا يصح ذلك المعنى في قوله واحكامها اذ احوال القضايا ليست موضوعات حقيقة في شيء من المباحث فالمراد اما ما صدق عليها الاحوال وهو بعض القضايا فيلزم مقابلة الخاص بالعام واما انفسها فالمراد انها موضوعات ذكرية فيلزم ان لا يكون قوله واحكامها على نهج قوله في القضايا وما اجيب عنه من ان المراد في كلا الموضوعين انها موضوعات ذكرية ليس بشيء ومشأهما اقله التدبر على انه لا معنى لكون القضايا موضوعات ذكرية اذا موضوع الذكرى ليس الا الوصف العنواني وهو مفهوم تصويري

* قال * لما فرغ من مباحث القول الشارح الخ قد جرت عادة الشارحين ايراد هذه الاتفاقية بعد الفراغ عن بحث والشروع في آخر تنشيطا للتعليل وتحديد اطالبه فيما سياتي حيث حصل قدرا معتددا من العلم وتنبه على انه اذا وقع مسئلة مما تقدم فيمأنا خرفه و بطريق الاستطراد ومعنى قوله شرع حان ان يشرع فيه كما صرح به في اول فصل التعريفات

فالمعنى

فالمعنى لما فرغ المصنف من المباحث المختصة بالقول الشارح ومعنى المباحث المذكورة في الفصل الرابع حان ان يشرع في المباحث المختصة بالحجة ولما توقف تلك المباحث على مباحث القضايا وضع المقالة الثانية لبيان ذلك اي قدمها عليها فحط الفائدة هو وصف المقالة بالثانية واما جعلها مقالة على حدة فللتبميز بين المبادئ والمقاصد على ما هو الاصل فلا يحتاج الى ذكرنا انما المحتاج اليها جمعها في مقالة واحدة كما في القول الشارح وقوله ورتبها معطوف على الجملة الشرطية لا على الجزاء او استثنائية فمليك بسلوك الطريق المستقيم وترك الالتفات الى التكاليف والنسقات التي عرضت لبعض الناظرين (افن يمشى مكبا على وجهه اهدى امن يمشى سويا على صراط مستقيم) وما قيل اراد بقوله المباحث المتعلقة بها فيدخل مباحث القضايا وكذا في قوله مباحث القول الشارح للتوافق فقوله شرع على حقيقة ولا يحتاج الى التأويل بل اراد ان يشرع او حان ان يشرع فمع انه صرف اللفظ عن المتبادر بأبي عنه قوله ولما توقف معرفتها على معرفة القضايا واحكامها (قوله) كما ان الخ يريد ببيان جهة التوقف التي اجملها الشارح وحاصله ان توقف بعض المسائل على البعض لكونها مبادئ له والمقصود من التشبيه توضيحه بما علم سابقا من توقف مباحث القول الشارح على مباحث الكليات والمراد بالقول الشارح مباحثه لان المقصود ببيان جهة توقف المباحث على المباحث وايضا قال قدس سره وهي مباحث الكليات الخمس وان مباحثها مبادئ مباحثه لذاته وانما المبادئ لذاته نفس الكليات الخمس (قوله) لتزكيب المعرف منها اي من الكليات الخمس ولو باعتبار البعض لتعليل لكون مباحثها مبادئ لمباحثه يعني ان المعرف مركب من الكليات الخمس فلا بد في معرفته من حيث انه موصل من معرفتها من حيث يتوقف عليها الايصال فيكون مباحثها مبادئ لمباحثه (قوله) كذلك للحجة اي لمباحث الحجة مبادئ تتزكب منها اي من موضوعاتها على حذف المضاف بقريته قوله وهي مباحث القضايا فقوله كذلك اعادة لقوله كما ان لا قول الشارح مبادئ لتخلل الفاصلة الكثيرة وكان الظاهر

تركه والناظرين اعتبروا نفس القول الشارح والحجة وجعلوا مباديها
نفس الكليات والقضايا فاشكل عليهم امر الحمل في قوله وهي مباحث
الكليات الخمس وفي قوله وهي مباحث القضايا فتكفوا بما لا ترضى
بسماعه الاذان الكريمة وغاية جهدهم تصحيح العبارة ولم يحوموا حول
انه على ذلك التقدير لم زاد لفظ المباحث ولم يقل وهي الكليات وهي
القضايا لان المقصود بيان وجه تقديم المباحث على القضايا * قال *
فان القضية الخ تعليل لمقدمة مطوية مستفادة مما سبق اي التما قيد
الاقسام بالاولية لان للقضية اقساماً ثانوية والغرض من وضع المقدمة
ذكر الاقسام الاولى وهذا على تقدير ان يكون قوله والغرض بالواو
كما في بعض النسخ واما على تقدير كونه بالغاء كما في اكثرها فهي جزء شرط
محذوف اي اذا تقرر ان لها اقساماً ثانوية ايضا فالغرض من وضع
المقدمة ذكر الاقسام الاولى فلماذا قيد العنوان بها والناظرين تكلفوا
في تصحيح التعليل بما لا يرضى به الطبع السليم * قال * بل اقسام ثانوية
اي ليست باولية سواء كانت ثانوية او مابعداها * قال * فالغرض الخ ففهمة
الشرطية الى المتصلة والمنفصلة ليست بمقصودة في المقدمة بل استطرادية
ولا يخفى ما فيه والوجه ان يقال اراد بالاقسام الاولى ما يكون اقساماً لها
بالنظر الى ذاتها لا باعتبار امر خارج عن حقيقتها فالجملية والشرطية
والمتصلة والمنفصلة من الاقسام الاولى لكونها باعتبار الحكم المنقسم
الى الجملي والشرطي والاتصالي والانفصالي الذي هو جزء القضية بخلاف
الموجبة والسالبة والازومية والاتفاقية فانها باعتبار صفات الحكم
وبخلاف الجزئية والكلية والضرورية واللاضرورية فانها باعتبار
صفات الموضوع والحمول * قال * قول يصح الى آخره لم يقل قول يقال
الى آخره اذ لا يلزم في القضية ان يقال بالفعل لقائله انه صادق فيه او كاذب
لم يقل قول قائله صادق فيه او كاذب ليخرج قول المجنون والناثم زيد قائم
فان كلامهما وان كان في نفس الامر صادقا في كلامه او كاذبا الا انه
لا يقال له انه صادق او كاذب في العرف لان كلاهما ملحق بالحق بالحقان
اطيور وليس بخبر ولا انشاء نص عليه في التلويح ولم يقل قول صادق

او كاذب لئلا يتوهم الدور حيث اخذوا في تعريف الصدق والكذب
الخبر المرادف للقضية ولهذا ترك التعريف المشهور اعني ما يحتمل الصدق
والكذب مع احتياجه الى مؤنة بيان الاحتمال بان المراد به الاحتمال بالنظر
الى ذات الخبر مع قطع النظر عما هو خارج عنه حتى عن خصوصية
الطرفين * قال * اما المقدمة الى آخره اما تعريف القضية وتعريف
اقسامها الاولى فلا بد من تقديمه على المباحث الآتية في الفصول الثلاثة
لان البحث عنها موقوف على معرفتها واما تقسيم القضية الى تلك الاقسام
فمما لا حاجة اليه في تلك المباحث فكأنه اوردته تكميلاً لتعريفات القضية
وتلك الاقسام اذ بالتقسيم ٧ ينكشف المقسم زيادة انكشاف من حيث ايضاحه
وينكشف من حيث التحقق ايضا ويتعين الاقسام الاولية بحيث لا ينصور
غيرها وكان التقسيم من تمة التعريفات للمقسم والاقسام وقول المصنف
واقسامها عطف على القضية والتعريفات كلها مقصودة في المقدمة فما
قيل ان التقسيم اذا كان من تمة التعريف لم يستحسن ذكره في العنوان وما
قيل ان التقسيم اذا كان لتعيين تلك الاقسام ناسب ان يجعل وجهها تقديمه
لا لجعله من تمة التعريف وهم مبنى على ان مراده قدس سره بقوله واما
التعريف تعريف القضية فقط وان قول المصنف واقسامها عطف على
تعريف القضية ومعناه وتقسيمها الى اقسامها * قال * ثم الجملية الى
الضرورية الى آخره والموجبة والسالبة والمحصورات وغيرها وان كانت
من الاقسام الاولى ظاهراً لكن لاختلاف الايجاب والسلب والكلية
والجزئية في الجملية والشرطية كانت في الحقيقة اقساماً ثانوية (قوله)
لان الاعتبار الى آخره لانها الموصوفة بالصدق والكذب والاتصال وهذا
الوجه يختص بهذا المقام والوجه العام على ما قالوا من ان اللفظ اذا
دار بين الاشتراك والمجاز يحمل على المجاز (قوله) فسميت الى آخره اي
اطلقت عليه لا وضعت له والا لكان مشتركاً (قوله) وكذلك القول الى
آخره التشبيه في مطلق الاطلاق فان القول يرادف المركب والمركب صفة
اللفظ لانه ما دل جزؤه على جزء معناه والمعنى انما يوصف به بالعرض على
مانص عليه قدس سره في اول بحث المعاني المفردة فالقول حقيقة

٦ (قوله) اما
التعريف الخ اي اما
تعريف القضية
(نسخه)

٧ اذ بالتقسيم
ينكشف المقسم زيادة
انكشاف حيث
ينكشف من حيث
التحقق ايضا
(نسخه)

في المفوض مجاز في المعقول على عكس القضية ولا يمكن ان يقال لفظ
القضية منقول عن القضية المفوضة الى المعقولة بناء على ان القدماء
جعلوا موضوعات مسائل المنطق الالفاظ والمتأخرين اجروا الاحكام
على المعقولات لان المنقول يشترط فيه هجر المعنى الاول ولا هجر معناها على
ان جعل القدماء الالفاظ موضوعات المسائل لا يقتضي الوضع لجواز ان
يكون ذلك الجمل باقامة الدال مقام المدلول تسهلا للفهم كيف وقد انفقوا
على ان موضوع المنطق المعقولات الثانية او المعلومات التصورية
والتصديقية (قوله) ثم القضية الى آخره بيان للفرق بين القضية والتصديق
فانه قد يشبه على بعض الاوهام باعتبار الحصول في الذهن في القضية
لان الصدق والكذب انما يعرض لهما باعتبار حصولهما في الذهن ولا لاطرافهما
التصديق عليهما وحاصل الفرق ان القضية من قبيل المعارف والحصول
في الذهن شرط لهما والتصديق من قبيل العلم واطلاق التصديق عليهما
اما على الجوز باعتبار انه متعلق بالتصديق او على ارادة المصدق به عن
التصديق (قوله) هو العلم بالمعلوم الى آخره بمعنى الاذعان والتسليم له
لا بمعنى التصوريه (قوله) فالمعلومات من حيث الى آخره حصول المعلومات
حصول ظلي لا يوجب اتصاف النفس بهما وحصول العلوم حصول اصلي
فلا يرد انه اذا اعتبر الحصول في الذهن في القضية يلزم اتحاد التصديق
والقضية اذ لا فرق بين المعلوم والعلم عند القائل بحصول الاشياء نفسها
في الذهن الا باعتبار القيام في الذهن وعدم القيام به على ما تقر في محله
(قوله) لا يتعلق الا بها بخلاف اطراف القضية فانه كما يتعلق التصديق
بها يتعلق بما عداها اعني الوقوع واللاوقوع فليس لها اختصاص
بالتصديق صحيح لان يطلق بمعنى المصدق به عليها فادعاء الحصر يكون
لاطلاق التصديق بمعنى المصدق به نوع اختصاص بالقضية * قال * وقوله
يصح ان يقال الى آخره اي في حكم الفصل في حق الامتياز فان الفصل
يشترط ان يكون مفردا محمولا * قال * اما ان ينحل بطرفيها اي باعتبار
طرفيها وبالنظر اليهما الى مفردين فالقبود المذكورة في جانب الموضوع
او المحمول كالجبهة غير معينة في الانحلال حتى يرد انه قد ينحل الجملة الى

أكثر من مفردين نحو زيد العالم قائم في الدار (قوله) القضية لابد فيها
الى آخره مقصوده بيان ان زوال الربط بين الطرفين انحلال لا تجزئة
(قوله) من الحكم بمعنى الوقوع واللاوقوع كما نص سابقا ولا حقا لكن
يشترط كونه معقولا كما ذكره سابقا بقوله من حيث انها حاصلة في الذهن
فلا ينافي ما ذكره قدس سره في شرح المفتاح من ان المحتمل للصدق
والكذب هو الحكم المعقول اعني الايقاع والانتزاع دون الوقوع
واللاوقوع (قوله) فهما الى آخره الفاء للتفسير او جزاء شرط محذوف اي
اذا كان لابد فيها من ثلثة امور (قوله) بمنزلة المادة الى آخره في كون
القضية بهما بالقوة كالجسم بالمادة وانما قال بمنزلة المادة لاختصاصها
بالاجسام وقس على ذلك قوله بمنزلة الصورة (قوله) وانحلال القضية
فان الانحلال في اللغة كشاده شدن كره وهو ابطال للصورة مع بقاء الحبل
بحاله (قوله) كلمة ليس الى آخره لما كان كلمة ليس هو بحسب التركيب
الامتزاجي دالة على رفع النسبة لا بيجابية فلا تكون دالة على ما يربط المحمول
بالموضوع وجهه بان المجموع من حيث المجموع يدل على وضع النسبة
السلبية فيكون رابطا لهما وبمنزلة الصورة للقضية السالبة فيصح
الانحلال فيهما فيشملها التعريف * قال * هما المحكوم عليه الى آخره
بالحكم الجملي او الاتصال او الانفصال فيدخل فيهما المقدم والتالي * قال *
ان تحذف الى آخره كما لابد في القضية المعقولة من الحكم الذي هو بمنزلة
الصورة كذلك لابد في القضية المفوضة مما يدل على الحكم المذكور لفظا كان
او حركة وهو بمنزلة الصورة لهما سواء كانت ثنائية او ثلاثية فحذفها
وازالتهما ابطال لصورتهما وانحلال الى اجزائهما المادية فيشمل نحو زيد قائم
وقام زيد بلاربية وحل الحذف ههنا على الترك لفظا او تقديرا ليشمل
الثنائية بناء على حل الاداة على الالفاظ الدالة على الربط لا يصح
تفسير الانحلال به فانه ابطال للصورة ثم ما ذكره الشارح معنى انحلال القضية
المفوضة وانحلال القضية المعقولة ما ذكره قدس سره في الحاشية السابقة
* قال * ان حكم بان احدهما هو الآخر اما صريحا كما في الجملة الاسمية
او ضمنا كما في الفعلية كما سيجي في كلامه قدس سره وانما لم يعتبروا الجملة

القطعية قسما آخر من الحكم تقريبا للاقسام وضبطا للانتشار بقدر الامكان
 * قال * ان حكم فيها بان احدهما ليس الاخرى قصدا كما هو المتبادر
 فلا يرد الموجبة السالبة المحمول فان الحكم القصدى فيها الايجاب
 * قال * بقاء الشمس طالعة والنهار موجود كما سيجي * من ان كان رابطة
 زمانية فيجب حذفها ايضا فالمراد بقوله كلمة ان مع مدخولها اولان
 معنى كانت الشمس طالعة كأن طلوعه وهو معنى الشمس طالعة على ما حققه
 الشارح في شرح المطالع من ان كلمة كان معتبر في جانب المحمول كما سيجي
 واما القول بان ايراده لمجرد رعاية ان لان حرف الشرط لا يدخل على
 الاسم فلا مدخل لها في القضية فلا يطابق كلامهم * قال * المراد بالمفرد
 اما المفرد بالفعل او المفرد بالقوة اى ما يعبر عنها فكلمة او للتعميم كما في قوله
 تعالى (كونوا حجارة او حديد) واما لمجرد التأكيد فليس للترديد
 او التفسير * قال * وهو الذى الى آخره تفسير للمفرد بالقوة يعنى
 ان لفظ القوة يدل على عدم كونه مفردا بالفعل وهو ظاهر وعلى صلاحية
 له وذلك بان يمكن التعبير عنه بمفرد * قال * واقلها الى آخره اى اقل
 الالفاظ المفردة التى لا يمكن التعبير عنها من اطراف تلك القضايا مشقة هذه
 الالفاظ وقلة مؤنتها ظاهرة لعدم احتياجها الى ملاحظة خصوصية
 الاطراف ومعانيها والظاهر ترك كلمة ان كما لا يخفى وقرائتها مكسورة غير
 صحيحة لوقوعها موقع المفرد * قال * بل يقال ان تحقق الخ يعنى
 ان الحكم فى الشرطية لما كان باتصال وقوع نسبة بوقوع نسبة اخرى
 او بانفصاله عنه لم يمكن التعبير عن اطرافه بالمفرد وما قيل انه قد عبر
 عن طرفي الشرطية بقوله هذه القضية فتوهم فان المعبر به عنه مجموع
 قوله ان تحقق هذه القضية فى هذا التعبير صار ما كان مقدما فى التعبير
 الاول جزأ لا من حيث انه مقدم * قال * بقاء ههنا شئ الخ يعنى
 وان اندفع بالتعميم المذكور الانتفاض بالامثلة المذكورة عن التعريفين لكن
 بقاء اشكال آخر وهو انه على هذا التعميم يدخل جميع الشرطيات فى الجملة
 لتحقيق التعبير عن اطرافها بالمفردين بعد الانحلال اى حذف الحكم الاتصالي
 والانفصالي لانه كان مقتضيا لملاحظة الطرفين تفصيلا مانعا عن التعبير

بالمفردين فاذا زال يمكن التعبير عن طرفي الشرطية بعد الانحلال
 بمفردين لان انحلال القضية الى مائنه تركيبها لان تركيب الشرطية من
 قضيتين بالقوة يمكن التعبير عنهما بمفردين بعد زوال الحكم الشرطى
 المقتضى لملاحظة الطرفين تفصيلا فيكون انحلالها الى مفردين
 بالقوة فتدبر فانه خفى على الناظرين * قال * والاولى لم يقل
 والصواب لانه يمكن توجيه ما ذكره بحيث لا يرد عليه شئ كما اختاره
 المحقق التفتازانى من ان المراد بالمفرد بالقوة ما يمكن التعبير عنه بمفرد
 حال كونه جزءا من القضية وعند افادة حكمها والجملة تتحل الى شيئين
 يمكن التعبير عنهما بلفظين مفردين حال اعتبار الحكم الجملى بينهما
 بخلاف الشرطية فانه لا يصح فيها هذا ذلك عند افادة الحكم الشرطى
 فهى لا تتحل الى شيئين يمكن التعبير عنهما بمفردين عند قصد افادة الحكم
 الشرطى ولما كان فى هذا التوجيه تكلف فى تفسير المفرد بالقوة ولزوم
 استدراك قبح الانحلال قال الشارح والاولى * قال * وقبل صوابه اى فى التقسيم
 والضمير فى قوله يرد عليه راجع الى القول المدلول عليه يقال وورود قولنا
 زيد ابوه قائم على تقسيم المصنف بخروجه عن القسم الاول ودخوله فى الثانى
 بخلاف هذا التقسيم فانه لا يرد عليه وكذا ورود بعض النقوض عليه فما قيل
 ان الواجب ثنية الضمير فى الموضعين وتبديل الا لا يرد بقولنا لانه لا يرد وهم
 لان معنى لا يرد لثلا يدخل احدا التسمين فى الآخر * قال * واما ثانيا لما اخره
 مع انه تحقيقى والاول الزامى لانه يستلزم عدم صدق تعريف الشرطية
 على فرد من افراده فهو اقوى من الاول فقيه ترقى من الاضعف الى
 الاقوى (قوله) ومن انصف الى آخره والسرفى ذلك ان الحكم فى الجملة
 باتحاد الطرفين فى الوجود وهو يقتضى ملاحظتهما اجمالا فلا بد من ان يكونا
 مفردين بالفعل او بالقوة بخلاف الشرطية فان الحكم باتصال وقوع
 النسبة بين شيئين بوقوع اخرى او بالانفصال بينهما ولا شك انه يقتضى
 ملاحظة النسبة والطرفين قصدا وقولنا هذا ملزوم لذلك ليس تعبيرا
 عن الشرطية بل هو قضية جملة معناها معنى الشرطية * قال * سميت
 جملة زاد لفظ التسمية اشارة الى انه مفهوم اصطلاحى * قال * هذا هو

المطابق الى آخره في الحصر اشارة الى ان ما قاله المتأخرون من زيادة لفظ
الانحلال لا يغير الكلام اي كلام الشيخ (قوله) الى اجزائه الموجودة فيه اي
المادة كما يشعر به آخر كلامه وقول الشارح ما منه التركيب فان التركيب مبتدأ
منها الى حصول الصورة فلا يرد ان الصورة من الاجزاء الموجودة ولا ينحل
اليها (قوله) الا اذا اعتبر الحكم ايقاعا وانترزا اي اعتبر الوقوع
والا وقوعه لكونه حاصل في الذهن وهو قولنا كما عرفت مرارا (قوله)
لا يرتبط بغيره ضرورة لان النفس لا يمكن ان يلتفت الى شئين قصدا
وبالذات وعدم صيرورته محكما عليه او به لعدم اقتدار النفس على
ذلك لا يستلزم عدم اتصافه بشئ من التقيضين في نفس الامر حتى يلزم
ارتفاع التقيضين على ما فهم (قوله) بان يصير محكما عليه او به بالحكم
الجملي او الاتصال او الانفصال (قوله) فما لم يجرّد القضية عن الحكم اي
عن الوقوع او الالاقوع من حيث حصوله في الذهن فلا يردانه كيف
يمكن تجرّدها عنه والحال ان الحكم الاتصال او الانفصال انما هو بين
وقوع النسبتين اللتين هما في المقدم والتالي (قوله) ما لا ينضم اليه الحكم
بمعنى الوقوع والالاقوع من حيث انه حاصل في الذهن وكذلك فيما بعد
(قوله) فقد وجد الحكم في الاطراف اي الوقوع والالاقوع من حيث
حصوله في الذهن على وجه الاذعان فلا يرد ان وجود الحكم لا ينافي العلم
بكذبه لان القضية قد تكون كاذبة (قوله) وان اردت الى آخره هذا التفصيل
ما اخذ من كلام الشيخ في الشفاء ونحن ننقله لك بعبارته فانه يوجب التفتي
عما تعلق بقايتك في تحقيق معنى الجملة والشرطية قال والقول الجازم يحكم فيه
بنسبة معنى الى معنى اما بالاجاب او بسلب وذلك المعنى اما ان يكون فيه ايضا مثل
هذه النسبة او لا يكون فان كان وكان النظر فيه لا من حيث هو واحد وجملة
بل من حيث يعتبر تفصيله فان القول الجازم ليس ببسيط ولا جملي كقولنا
ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فقد حكم ههنا بالاجاب نسبة الاتصال
بين قولنا الشمس طالعة وبين قولنا النهار موجود فوجب تلويثا بينهما الاول
وكقولنا اما ان تكون الشمس طالعة واما ان يكون الليل موجودا فقد
اوجب ههنا نسبة عناد بين قولين وبين اجزاء كل واحد من القولين

غير مطابق لكلامه
نسخه

في المثالين تركيب ايضا يحكم فيه بهذه النسبة اعني النسبة الجامعة للقول
جاز ما فان قولنا الشمس طالعة قد يشتمل على ايجاب نسبة بين الطالعة وبين
الشمس وكذلك في سائر الاجزاء وان لم يستعمل من حيث هو بهذه الصفة
وجميع ما كان على هذا الوجه فيسمى شرطيا وما جرى مجرى الاول يسمى
متصلا وما جرى مجرى الثاني يسمى منفصلا واما ان لم يكن كذلك بل كان
الترتيب بين معنيين لا تركيب فيهما اصلا كقولنا زيد حيوان او بين معنيين
فيهما تركيب لا صدق فيه ولا كذب ويمكن ان يقوم بدله مفرد كقولنا
زيد حيوان ناطق فان تركيب الجزء منه وهو حيوان ناطق تركيب
بهذه الصفة ويقوم بدله لفظ مفرد كقولنا انسان او تركيب فيه صدق
وكذب ولكن اخذ من حيث هو جملة يمكن ان يدل عليها اللفظ مفرد واعتبرت
وحده لا تفصله كقولنا الانسان بمشي قضية وانه ليس يلتفت الى حال
الانسان وحال حمل المشي عليه بل الى الجملة التي يجوز ان تسمى قضية
وكذلك او قلت سمعت انه رأى عبدا لله زيدا وما اشبه هذا
فجميع هذه التي لا يراد ان يحكم في اجزائها بالنسبة الايجابية او السلبية
وان كان يتفق في بعضها ان يكون في الجزء منها ايجاب او سلب فيجعل
التأليف الايجابي والسلبى كشيء واحد يلتفت الى وحدته بحيث يمكن
ان يدل عليه باسم واحد ان اريد فهو جملي وحاصله ان المنسوب اليه يقال
في ايجابه انه هو ما جعل منسوبيا كما يقال ان الانسان هو حي وفي السلب خلافة
واما في الشرطي فانما يقال في ايجابه ان هذا لازم لذلك او معانده ولا يقال
لاحد الجزئين انه الاخر انتهى فتأمل في هذه العبارات الجزيلة تجدد فيها
تحقيقا وافية ببيان الاقسام شافيا عن الشكوك والاهام كاشفا لما ذكره
قدس سره في تفصيل المرام (قوله) الانسان حيوان بناء على ان معنى الحيوان
جسم نام حساس لاشئ ذو حيوة والا لكان مشتملا على النسبة التقييدية (قوله)
التقييدية المراد بها ما عدا التامة بمعنى ما يصح السكوت عليه فيدخل فيه
التوصيفية والاضافية والامتراجية ونسبة المشتقات الى فاعلها (قوله)
فيكون القضية ايضا جملة لانه لا بد من ملاحظة النسبة اجمالا ليتمكن الحكم
بالاتحاد (قوله) كقولنا زيد ابوه قائم وكذا زيد اضربه لانه لا يقع محمولا

الابتأويل مقول في حقه (قوله) ملحوظة اجماع الابان لا ينافي الى نسبة قصدا بل
الى المجموع من حيث المجموع ايضا حلية لصحة الحكم بالاتحاد (قوله) ملحوظة
تفصيلا اي يكون النسبة ملتفتا اليها قصدا وذلك يستدعي ملاحظة طرفيها
مفصلا فلا يمكن الحكم بالاتحاد (قوله) كقولنا ان كانت الشمس طالعة الخ وكذا
ان جاءك زيد فاضرب به سوا جورتا وقوع الانشائية جريا بلا تأويل او بتأويل
(قوله) على النسبة التقيدية مطلقا اي من غير تفصيل كما اشارا اليه بقوله بان كانت
تقيدية فهي ايضا حلية وذلك لانها لا تكون ملحوظة الا اجماعا لا آلة تعريف حال
المنسوب بالقياس الى المنسوب اليه (قوله) لان دلالاته اي المشتمل المذكور (قوله) اذ
لا يمكن الخ لما عرفت من ان النسبة فيها ملحوظة قصدا وبالذات وذلك يستدعي
ملاحظة الطرفين كذلك ولا يمكن ان يستفاد من المفرد ملاحظة الامور المتعددة
مفصلة وما قيل انه يمكن ان يوضع مفرد بازاء مفهومات متعددة مترتبة في فهم
منه تلك الامور مفصلة مترتبة بناء على ان الدلالة تابعة للوضع فجوابه انه قدس
سره نفي الامكان الوقوعي لا الذاتي (قوله) اراد الى آخره ونحو ان جاءك زيد
فاكرمه داخل في الشرطية بناء على ما حققه قدس سره من ان الجزاء الطلبي
يؤول بالخبري اي يقال في حقه اكرمه وما اورد عليه من ان مقصود القائل به
ليس الاتعاليق الطلب باثره واستلزامه الاخبار لا يقتضي اتحادهما فالحق
ان يقال انه ليس قضية بل هو انشاء كقولك اكرم زيد ان جاءك فمندفع عما حققه
في حواشي المطول لا يليق الموضع بيانه (قوله) فيكون قضية بالقوة
القريبة من الفعل اذ لا يحتاج فيها بعد حذف الربط الى شيء سوى
الاذعان لتلك النسبة بخلاف ما اذا لوحظ النسبة اجمالا فانه قضية بالقوة
البعيدة لا تحتاجها الى ملاحظة النسبة تفصيلا ايضا (قوله) فيصح التقسيم
بهذا الوجه اي باعتبار انحلاله الى قضيتين وعدمه (قوله) لا يوجد في
طرفيها الحكم بمعنى الوقوع واللاوقوع الذي اعتبر فيها من حيث انه حاصل
في الذهن اذ لو وجد ذلك لم يتركب الشرطية الصادقة عن كاذبين بل فرض
الحكم فان معنى قوائنا ان كانت الشمس طالعة فالتسار موجود انه يقع الثانية
على تقدير وقوع النسبة الاولى سواء وقعت النسبتان اولا * قال * فان
ادوات التمس ط والعناد الخ اراد بالشرط معنى التعليق كما هو الشائع فلذا

قائله بالعناد * قال * اخرجت اي على تقدير وجود الحكم فيها قبل دخولها
كما يدل عليه البيان وانما خص هذه الصورة بالبيان لانها منشأتوهم القائل
بان اطراف الشرطية قضايا وما قيل ان المراد اخرجتها عن صلاحية الحكم
فمع كونه تكلفا محل المنع فانه لو انتفت صلاحية لما عاد الحكم بعد الحذف
كافي القياس الاستثنائي (قوله) المتصلة الموجبة الى آخره لما كان تعريف
المتصلة في المتن اعني وهي التي يحكم فيها بصدق قضية اولا صدقها على
تقدير صدق اخرى بعد ما افاد الشارح ان المراد بلا صدقها سلب
الصدق لا العدول والاخراج السالبة ولزم اعتبار لا صدقها في قوله على
تقدير صدق اخرى لتلايخرج ما حكم فيها بصدق قضية اولا صدقها على
تقدير لا صدق اخرى ولانه خلاف الواقع اذ لا يكون في المتصلة الاتعاليق
الصدق بالصدق بقي فيه ايها اختصاصه باللزومية فان المتبادر من صدق
قضية على تقدير صدق اخرى ان يكون بينهما علاقة يقتضي ذلك وايها
ان الحكم فيها باي وجه كان وان معنى الصدق ما هو لانه بعد الاضافة وان
تعين انه ليس بمعنى الحمل لكنه يعني بمعنى المطابقة للواقع والتحقق تعرض
قدس سره لتعريفها وبيان اقسامها بحيث يتدفع ذلك فتبين ان الحكم ههنا
بالاتصال في التحقيق سواء كان بعلاقة اولا وان الصدق ههنا بمعنى التحقيق
في نفس الامر لا بمعنى المطابقة للواقع والتركيب المتصلة الكلية الصادقة
من مطلقتين عامتين ضرورة دوام صدق المطلقة العامة وليس كذلك فانه
بصدق قوائنا كلما صدق الانسان حيوان صدق زيد قائم ولا يصدق كلما كان
الانسان حيوانا كان زيدا قائما (قوله) بتحقيق قضية معنى تحقيق القضية
وقوع نسبتها في نفس الامر والمراد من الحكم فيها بالاتصال ان يكون
مدلوله المطابق ذلك لتلايقتض تعريف كل من المتصلة والمنفصلة بالاخري
بناء على تلازم الشرطيات (قوله) وسيرد عليك الخ اشارة الى ماسيجي
من ان لكل واحد من الاتفاقية المتصلة ومانعة الخلو ومانعة الجمع معينين
عاما وخصا * قال * ولكنهما قد يكذبان اشار بذلك الى ان المراد المانعة
الجمع بمعنى الاخص اعني ما حكم فيها بالتثافي بالصدق فقط اي مع عدم التثافي
في الكذب لا بالمعنى الاعم اعني ما حكم فيها بالتثافي في الصدق فقط بمعنى عدم

الحكم بالتأني في الكذب فانه شامل للحقيقة ايضا وكذا الحال في مانعة الخلو
 * قال * فلا يكون حلية الى آخره اي لا يصح اطلاق هذه الاسامي عليها كما
 يدل عليه الجواب وليس معناه فلا يكون داخل في تعاريفها اذ بعد ما بين
 المعنى الاصطلاحي الشامل للسوالب بحيث لا مريفة فيه لا معنى انفيه عنها
 * قال * ما ثبت ما موصولة اي لان الجملة والمتصلة والمنفصلة بحسب
 اللغة التي ثبت فيها الجمل والاتصال والانفصال والجمل على النافية وارجاع
 الضمير الى السوالب وهم يوجب التكرار وبما حررنا اندفع ما قيل ان الجمل بمعنى
 ادراك ان النسبة واقعة او ليست بواقعة وبمعنى النسبة الحكمية متحققة في
 السوالب فيصح اطلاق الجملة بمعنى المنسوب الى الجمل لان الكلام في الاطلاق
 بالمعنى اللغوي لا الاصطلاحي على ان ما ذكره لا يطرده في المتصلة والمنفصلة
 * قال * بحسب مفهوم اللغة اعني ما انصف بالجمل والاتصال والانفصال
 بل بمعناها الاصطلاحية (قوله) وان لم يكن معنى الشرطية الى آخره وهو
 المنسوب الى الشرط بمعنى تعليق شئ بشئ (قوله) وقد يتوهم ان آخره
 التوهم ناش من تخصيص السوالب وفي التعبير بالوهم وتجهيل الفاعل
 اشارة الى كمال ضعفه فلهذا لم يتعرض لدفعه لان تخصيص بالسوالب
 بواحدة ان الكلام فيها لا ينبغي الحكم عن الوجبات يشهد ببيان عليه
 بقوله ومفهوماتها الاصطلاحية الى آخره ولهذا قال والظاهر ولم يقل
 والظاهر (قوله) قد يتوهم من هذه العبارة فان معناه واما المناسبة
 المحققة للنقل في السوالب فانه يدل على تحقق النقل اليها والتعليل بقوله
 فلما ثبتها يدل على تأخره لكن التوهم مندفع بالعناية بان يقال معناه نعم
 المناسبة المحققة للنقل الى المعنى العام محققة باعتبار جميع افرادها اما في
 الوجبات الى آخره والقرينة على انها مقولة الى المعنى الاصطلاحى العام
 ما سبق من قوله ومفهوماتها الاصطلاحية الى آخره وقد صرح به الشارح
 في شرح المطالع (قوله) فلا حاجة الى التزام الى آخره وكيف يلتزم وهو
 يستلزم ان يكون اطلاقها على الوجبات مهورا لان النقل مشروط
 بهجر النقل عنه (قوله) هي الجملة والشرطية واما ما وقع في الاشارات
 من ان اصناف التركيب الحبرى ثلثة حلية ومتصلة ومنفصلة فالمراد منه

الاصناف المحصلة والشرطية لكونه جنسا لهما ليس امر محصلا (قوله)
 كأن مفهومه الى آخره انما قال كأن لان الايجاب والسلب خارجان عن
 حقيقة الجملة فالنحصيل بهما شبيه بتحصيل المساهية المبهمة بالفصل
 بخلاف الشرطية ولذا قال فلا يحصل مفهومها الا بهما (قوله) ان انقسام
 القضية الى آخره لانه حصر دائرين التقي والاثبات يجزئ العقل بمجرد
 ملاحظة مفهومي القسمين بالانحصار باى تقسيم قسمت القضية من
 التقاسيم المذكورة واما كون كلا طرفي الشرطية مشتلا على ملاحظة
 النسبة تفصيلا فنظر الى الواقع حتى لو وجد قضية احد طرفيها مفرد اما
 بالفعل او بالقوة والاخر مشتل على النسبة الملحوظة تفصيلا يكون شرطية
 واما ما قيل ان علمت في علمت زيدا قائما قضية بالفعل والنسبة الملحوظة بين
 علمت وبين زيدا قائما نسبة تامة خبرية وليست بجملة لان احد طرفيها ليس
 بمفرد لا بالفعل ولا بالقوة فانه لا تفاوت بين ملاحظة مفهوم علمت وحده وبين
 ملاحظته حال كونه جزءا من هذا المركب ولا شرطية لان الشرطية لا يكون
 شئ من طرفيها قضية بالفعل ولا شك ان احد طرفيها قضية فدفع بان
 علمت قضية حلية لانه بمعنى انا عالم وزيدا قائما بتأويل فهم زيد ولذا يصح
 دخول ان المفتوحة عليهما وان المجموع فضلة خارجة عن النسبة التامة
 الخبرية كأنه قيل انا عالم بقيام زيد ولو كان تعلق الفعل بالمفعول نسبة تامة
 خبرية لزم ان يكون مثل ضربت زيدا قائما في الدار وقت الظهور مشتلا
 على نسب خبرية ملحوظة قصدا والواجدان يكذبه وكلام القوم يبطله
 (قوله) فان الجملة الخ يعنى ان الجملة مركبة في نفسها من اجزاء ثلثة فليست
 بسيطة بمعنى ما لا جز له لكنها تقع جزءا من الشرطية فتكون بسيطة بالقياس اليها
 بمعنى انها اقل جزا منها ولم يكتف بكونها اقل جزا منها بان يقول الشرطية
 لا بد فيها مع ما لا بد منه في الجملة من المحكوم عليه وبه والنسبة ان يكون طرفاها
 مركبة بخلاف الجملة لان مجرد ذلك لا يكفي في تقديم مباحث الجملة على
 مباحث الشرطية فلهذا اعتبر البساطة من حيث الجزئية لكن بعد اعتبار
 الجزئية لا حاجة الى اعتبار البساطة كما لا ينبغي (قوله) ولا يعنى الخ الى من قولنا
 انها تقع جزا للشرطية (قوله) التي هي سوى الحكم اي الوقوع واللا وقوع

من حيث حصولها في الذهن بطريق الاذعان وهذه الحقيقة معتبرة في كونها قضية فلا يرد ان ذات الحكم معتبرة في الشرطية ايضا الا انه مفروض فيها مدعى في الجملة ووصف الجزء لا مدخل له في الجزئية فيكون الجملة بجميع اجزائها الخ جزءا للشرطية من غير حاجة الى ما تكلفه السيد قدس سره (قوله) فكانتم الخ اي اذا كانت باعتبار اكثر اجزائها جزءا منها فكانها تمامها جزء منها فتكون مقدمة عليها طبعاً فاستحققت التقديم في البحث ليوافق الوضع الطابع * قال * ويسمى موضوعا اي المحكوم عليه في الجملة لا مطلق المحكوم عليه وكذا قوله يسمى محمولا * قال * ان يدل عليها بلفظ نسوية بين الاجزاء فلا يران حقها ان يدل عليها بدال لفظا كان اولا * قال * واللفظ الدال هذان على الاكثر والافعال اربعة قد تكون حركة كما سيصرح به (قوله) لان يحصل معناه الى آخره اي معناه الذي لا يبدل بتغير العبارات وبهذا الاعتبار حصروا القضية في الجملة والشرطية وان اختلفت القضيتان في الماد والاول الذي يختلف بحسب تغير العبارات والاشارة الى ذلك زاد لفظ محصل في قبل لا سلم ان محصل معناه ذلك بل هو معنى آخر لازم لمعنى هذه القضية وهم * قال * ما النسبة التي الى آخره اي النسبة التي هي مورد الوقوع واللاوقوع فالايجاب والسلب يطلق بمعنى الثبوت والاثبات ايضا على ما ذكره المحقق التفتازاني في شرح الشرح العضدي حيث قال الوقوع واللاوقوع هو الايجاب والسلب اي ثبوت شيء وانتفاؤه عنه وفي توصيف النسبة الحكمية بالورد لهما وتوصيفهما بعينية الايجاب والسلب توضيح لما غابرتهما على ما هو رأي المتأخرين من اثباتهم للقضية جزءا آخر سوى الوقوع واللاوقوع يسمونها النسبة الحكمية التقييدية المشتركة بينهما كما يدل عليه قولهم وقوع النسبة اولا وقوعها * قال * والحاصل ان اجزاء الجملة اربعة على رأي المتأخرين والتحقيق ما ذهب اليه المتقدمون ان الجزء الثالث هو ثبوت المحمول للموضوع لكنه يتعلق به علمان علم تصوري من حيث انها نسبة بينهما وعلم تصديقي باعتبار مطابقته للنسبة التي بينهما في نفس الامر وعدم مطابقته اياها * قال * فان النسبة مما لم يعتبر معها الى آخره فهي رابطة بالعرض والمتبادر من قوله بهما يرتبط ما يكون رابطة بلا واسطة وهي الوقوع واللاوقوع فيكون في قوله بهما يرتبط اشارة اليه * قال * يتأديان بعبارة واحدة احدهما بدلالة

المطابقة والثاني بدلالة الالتزام فلا يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز على ما هوهم (قوله) وان كانت التزامية كما يدل عليه التعبير بوقوع النسبة اي وقوع النسبة التي ادركت بين المحمول والموضوع بينهما في نفس الامر وتبينهم عن ادراك وقوع النسبة اولا ووقوعها بادراك ان النسبة واقعة وايست بواقعة للاشارة الى ان المراد كون الادراك بطريق الاذعان لذلك الوقوع واللاوقوع الذي هو امر اجمالي مورده النسبة لان الوقوع واللاوقوع عبارة عن هذه القضية والالزم اعتبار القضية في القضية والتصديق في التصديق الى ما لا ينتهي * قال * ولذا اخذا جزءا واحدا اي في القضية الملفوظة وهذا متفق عليه بين الفريقين انما الاختلاف في اجزاء القضية المعقولة * قال * حتى انحصر الاجزاء للقضية الملفوظة * قال * ثم الرابطة اداة قضية مهملة فلا يرد انه قد يكون حركة (قوله) يعني ان النسبة الى آخره دفع لما اورده المحقق التفتازاني من انه لو كان توقف مفهوم اللفظ على شيء موجبا لكونه اداة لكان جميع الاسماء الدالة على النسب والاضافات ادوات وحاصل الدفع ان المراد بالتوقف عدم الاستقلال بالمفهومية لكونها دالة على نسبة هي آلة لتعرف حال الطرفين غير ملحوظة لذاتها كسائر معاني الحروف و اشار الشارح اليه بقوله على النسبة الرابطة فانها باعتبار ملاحظتها من حيث ذاتها ليست برابطة * قال * وهي غير مستقلة وهي تمام معناها والدال عليها لفظ مفرد ولظهور هذه القيود تركها وما توهم من ان ليس هو مركب فتدفع بما ذكره قدس سره سابقا من ان المجموع موضوع بوضع آخر للنسبة السلبية (قوله) وقد يناقش الى آخره اجاب المحقق التفتازاني بان ليس مرادهم ان لفظ هو رابطة في لغة العرب بل الناقلون للمنطق الى العربية استعاروا لفظه هو للرابطة الغير الزمانية بمنزلة است في الفارسية واستين في اليونانية ورده المحقق الدواني بانه مخالف لما ذكره الشيخ في الاشارات حيث قال واما لغة العرب فربما حذفت الرابطة اعتمادا على شعور الذهن بمعناها وربما ذكرت والمذكور ربما كان في قالب الاسم كقولك زيد هو حي فان لفظه هو جاءت لتدل بنفسها على معنى بل لتدل على ان زيد هو امر لم يذكر بعد مادام يقال هو الى ان يصرح به فقد خرجت عن ان تدل بذاتها بدلالة كاملة فلحققت بالادوات لكنها تشبه

الاسماء انتهى وايضا ما الباعث لهم على الاستعارة المذكورة اذا لم يكن في لغة العرب لفظ هو رابطة بل الواجب عليهم ان يقولوا لرابطة في لغة العرب سوى الحركات ثم قال ان المنطقيين لا يسلون ان هو راجع الى موضوع ليكون عينه بحسب المعنى بل يصرحون بانه اداة في صورة الاسم وينكرون اختصاص الفصل بالمواضع المخصوصة ولا يلزم منهم موافقة الخويين ولا ينبغي انه يحكم لان اختلاف حاله بالتذكير والتأنيث والافراد والتثنية والجمع باختلاف المرجوع اليه واستفادة الحكم بدون ذكره ينادى على عدم كونه مستعملا في لغة العرب للربط واى دليل على ما ادعوه وانما هو رجم بالغيب من غير داع يدعو اليه (قوله) فلا يكون رابطة واو قيل المراد به الفصل والعماد فنقول الامثلة التي اوردته فيها ليست من مواضع الفصل ولوسلم فضمير الفصل ايضا لا يدل على الرابطة بل على التخصيص والتأكيد والفرق بين التعت والخبر كذا في شرح المطالع (قوله) ويقال عطف على يناقش والمناقش والقائل الشارح في شرح المطالع (قوله) هو حركة الرفع قال المحقق التفتازاني ان كان الموضوع والمحمول مبنيين بالقضية ثنائية وان كانا معربين فتلائية تامة وان كان احدهما فقط معربا فتلائية ناقصة انتهى ولو اريد الرفع لفظا او تقديرا او محلا لم تكن القضية في لغة العرب ثنائية (قوله) زائد على مدلول الرابطة فلا يكون دلالة على النسبة دلالة مطابقة فلا تكون رابطة لانها الدالة على النسبة بالمطابقة واو اريد اعم من ذلك بدخل كانت التامة بل الافعال والمستقات كلها في الرابطة وما قيل ان الرابطة ما دل على نسبة شئ الى شئ هما خارجان عن مدلوليهما سواء كان دالا بالمطابقة او لا فلا بدخل الافعال التامة مع كونه خلاف المتبادر عن تعريف الرابطة يرد عليه سائر الافعال الناقصة والافعال المقاربة * قال * باعتبار الرابطة قيد بذلك لان لها باعتبار اشتغالها على السور وحرف السلب والايجاب والجهة تقسيمات اخر * قال * لاشتمالها على ثلاثة اى من حيث اعتبار الرابطة فلا يناقش اشتغالها على الزائد على ثلاثة باعتبار آخر من الايجاب والسلب والسور والجهة * قال * ثلاثة معان اى لا فادتها فلا ينافي دلالة الرابطة الزمانية على الزمان لانه غير مقصود بالافادة ولذا يستعمل فيما ليس زمانيا نحو كان

الله غفور رحيم ولا يردان المعاني اربعة كما مر لان وقوع النسبة والنسبة معنى واحدا شدة الالتئام بينهما (قوله) وان حذف اى تركت فتحو ضرب زيد ثنائية والقول بانه خارج عن القسمة لاستغناءه عن الرابطة والتقسيم القضية فيها رابطة ففيه انه ان اراد بقوله فيها رابطة مدلول الرابطة فهو لازم في كل قضية كما يدل عليه قوله فالجملة انما تلتم من اجزاء ثلاثة وان اراد بها لفظها فكيف يصح جعل الثنائية قسما لها * قال * لشعور الذهن ليس قيد الحذف بل بيان اوجه الحذف (قوله) الوجوب الخ اى وجوب استعمالها وامتناعه وجواز (قوله) وفيه بعد الخ ان كان مراد القائل ضبط الاختلاف المشار اليه بقوله في بعض اللغات فلا ينبغي بعده لان كون الاحتمالات التسعة واقعة في الاستعمال محل تردد وان كان مراده ضبط الاحتمالات العقلية لاستعمال الرابطة كما يشير اليه قوله في شرح المطالع وعدم العثور على بعض الامثلة لا يضر بالغرض فوجه بعده ان ضبط الاحتمالات العقلية ليس مطلوبا في المقام ولا فائدة يعتد بها في معرفتها * قال * ربما يستعمل الرابطة زمانية كانت او غير زمانية وكذلك الحذف * قال * واغة العجم اى اللغة الفارسية فانه المتبادر من اطلاقها اشروعها يدل عليه الامثلة وما وقع في بعض الكتب اللغة الفارسية بدلا (قوله) ونقص الخ وايضا نقص بقولهم زيد آمد وآيد واجيب بتخصيص القضية بما يحتاج فيه الى ذكر الرابطة وهو ما لا يكون المحمول من الافعال التامة لانها ترتبط لدلائلها على النسبة الى موضوع معين ولذا لا يتعقل معناها بدون ذكره (قوله) فان قولهم الخ فيه بحث لانه من عطف المفرد على المفرد فالرابطة المذكورة تربطهما بالموضوع واولسالم المراد لا يستعملون القضية التامة بدونها على انه وقع في بعض العبارات واللغة الفارسية في الاصل لا يستعملون القضية بدون الرابطة فيجوز ان لا يكون هذا الكلام من اصل اللغة * قال * هذا تقسيم ثان الى آخره لم يورد المصنف جميع التقاسيم المذكورة في هذا الفصل بعنوان التقسيم بل قال ان كان كذا يسمى كذا فلذا صرح الشارح بكونها تقسيمات ومعنى كونه اولاً وثانياً وثالثاً كذلك في الذكر لانها كذلك في المرتبة وقوله باعتبار الرابطة وباعتبار النسبة و باعتبار الموضوع في التقاسيم الثلاثة متعلق بقوله تقسيم لا بقوله

ثان فلا يتوهم انه يفيد ان القضية تقسم الى اوليا باعتبار النسبة * قال * هذا لا يشمل
القضايا الكاذبة اى لتقسيم المذكور وما قيل تعريف الموجبة يشمل القضايا
الكاذبة السالبة لان نسبتها يصح بها ان يقال الموضوع محمول وتعريف
السالبة يشمل القضايا الكاذبة الموجبة لان نسبتها يصح بها ان يقال الموضوع
ليس بمحمول فلا يقتصر فساد التعريفين على عدم الانعكاس لعدم اطرادهما
ايضا ولا يصح قول الشارح وهذا لا يشمل القضايا الكاذبة لانه يشملها
لكن لا على وجه يستقيم فوهم لان النسبة التى هى مداول الرابطة فى
الكواذب السالبة ليست نسبة بها يصح ان يقال ان المحمول موضوع وكذا
فى الكواذب الموجبة (قوله) فيشملها قطعا الى آخره لان النسبة التى هى
مداول الكواذب يصح بها عند قائلها ان الموضوع محمول او ليس بمحمول
لكن هذا لا يصح فى الكواذب التى لا يعم القائل كذبها واما الكواذب التى يعلم
كذبها ويتمدد الكذب فلا يصح بزعم القائل ايضا ان الموضوع محمول او ليس
بمحمول اللهم الا ان يراد بما هو بحسب زعم القائل ما هو كذلك نظرا الى
الظاهر والى ما يستفاد من كلامه ولا يخفى بعده وقال المحقق التفتسازانى
النسبة التى يفهم من قولنا الانسان حجر هى التى بها يصح ان يقال الموضوع
محمول حيث يصح وان لم يصح ههنا بخصوصية المسادة والى فى قولنا
الانسان ليس بحيوان هى التى بها يصح ان يقال الموضوع ليس بمحمول
وان لم يصح ههنا وهذا فى غاية الوضوح هذا لكن لما منع ان يمنع اتحاد النسبة
فى الكاذبة والصادقة لم لا يجوز ان يكون للطرفين مدخل فى ذلك والظاهر
ان المراد الصحة بحسب التعبير اى يصح التعبير بهذا القول سواء طابق الواقع
اولا * قال * اى على كمية الافراد سواء دخل على الموضوع او على المحمول او على
منعلقاتها * قال * يحصرها ويحيط بها بحيث يخرجها عن الشروع
الذى كان قبل دخول السور فيدخل لفظ البعض ايضا من غير حاجة الى تسجيل
انه سمي باسم الكل * قال * فلا شتمالها على السور ووجود وجه التسمية
فى المحرفة نحو زيد بعض الانسان لا يصح اطلاق المسورة عليها لعدم وجوب
اطرادها * قال * وسورها كل وكل ما يؤدى معناه من اى لغة كانت * قال *
الى كل واحد واحد لا الكل المجموع اى سور الموجبة الكلية الكل الافرادى الذى

يشمل الافراد لا الكل المجموع الذى هو عبارة عن شمول الاجزاء فان القضية
المشتملة عليه شخصية لامتناع صدقه على كثيرين ذهنا وخارجا وما قيل هى
مهملة ولفظ كل عنوان الموضوع ليست بسور وعدم حسن دخول لفظه فى
على الكل المجموع اى بس لاجل عدم تعدد افراده حتى ينافى كونه مهملة بل لاجل
كون الموضوع مفهوما * فنحصره فى فرد كاله العالم وواجب الوجود والقديم
والشمس والسماء الاولى فوهم لانه لا يدق المهمة ان يكون الحكم على ما يصدق
عليه العنوان ولان الانحصار فى فرد لنا يصح فيما تعدد افراده ذهنا وفيما نحن فيه
لا عنوان ولا افراد فضلا عن الانحصار كما لا يخفى وليت شعري ما يقول هذا
الفاضل فى نحو كل زيد حسن فانه حكم على اجزاء معينة لشخص معين ثم
ما فله من ان ادخل بعض على ما انحصر فى فرد ليس بحسن غير مستحسن
اذ لفظ البعض لا يقتضى ان يكون لما دخل عليه افراد متعددة فى الخارج بل
يكفيه التعدد الذهني * قال * اى بعض الافراد اى انما يكون لفظ البعض
سور الموجبة الجزئية اذا اريد به بعض افراد ما دخل عليه بخلاف ما اذا اريد به
بعض اجزائه نحو بعض الزنجى اسود فانه حينئذ لا يكون موجبة جزئية بل مهمة
لان لفظ البعض عنوان القضية لا سورة كانه قيل جز الزنجى اسود وله مفهوم
كلى يصدق على كثيرين فى الذهن لم يبين ان الحكم على كل افراد او بعضها
* قال * ان ليس كل دال الى آخره يعنى ان ليس كل لدخوله على القضية
الموجبة المشتملة على الحكم الايجابى سواء كانت ثنائية او ثلاثية يدل باعتبار وضعه
التركيبى على رفع النسبة على الوجه الكلى ويلزمه السلب الجزئى كما فصله
والمجموعى يدل على وضع السلب الجزئى فيكون ليس داخلا فى السور والرابطة
لا فادته فى الربط الكلى * قال * وعلى السلب الجزئى بالالتزام وهو مستعمل
فيه لما عرفت من ان المجموع يدل على وضع النسبة السلبية فلا يرد ان ليس هو
فى قولنا ليس الانسان هو القائم يدل على وضع النسبة السلبية بينهما
بالمطابقة وعلى السلب الجزئى بالالتزام ضرورة ان رفع النسبة لا يكون الا برفعه
عن كل واحد او عن البعض فقط وعلى التقديرين يتحقق السلب الجزئى
فيلزم ان تكون المهمة السابقة بل كل المهمة الموجبة ايضا سورة والرابطة
سورا الا انها دالة على الثبوت المطلق ويلزمها الايجاب الجزئى وذلك

لان ليس هو في السالبة المهمة وهو في الموجبة لم يستعمل في المدلول الالتزامي
 * قال * فاما ان يكون الى آخره وذلك لان ارتفاع الایجاب الكلي اما بارتفاع
 القيد اعني الكلية او بارتفاع المقيد اعني الایجاب وما قبل ان التقي بتوجه
 الى القيد وانه محط الفائدة وكون لازمه الرفع عن البعض او الثبوت للبعض
 فهو في المقامات الخطا ينفذ واما في المقامات البرهانية فيتوجه اليها لانه المتيقن
 * قال * جزماي صدقا لا شبهة للعقل اصلا فيكون السلب الجزئي لازما
 للتقديرين اللزم احدهما الاعلى التعيين لرفع الایجاب الكلي قيل ان عدم
 تحقق رفع الایجاب الكلي بدون احدهما وعدم تحقق التقديرين
 بدون السلب الجزئي انما يدل على اللزوم الخارجي وبمجرد ذلك
 لا يثبت كون دلالة ليس كل عليه بالالتزام قلت كونه دالا عليه مسلما
 لانه فرض انه سور السلب الجزئي والسور ما يدل على كمية الافراد والمقصود
 ههنا الفرق بان رفع الایجاب الكلي نفس الموضوع له والسلب الجزئي خارج عنه
 لازم له بذلك على هذا كفا الشارح ههنا وفيما سياتي على مجرد اللزوم والتقييد
 باللزوم في نظر العقل او في الذهن على ما قيل تكلف لا يساعد عبارة الشارح على
 السلب الجزئي بالالتزام ما لم يثبت اللزوم الذهني بينهما * قال * من ضرورات
 مفهوم اي مما لا بد منه وقوله من لوازمه عطف تفسير له ويؤيده ما في بعض
 النسخ للصحة اي من لوازمه * قال * لا يقال الى آخره معارضة منشأه
 شوع اطلاق السلب الجزئي على احد فرديه اعني السلب عن البعض
 والثبوت للبعض كما اشار اشارح الى ذلك بتفسيره للسلب عن البعض
 بقوله اي السلب الجزئي والمراد من عموم رفع الایجاب الكلي منها عموم
 من حيث الصدق اذ يصح ان يقال السلب الكلي والرفع عن البعض رفع
 الایجاب الكلي فلا ينافي ما سيجي من انه مشترك بينهما * قال * لان العام
 الى آخره اي لفظ العام اما عدم دلالة عليه بالمطابقة فلانه يستلزم اتحاد
 العام والخاص واما بالتضمن فلانه يستلزم ان لا يوجد العام بدونه واما بالالتزام
 فلان الخاص من حيث انه خاص ليس لازما للعام فضلا عن اللزوم الذهني
 وتحققه في بعض الصور كدلالة العلم على المعلوم الذي هو اخص منه
 فذلك لاجل اللزوم الذهني بينهما لا من حيث العموم والخصوص * قال *

لانا نقول الى آخره منع عموم رفع الایجاب الكلي عن السلب الجزئي وبين
 منشأ غلطه بالاضراب بقوله بل اعم من السلب عن البعض مع الایجاب
 للبعض وبهذا القدر تم الجواب عن المعارضة فقوله واذا انحصرت تحرير
 للدليل المذكور على لزوم السلب الجزئي لرفع الایجاب الكلي وحاصله
 انه اذا انحصرت رفع الایجاب الكلي في قسمين اعني السلب الكلي والسلب
 عن البعض دون البعض اللذين هما ملزومان للسلب الجزئي كان السلب
 الجزئي لازما له فثبت اللزوم بين رفع الایجاب الكلي والسلب الجزئي
 ودلالة ليس كل عليه مسئلة فيكون مدلول الالتزامي * قال * وبعبارة اخرى
 الى آخره اي بدل قوله واذا انحصرت الى آخره وفيه اشارة الى ان مال
 التحريرين واحد كما لا يخفى * قال * يكون مفهوم الصريح الى آخره
 وذلك لان لفظ البعض يستعمل فيما اذا لم يقصد الحكم على الكلي فلا يقال
 بعض الانسان حيوان ويراد كل بعض منه بأن يكون الاضافة للاستغراق
 فباد خال حرف السلب يكون معناه النفي عن فرد منه غير معين وما قيل
 ان ليس بعض وبعض ليس رفع الایجاب الجزئي والسلب الجزئي لازم لرفع
 الایجاب الجزئي فلا يكون السلب الجزئي مدلولهما المطابق فوهم فان
 السلب ليس معناه الارتفاع الایجاب والاختلاف في التعبير فقط * قال *
 واما انها يدلان الى آخره تعرض لذلك مع عدم الاحتياج اليه ايظهر الفرق
 على وجه الكمال وان بينهما تماكسافي الدلالة على رفع الایجاب الكلي
 والسلب الجزئي فليس كل تقيض صريح الایجاب الكلي ملزوم لتقيض
 الایجاب الجزئي وليس بعض وبعض ليس بالعكس * قال * لان تعيين
 بعض الافراد الى آخره اي ليس مدلول القضية ومفهوما منها في الجزئية
 فلا يكون النفي في ليس بعض متوجها الى المعين حتى لا يحمل على السلب الكلي
 * قال * فاشبه التكررة انما قال ذلك لانه لا يستعمل لفظ كل وبعض الامضا
 او ببدال التنوين من المضاف اليه نص عليه الرضي فلا يكون تكرة لان تنوين
 التذكير لازمة له * قال * التكررة في سياق النفي الى آخره اي قد يفيد العموم
 اذا قصد منه نفي الجنس دون الوحدة نص عليه السيد قدس سره في حواشي
 المطول ومعنى وقوعه في سياق النفي ان يكون النفي متوجها اليه فلا يرد ليس

كل انسان حيوان لان النفي متوجه الى كل * قال * الا انه ليس واقعا في سياق النفي اى ليس النفي متوجها اليه بل اعتبر البعض اولا وسلب عنه المحمول فالسلب وارد عليه بعد اعتباره فلا يفيد العموم واعتبار الضمير في ليس بمجرد الربط فلا يفيد العموم كما يدل عليه الرجوع الى الوجدان والتعبير عنه بالفارسية كقولنا بعض انسان ليست ان بعض كاتب ومن لم يفهم مقصود الشارح ارجع الضمير المرفوع الى البعض فقال بل السلب انما هو اى لفظ البعض وارد عليه لتقديمه عليه في الذكر ولا يخفى ان لفظ السلب حينئذ زائد اذ يكفي ان يقال بل انما هو وارد عليه (قوله) هذا كلام ظاهري اى منشاء النظر الى ظاهر اللفظ حيث دخل ليس على بعض في الاول وبعض على ليس في الثاني واما في الحقيقة فليس كذلك لان كلمة ليس رابطة فالتنفي متوجه الى ربط المحمول بالبعض سواء قدم ليس او اخر (قوله) فان اردت بحرف السلب الى آخره يعنى ان ليس رابطة يفيد سلب الربط لكن له اعتباران ان اعتبرت السلب اولا واعتبرت البعضية بعده ويكون معناه سلب المحمول عن الموضوع من غير تنفي البعضية كان معناه سلبا جزئيا وان اعتبرت البعض اولا واعتبرت السلب بعده ويكون ما له سلب القضية الموجبة الجزئية كان مفاده سلبا كليا وليس مراده بقوله وان اردت سلب القضية الى آخره ان يجعل النفي متوجها الى القضية حتى يرد عليه ان قصد ان هذه القضية ليست بتحقيقة يجعل القضية شخصية والقضية بتمامها اسم ليس وخبره محذوف فلا يصح مع هذا القصد نصب الجزء الثاني من هذه القضية التي ذكر فيها كل او بعض (قوله) فعلى هذا الى آخره هذا على عكس ما ذكر فالتك ان اعتبرت السلب اولا واعتبرت الكلية بعده كان سلبا كليا وان اعتبرت الكلية الموضوع مقدما على السلب كان سلبا جزئيا (قوله) كما حقق اى في ليس بعض وفي بعض النسخ كما حققه اى الشارح في شرح المطالع حيث قال والصواب ان يقال ليس كل و ليس بعض اما ان يعتبر سلبهما بالقياس الى القضية فليس كل مطابق لرفع الايجاب الكلى وليس بعض لرفع الايجاب الجزئى وان اعتبر بالقياس الى المحمول فليس كل مطابق للسلب الكلى وليس بعض للسلب الجزئى * قال * سر كان الى آخره اشارة الى

ان قوله وان لم يبين الى آخره عدل لقوله وان يبين معطوف عليه وذلك لطول الفاصلة * قال * اما ان يصلح لان تصدق كلية وجزئية تميز عن فاعل تصدق اى تصدق الكلية والجزئية وليس حالا اذ ليس المقصود صدق القضية حال مقارنتها الكلية والجزئية ليرد الانسان في خسر وان يصلح لان يكون كلية وجزئية فلا يصلح لان تصدق حال كونها كلية وجزئية اذ المهمة ليس لها وصف الكلية والجزئية حتى يقارن صدقها بهما بل صدقها من حيث الكلية والجزئية ولا مصدرا اذ الظاهر حينئذ كليا وجزئيا * قال * بان يكون الى آخره تفسير للصلاحيية يعنى ان صلاحية الصديق بالجهتين عبارة عن ان يكون الحكم فيها على الافراد فانه مناسط الصديق المذكور وليس المراد معناه الظاهر اعنى ان يصلح ان يتصف بالصدق في كلا الحالتين حتى يخرج مثل الحيوان انسان والكواذب نحو الانسان حجر من تعريف المهمة ويرد ان ذكر احد الوصفين كاف في التعريف وذكر الآخر اطالة وان التعريف صادق على بعض الطبيعيات اعنى حصل الحد على المحدود مثل الانسان حيوان ناطق فانه يصلح لان تصدق كلية وجزئية مع انها طبيعية وذلك لان معنى الصلاحية المذكورة ان يكون الحكم على الافراد وليس الحكم فيها على الافراد حال كونها طبيعية نعم اذا اعتبر الحكم فيها على الافراد كانت مهمة ولله در الشارح حيث رفع ظلمات الشكرك بكلمة واحدة والعجب ممن لم ينبه اهذه الدقيقة فاورد الابحاث المذكورة ثم ان الشارح قدم ذكر المهمة لكونها وجودية واخر المص لتعلق بيان الحكم بها (قوله) زعم بعضهم الى آخره ففي اختيار الشارح التمثيل به اشارة الى الرد على الزاعم المذكور (قوله) ههنا اى في قولنا الحيوان جنس واحترز به عن المهمة كقولنا الحيوان ماش فان المحكوم عليه ههنا ما يصدق عليه الحيوان لعدم صحة الحكم على الطبيعة (قوله) فان القيد الخ يعنى ان الزاعم المذكور لم يفرق بين قيد الثبوت وقيد الاثبات فان قيد الاثبات ما يلاحظ حال الاثبات ويعتبر في جانب الموضوع وقيد الثبوت ما يكون الثبوت باعتباره فان قيل قيد العموم اذا صرح في جانب الموضوع وان لم يجب اعتباره حصل هناك قضية خامسة كقولنا الانسان من حيث العموم

نوع فأت كيف ما كان فالقضية طبيعية وان الحكم في احدا من سمين على
طبيعة الكل المقيود في الآخر على طبيعة الكل المطلق كذا في شرح المطالع
(قوله) وان اوحظ الخ اي ان اوحظ قيد الثبوت حال الحكم وجعل القضية
متعددة باعتباره مثلا القيود المعبرة في ثبوت الجنسية للحيوان من الكلية
والذاتية وكونه تمام المشترك لو اعتبر حال الحكم وتعدد القضية باعتباره
لانكون القضية منحصرة في خمسة اذ بملاحظة كل قيد قضية اخرى كما
انها باعتبار قيد العوم قضية غير الطبيعية (قوله) احسن مما هو في المتن
اما اولا فلما في قوله ان لم يصلح لان تصدق كلية وجزئية من الابهام المحتاج
الى التفسير الذي ذكره الشارح واما ثانيا فلان قوله وان لم يبين فيها كمية
الافراد يتبادر منه ان الحكم فيها على الافراد لكنه لم يبين فشموله للطبيعة
بناء على ارجاع الثبوت الى القيد والمقيد واما ثالثا فلان الطبيعة مخالفة
للمخصوصة باعتبار كون الموضوع فيها كائنا لوله ضرورة والمهمة باعتبار
عدم كون الحكم فيها على الافراد فالاولى ان يجعل في التقسيم عدلا لجميعها
ولا يجمع شئ من تلك الاقسام واما ما قيل في وجه الاحسنة ان الطبيعة
على مقتضى تقسيم المصنف ما لا يصلح للكلية والجزئية فلا يتناول مثل قولنا
الانسان حيوان ناطق لانه يصلح للكلية والجزئية وعلى تقسيم الشارح
ما يكون الحكم على نفس الطبيعة سواء يصلح للكلية والجزئية كالمثال المذكور
اولا كقولنا الحيوان جنس فقد عرفت ان تقسيم المصنف متاول له واوسم
فهو لا يفيد احسنة تقسيم الشارح بل بطلان تقسيم المصنف * قال *
قد اهل في التاج الالهال فر وكذا شئت فهو يقتضي الصلاحية فلذا قال
لان الحكم الى آخره * قال * كقولنا الانسان في خسره على ان اللام لا عهد
الذهني * قال * ثلث القسم في تاج البيهقي التليب سه كوشه كردن وسه
بكي چنانچه دور رخ شود وسه يكي بمائد ونوعى ساختن از عطر كه اين را
مثلت خوانند وسه خلف اشتر بستن وفي الحديث شر الناس المثلث يعني
الساعي باخيه يهلك ثلثة نفسه واخاه وامه انتهى فعلم ان التليث مستعمل في اللغة
وليس مستخدما وانه يقتضي سليقة حاله فما قبل انه مستحدث وانه يتبادر منه
انه كان قبل الشيخ التقسيم الرابع فتلته الشيخ وهم * قال * لخروج

الطبيعة اي عن الاقسام الثلاثة بناء على ماهو المصطلح فيما بينهم من تفاسير
تلك الاقسام فلا يرد ان القسم حاصره انما اللازم دخول الطبيعة في المهمة
وبعضهم تكلف فادرجها في الشخصية بناء على ان الطبيعة لا يحتمل الشركة
وبعضهم في المهمة بناء على ان معناه مالم يبين كمية الافراد سواء صلح الحكم
عليها اولا وتفصيله في شرح المطالع * قال * في العلوم اي في العلوم الحكمية
مطلقة وذلك لان مسائل العلوم قوانين فلا بد من اعتبار انطباقها على جزئيات
موضوعها كما عرفت في تعريف المنطق فن قال ان المنطق خارج عنه بناء على
ان الحكم في قولنا كل جنس موصل بعيد وكل معرف يجب ان يكون
اجلى على الطبايع فقد سها لان الحكم فيها على الافراد الا ان افراد تلك
القضايا الطبايع فقط وليس الحكم في شئ منها على طبيعة الموضوع من
حيث هي (قوله) لان الموجودات الى آخره اي الموجودات التي يترتب عليها
الاثار في الخارج انما هي الافراد (قوله) والطبيعة انما توجد في ضمنها
بمعنى انها امور انتزاعية على ماهو رأي المتأخرين النافين لوجود الطبايع
او بمعنى انها لا توجد بدون الفرد عند اقبال بوجودها وانضمام الشخصات
اليها (قوله) لانه لا يبحث فيها عن الاشخاص لما عرفت من انه لا كمال للنفس
في معرفة احوالها ولا انها لا تكاد تنحصر في عدد (قوله) هي معتبرة في ضمن
المحصورات فان الحكم فيها في الحقيقة على الاشخاص والمفهوم الكلّي عنوان
لاستحضارها (قوله) بخلاف الطبيعة الى آخره وما توهم من ان الحكم
في قواهم الكلّي الطبيعي موجود على الطبيعة فوهم لان الحكم فيها
على الطبايع من حيث انها افراد للموضوع لا من حيث انها
طبايع * قال * لا على الطبايع الى آخره اي من حيث انها طبايع
(قوله) في الظاهر انما قال ذلك بناء على ما حققه سابقا من ان الجزئي
الحقيقي يمتنع حله على شئ واما على تقدير جواز حله على ما ذهب اليه
المحقق الدواني فالشخصية تقع كبرى الشكل الاول في الحقيقة ايضا
(قوله) يقوم مقام الكلية فلها مناسبة تامة بمسائل العلوم لانها كبريات الشكل
الاول فلا يرد ان الطبيعة تقع صغرى الشكل الاول لان الصغرى لا اختصاص
لها بالعلوم حتى يكون مناسبة لها موجبة للاعتبار في العلوم * قال * والطبيعة
بدون ياء النسبة وفي بعض النسخ بها فتح يحتاج الى تقدير المضاف اي

موضوع الطائفة ليست من الافراد * قال * لان عدم الاختصاص اى عدم
 انحصار التقسيم واما تناول الاقسام شيئا لا يتناول المقسم فهو بطلان
 التقسيم لعدم انحصاره * قال * المهمة في قوة الجزئية بمعنى يقابل الفعل اى
 ليست جزئية بالفعل الاختلاف بذكر السور وعدمه والاختلاف بانسور
 لا يوجب الاختلاف في حقيقةهما فيكونان متلازمين في الصدق فتفسير القوة
 بالتلازم تفسير باللازم * قال * فانه متى الخ تفسير للتلازم الا يلزم
 المصادرة والدليل ما بعده * قال * يصدق الحكم على بعض فلا يرد النقص
 بقولنا الشمس مضي خارجيا والواجب قديم حقيقيا لعدم صحة ادخال
 البعض لان الافراد الممكنة للواجب والافراد الخارجية للشمس لا تعدد
 ولا بد منه في دخول البعض لاننا لم افترضنا دخول البعض وجود التعدد
 الا يرى انه اذا قيل كل شمس وجد في الخارج فهو مضي وكل ما فرض صدق
 الواجب عليه سواء كان محققا او مقدرا فهو قديم بصدقان كليتين وهكذا
 الجزئيات * قال المص * البحث الثاني في تحقيق المحصورات الاربع في التاج
 التحقيق بيان حقيقة كردن وبدانستن وفي الصراح حقيقة الامر اذا صرت
 منه على يقين تحقيق درست وراست كردن وكلام محقق اى رصين وجميع
 هذه المعاني مناسبة للمقام كما لا يخفى والغرض من هذا البحث بيان معنى
 الحقيقة والخارجية وانقسام القضية اليها ليس بمطلوب فيه ولذا قال يعتبر
 تارة كذا ويعتبر تارة كذا فمقابل انه تقسيم للقضية الى الحقيقية والخارجية
 فلا وجه لجملة بحث على حدة لا وجه له عند التحقيق * قال * عن الموضوع
 يجوع عن المحمول بب اى عما يقع موضوعا في القضايا الموجبة الكلية وعما يقع
 محمولها لا عن مفهوم الموضوع والمحمول اعلم انه قد اشتهر التلفظ به بسيطا
 كما ينضيه الكتابة وهو الحق لان الاختصاص حاصل به واما التلفظ باسميهما
 اعنى كل جيم باء فهو تلفظ باسمين ثلاثين يشار كهما سائر الاسماء الشبيهة
 ولانه اذا تلفظ باسميهما يفهم منهما الحرفان المخصوصان كما في قوائنا كل
 انسان حيوان يفهم منه مداول طرفيه فلا يكون التعبير دالا على الشمول
 بجميع القضايا بخلاف ما اذا تلفظ ببسيطين فانه لا معنى لهما الا فيعلم انه تعبير
 عن الموضوع والمحمول فاقبل انه خطأ فخطأ والعجب انه استدل على

ان الحق ان تلفظ هكذا كل جيم باء بانه لا اسم لحروف الهجاء بسيطا فان
 حروف الهجاء لا تكونها من قبيل الحروف لاحاجة في التلفظ بهما الى التوصل
 بالاسماء كما في قوائنا زيد ثلاثي واختاروا هذين الحرفين لان الالف ساكنة
 لا يمكن التلفظ بها والمحركة ليست لها صورة في الخط فاعتبروا الحرف الاول
 اعنى الباء ثم الحرف الثاني الذى يتميز عن ب في الخط وهو ج وعكسوا
 الترتيب الذكرى فلم يقولوا كل ج ب للاشعار بانهما خارجان عن اصلهما وهو
 ان يراد بهما نفسهما * قال * فكأنهم قالوا كل موضوع محمول اى كل
 ما يقع موضوعا في القضايا الموجبة الكلية فهو عين محمولها والتشبيه في عدم
 اختصاص كل منهما بقضية معينة الا ان شمول كل ج ب لجميع القضايا
 على البديل وشمول كل موضوع محمول على الافراد فلذا قال كان * قال *
 في هذه المادة الى آخره وان ضم معهما ما يدل على التمثيل لعدم كونه نصا في
 عموم جميع الموجبات الكلية واحتمال ان يكون المراد وما يكون من نوعه
 * قال * فتصوروا الى آخره اى تصوروا مفهوم القضية الموجبة الكلية اعنى
 ثبوت المحمول للموضوع شاملا لجميع افراد وقس على ذلك * قال *
 وجردوا الى آخره اى لم يعتبروا حصوله في صورة معينة وليس المراد انهم
 انتزعوا ذلك المفهوم من القضايا الجزئية فيكون التجريد مقدما على
 التصور يدل على ما قلنا قوله من غير اشارة الى مادة من المواد * قال *
 وبحثوا عن احوالها اى عن احوال مفهومات الكليات لامن حيث انفسها
 بل من حيث صدقها وشمولها لطبايع الاشياء التى تحتها بحيث يسرى
 الحكم منها اليها فالشمول لجميع الطبائع بالنسبة الى جميع المفهومات على سبيل
 التوزيع كل واحد منها لما تحتها * قال * ولذا صارت الخ لانه لما صارت
 مباحث الكليات والقضايا قوانين والبحث في القول الشارح والقياس انما
 هو منها من حيث الصورة صارت مباحث الفن كلها قوانين (قوله) بان
 يقال كل موضوع محمول الى آخره في عدم ايهام هذه القضية التخصيص
 تردد لان العنوان له مدخل في الاحكام فيجوز ان يتوهم ان الاحكام الجارية
 عليه من حيث خصوص هذا العنوان والتعبير بالموضوع والمحمول بخلاف
 قوائنا كل ج ب اذ لا معنى له في نفسه حتى يتوهم الاختصاص (قوله)

يعني اخذوا الى آخره تفصيل لما اجله الشارح (قوله) الشاملة
ايها صفة المفهومات بعد صفة اى المفهومات الشاملة للطبايع وقوله
محكوما عليها مفعول ثان لجمعوا * قال * امر ان بل ثلاثة ثلثها كل فهو
يطلق بالاشراك على الكلى وعلى الكل المجموعى وعلى الكل الافرادى كذا
في شرح المطالع * قال * مفهوم ج وحقيقته اراد التخصيص بعد التعميم
للتخصيص على ان معنى الموضوع قد يكون حقيقة ما تحتها على ما قال في شرح
المطالع ان تفسير القضية لابد ان يكون عاما منطبقا على جميع القضايا المستعملة
في العلوم ليكون احكامها قوانين كلية فلو كان المراد ما صفة ج لا يتناول
ما حقيقته ج كذا * قال * من الافراد اى الافراد الحقيقية كما هو المتبادر
فخرج مسمى ج اى مفهومه المطابق لعدم كونه فردا وخرج المساوى والاعم
حتى لا يدخل في قوانينها كل انسان حيوان مفهوم الناطق ولا مفهوم الجسم
وخرج الافراد الاعتبارية اعنى الحصص فانها لا تعتبر في الحكم وقولهم
كل وجود كذا حكم على افراد الوجود وهى الوجودات الخاصة لاعلى
حصصه على ما فهم (قوله) مستبعد اذ استعمال كل بمعنى الكلى نادر
في كلامهم سيما الداخل على النكرة * قال * لفظين مترادفين اى المتساويين
سواء كانا مفردين او مركبين او احدهما مفردا والاخر مركبا وسواء كان
ذلك المفهوم معنى حقيقيا لهما او مجازيا لهما او لاحدهما مجازيا والاخر
حقيقيا وفائدة هذه الزيادة التوضيح بانه كالحكم في المترادفين لا يكون الحكم
ههنا ولذا اسقط السيد قدس سره * قال * فان قلت الى آخره يريدان
ابطال ارادة المفهوم منهما لا يصح الاضراب المذكور بقوله بل منشاء ان كل
ما صدق عليه ج من الافراد فهو ب لجواز ان يراد ما صدق عليه من
الجائين بقى احتمال ان يراد بج المفهوم وبب ما صدق عليه لم يتعرض له
الشارح لانه لا يمكن ذلك الاحتمال في المحصورات والكلام فيها وتعرض له
السيد استدلاله بصدد بيان المعنى بدون السور * قال * فنقول الى آخره
ابطال الاحتمال المذكور لنقص المطلوب اذ لا احتمال سوى الاربعة * قال *
لكان ضرورى الثبوت الى آخره لان الوصف العنوائى والمحمولى آلة للملاحظة
الطرفين بوجه التغاير والحكم انما هو بانحد ما صدق عليه الموضوع بما
صدق عليه المحمول وهو في الطرفين واحد فيكون الحكم بثبوت الشيء لنفسه

وهو ضرورى فما قيل اذا اعتبرت الافراد في جانب الموضوع من حيث
يصدق عليها ج واعتبرت في جانب المحمول من حيث يصدق عليها ب كان
الحكم في القضية بان ما يصدق عليه ج هو ما يصدق عليه ب وعلى هذا
لا يلزم انحصار القضايا في الضرورية لاحتمال ان يكون صدق ب على
ما صدق عليه ج بالامكان دون الفعل فيصدق الممكنة دون الفعلية او في بعض
الافوات لادائما فيصدق الفعلية دون الدائمة كلام منشأ عدم الفرق بين
ان يكون مفهوم المحمول آلة للملاحظة وبين ان يكون محمولا على ذات
الموضوع * قال * ولم يصدق الى آخره اشارة الى ان الانحصار اضافى
بالقياس الى الممكنة الخاصة التى هى تقيض الضرورية فلا يرد ان الانحصار
م لانه اذا صدق الضرورية صدق كل ما هو اعم منها ايضا (قوله)
فينصور هناك الى آخره وذلك لان الحكم الجملى عبارة عن هو هو فاما ان يعتبر
بين المفهومين او بين الذاتين او بين ذات الموضوع ومفهوم المحمول
او بالعكس فما قيل ان الاحتمالات زائدة على اربعة منشأه عدم احضار
معنى الحكم الجملى (قوله) سواء انحصر الى آخره اى سواء كان المحمول
مساويا للموضوع او اعم منه (قوله) واما اعتبار الى آخره جواب شبهة
وهو انه يجوز ان يعتبر الاتحاد في المفهوم ويكون صحة الجمل باعتبار التغاير
من حيث دلالة اللفظين (قوله) فغير ملتفت اليه اذ التغاير في اللفظ
لا يؤثر في تغاير الاحكام بخلاف التغاير من حيث المفهوم (قوله) وهو ايضا
الى آخره اى كما ان اعتبار التغاير في المفهوم واحد باعتبار الدلالة غير ملتفت
اليه كذلك هذا الاحتمال غير معتبر وتفسيره بما قيل كما ان القضية التى يراد
بكل واحد من طرفيها الافراد ليست بمعتبرة كذلك هذه القضية وهم لان
ذلك الاحتمال باطل لانه غير معتبر (قوله) اذ المقصود منها اى
من القضايا المعتمدة في العلوم اجراء الاحكام الى آخره لان المقصود من العلوم
الحكمية معرفة اعيان الموجودات بقدر الطاقة البشرية فلا بد ان يسرى
الاحكام الى الموجودات العينية فان وقع فيها بعض القضايا المختصة بالامور
الذهنية فهو استطرادى او بطريق المبدئية (قوله) هذه شبهة الى
آخره اشارة بذلك الى انه ليس اعتراضا على ما سبق فان ما مر كان بيانا

وتحقيقا لمعنى القضية الموجبة الكلية وهذه ابطال للحمل اوردها لتعلقها به فالقائل مستدل والمجيب معارض وما تكلفه الشاطرون من انه منع لقوله فقد ظهر ان معنى القضية الخ بان ابطال الاحتمالين لا يستلزم كون معنى القضية ذلك انما يستلزم ذلك لولم يكن هذا الاحتمال ايضا باطلا لبطالان الحمل المستلزم لبطالان جميع الاحتمالات او معارضة لان تحقيق معنى القضية فرع صحة الحمل فكأنه ادعى ذلك وادعى بدهتها والمعارضة للمعارضة على هذا الطريق بان يكون ثبوت مدعاه مستلزما لابطالانه جائز فكلام لا يخفى بشاعته على ذوى الافكار السليمة * قال * فاما ان يكون مفهوم ج الى آخره اى ما يفهم منه عين ما يفهم من ب وليس المراد من المفهوم ما يقابل الذات فالشبهة واردة بعدما حققه الشارح من ان معنى القضية كل ما صدق عليه ج من الافراد فهو ب لان التزديد المذكور جار فيه بخلاف ما يقول في مرتبة الجواب ان معناه ما صدق عليه ج بصدق عليه ب ويحيز صدق الامور المتغايرة الى آخره فانه بعد ذلك يتكشف الحق ويحل الشبهة فاقبل ان اراد هذا السؤال بعد تحقيق معنى القضية ضامع لادفاعه بالتحقيق ليس بشئ منشأه عدم الفرق بين العبارتين (قوله) اذلا حل الى آخره يعنى ان القول بعدم الافادة بالنظر الى صحت من حيث اللفظ واما بحسب المعنى فلا حل وانه يستلزم اثنيية الواحد كما ان الفردية تقتضى وحدة الاثنين (قوله) هذا الجواب معارضة الى آخره قررهما معارضة لانه لا يمكن حله على النعم وهو ظاهر ولا على النقص لان الدليل ليس مستلزما للحال بل ثبوت المدعى مستلزم لبطالانه فيكون باطلا فلا يصح هذا الجواب قبل هذا الجواب انما يتم لو كان الشبهة مخصوصة بالموجبات وليس كذلك فانه يمكن ان يقال في قولنا ليس ج ب اما ان يكون مفهوم ج غير مفهوم ب فلا يفيد السلب واما ان يكون عينه فيمتنع وفيه ان تغايرهما في نفس الامر لا يستلزم ان لا يفيد السلب لجواز ان لا يكون المخاطب عالما به وما قبل من انه للمجيب ان يعود ويقول ان الدليل مشتمل على الحمل فيستلزم ابطال الشئ بنفسه فجوابه اما تحرير الدليل وكذا الوصح الحمل فاما ان يكون مفهوم الموضوع عين مفهوم

المحمول او يكون غيره وكلما كان عينه يلزم المحال اعنى اثنيية الواحد وكلما كان غيره يلزم المحال اعنى وحدة الاثنين فلو صح الحمل يلزم المحال وما قيل ان السائل ان يقول اما لا ندعى الحمل بل المناقاة بين الافادة والامكان وجودا وعندما يعنى ان الدعوى منفصلة حقيقية لا موجه حجة فلا يخفى فساد لان المدعى ابطال الحمل لا اثبات المناقاة بين الافادة والا مكان (قوله) بل يجب ان يقال الى آخره هذا الجواب منع للمصر ان يريد بالاثنيية العينية من كل الوجوه وبالغيرية الغيرية من كل الوجوه ومنع للملازمة ان ردد في القسمين بين السلب والايجاب (قوله) ان مفهوم ج هو عين الى آخره زاد لفظ لمفهوم مع الظاهر على طبق ما في الشرح ان ج نفس ب ليفيد ان الحكم بوحدة الاثنين مطلقا محال سواء اريد المفهوم او الذات رعاية لمطابقة كلام السائل حيث قال اما ان يكون مفهوم ج عين مفهوم ب فالمراد بالمفهوم ما يفهم من اللفظ الشامل للذات والمفهوم (قوله) ان ما صدق عليه الى آخره فالانحداد من حيث الذات والتغاير من حيث المفهوم فلا يلزم شئ من المحذورين (قوله) فقد حلت الخ يعنى ان معنى الصدق الموصول بهلى الحمل فيكون معنى قولك ان ما صدق عليه مفهوم ج بصدق عليه ب اى ما يحمل عليه مفهوم ج يحمل عليه مفهوم ب ويؤل الى ان الشئ الذى هو مفهوم ج هو مفهوم ب فبعود التزديد المذكور في الموضوعين وتضاعف الاشكال (قوله) سواء فرض بينهما اتصال آخر رد لما ذهب اليه البعض من ان الاجزاء المحمولة صور لأمور متعددة موجودة بوجودات متعددة في الخارج الا انها اشدة الاتصال بينهما وحصول ذات واحدة منها وحدة حقيقة صح حملها على الذات وحمل بعضها على بعض (قوله) اتحاد المتغايرين ذهناى في الوجود الظلى هو العلم في الخارج عن الوجود الذهني الذى تغاير فيه سواء كان في الوجود الخارجى المحقق او المقدرا وفي الوجود الذهني الاصلى المحقق او المقدر فالاول كالحيوان والناتق المتحدين في ضمن وجود زيد والثاني كجنس العقلاء فصله المتحدين في ضمن وجود فرد المقدر والثالث كوجود جنس العلم وفصله في ضمن فرد منه كعلم بالانسان والرابع كشمسك الباري تمتع فانهما متحدان بالوجود الذهني المقدر وسواء كان الاتحاد بالذات كما في

الذاتيات اوبالعرض كافي العرضيات والعدميات فالخاصل اتحاد التغيرات
فهو ما اى وجودا ظاهريا في الوجود المتأصل المتحقق او المفروض ولا شك
ان المتأصل في الوجود هو الاشخاص فتعين للموضوعية والمفهومات
للمحمولية وهذا امر خارج عن مفهوم الحمل * قال * يسمى ذات الموضوع
المراد بالذات ما يستقل بالوجود وبالوصف ما لا يستقل سواء كان ذاتيا
او خارجيا والاضافة اما بيانية اى الذات الذي هو الموضوع الحقيقي اولامية
اى يصدق عليه الموضوع الذكري وكذا الحال في قوله وصف الموضوع
(قوله) فلا بد ان يكون احد الاقسام الثلاثة كما مر اشارة الى انه لا يمكن
اجتماع القسمين كما لا يمكن ان يكون الكل بالقياس الى ما تحت ذاته وعرضيا
ونوعا وجنسا وفصلا ولذلك لم يعتبر في الحصر المذكور ما هو المشهور
من ان الشئ بالقياس الى آخر اما نفسه او جزؤه او خارج عنه فإنه حينئذ يجوز
اجتماع الاقسام بتمدد الغير * قال * وغيرهما من افراد دون حصصه لما عرفت
سابقا من ان الحكم على الافراد الحقيقية دون الاعتبارية * قال * فحصل
مفهوم القضية اى القضية الموجبة المسورة مع قطع النظر عن خصوصية
السور يرجع الى عقدين والمراد بالعقد والاتصاف الخاصل بالمصدر ليصح
تفسير احد ما بالآخر * قال * تركيب تقييدى لان المراد بالموضوع الذات
الموصوفة بمفهومه ولفظة كل للاحاطة والشمول * قال * فههنا ثلثة اشياء
اى في مقام تحقيق المحصورات فلا يرد منع الحصر بمفهوم الموضوع والمحمول
والجهة وغيرها * قال * افراد ج مطلقا اى سواء كانت حقيقة او اعتبارية
حتى تدخل الاجناس والفصول والاصناف بل المراد الافراد الحقيقية
* قال * بل الافراد الشخصية الى آخره في شرح المطالع التقييد بالجزئيات
ليس لخراج مسمى ج فان مسمى ج لا يصدق عليه ج بل لخراج مساوى
والاعم فان اول ما يفهم من كل ج كل ما يقال عليه ج سواء كان كليا
او جزئيا لكن التعارف خصصه بالجزئيات والمراد بالجزئيات الجزئيات
الاضافية لا الحقيقية ولا كل جزئيات اضافية كيف ما تنفق حتى ان طبيعة ج
اذا قيد بقيد ذاتى او عرضى تكون داخلية في كل ج بل المراد بها الجزئيات
الشخصية ان كان ج نوعا او ما يمثله من الفصل والخاصة والشخصية والنوعية

ان كان جنسا او نحوه من فصله والعرض العام انتهى فاقبل ان المفهوم
من شرح المطالع ان ادخل الانواع والاشخاص واخراج لفصول والاجناس
مع انهما والانواع متساوية الاقدام في الاتصاف بالمحمول في ضمن
الاشخص وعدم الاتصاف بالاستقلال مبنى على دعوى اقتضاء العرف
واللغة ذلك فان تم تم والا فلا افتراء محض ان المفهوم مما في شرح المطالع
اخراج المساوى ولا عم من الحكم وما قبل ان المراد من النوع اعم من النوع
الحقيقى سهو وكيف وقد بين الشارح الطبايع النوعية بقوله من الانسان
والفرس وغيرهما وظنى ان تخصيصهم الافراد بالاشخاص والانواع بناء على
ان الحكم في القضايا المستعملة في العلوم انه هو على الافراد المتحصلة في الخارج
وهى الاشخاص والانواع دون الاجناس والفصول فانها غير متحصلة
في نفسها كالاضافة والخصص * قال * والافراد الشخصية والنوعية الى آخره
لا يقال هذا بشكل بالاحكام على الكلمات كقولنا كل نوع كذا وكل كلى
كذلك لان الكلام في تحقيق القضايا المستعملة في العلوم الحكمية واما القضايا
المستعملة في هذا الفن فلما كان مرادهم منها ينسجم الى تعريف وتعليم
* قال * من قصد الحكم مطلقا سواء كان الموضوع نوعا او جنسا * قال *
وهو قريب الى التحقيق الى آخره واما التحقيق فهو ان يخص ذلك بمساوى
المحمولات التى يتصف بها اطبايع استقلا لا نحو كل حيوان شئ او مفهوم
او ممكن الا ان القرينة دالة على ارادة التخصيص لان الكلام في تحقيق القضايا
المعتبرة في العلوم الحكمية والمحمولات فيها احوال للوجودات المتأصلة في
الوجود فانصاف الطبايع بها انما هو في ضمن اشخاصها وان وقع البحث
فيها عن احوال الطبايع ايضا على سبيل البدلية او استطراد نادرا * قال *
لان اتصاف الطبيعة النوعية بالمحمول اى في القضايا المعتبرة في العلوم الحكمية
كما سيصرح به الشارح في آخر البحث * قال * ليس بالاستقلال اى بذاته
بدون الاشخاص * قال * بل لاتصاف شخص الى آخره لانه ان
هناك اتصافين احدهما سبب الآخر اذ لا تغاير بين الطبيعة والاشخاص
في الخارج فضلا عن ان يتصور اتصافان يكون احدهما سببا للآخر بل
يعنى ان هناك اتصافا واحدا يعتبر بالقياس الى الاشخص ابتداء وبالقياس

الى الطبيعة بعد انتزاعها من الاشخاص او تحليلها اليه والاعتبار الاول
سبب للثاني * قال * اذ لا وجود لها الى آخره سواء قلنا بوجود الطبائع
في الخارج وزيادة التعيين عليها في الخارج كما هو مذهب الاوائل او قلنا انها
من الامور الانتراعية والموجود في الخارج هي الهوية البسيطة (قوله)
لانه لما اعتبر ثبوت المحمول لجميع الاشخاص اى شخص شخص بحيث
لا يشذ منها فرد كما هو مداول الكل الافرادى لا المجموع من حيث هو مجموع
كما يوهى ظاهر العبارة (قوله) فقد اندرج الى آخره قد عرفت ان ثبوته
لشخص هو ثبوته للطبيعة فالاندراج بحسب التغاير الاعتبارى وما قيل
ان ثبوته للاشخاص صريحاً وثبوته للطبيعة ضمنياً ثم الاعتراض عليه بانه
لا تكرار بين اعتبار اثبوت الصريح والضمنى والتمحل لجوابه كلها ناش
من قلة التدبر (قوله) فههنا عني في الاحكام المشتركة الى آخره قيل فيه
بحث لانه لا يجوز ان يكون من الاحكام المشتركة ما يتصف به الطبيعة
استقلاً لا كالاشخص نحو كل حيوان مفهوم والجواب ان الكلام في القضايا
المستعملة في العلوم الحكمية ومحمولاتها في الاغلب احوال الموجودات
المتأصلة في الوجود * قال * واما صدق وصف الى آخره اى في
القضايا التى لم يقيد فيها عقد الوضع بجهة من الجهات فبالامكان بحسب
نفس الامر لا بحسب الفرض اما اذا قيد بجهة مخصوصة فعقد الوضع
فيها على ما ذكر وما قيل يؤيد مذهب الشيخ انه لا يصدق العرفية
والمشروطة على مذهب الفارابى لكذب كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة
اودائماً مادام كاتباً اذ لا يكون الكاتب بالامكان متحرك الاصابع بالضرورة
اودائماً مادام كاتباً بالامكان فوهم اذ الحكم فيهما بشرط الاتصاف بوصف
الموضوع فالحكم المذكور صادق ايضا اذا اعتبر عقد الوضع بالامكان
* قال * فبالامكان الى آخره اى الامكان العام المقيّد بجانب الوجود يشمل
ما يكون وصف الموضوع ضرورياً للذات وما اورده المحقق الطوسى من
ان النطقة يمكن ان يكون انساناً فلو دخل في كل انسان لكذب كل انسان
حيوان فغلطة نشأت من اشتراك لفظ الامكان بين الامكان الذاتى المراد
ههنا وبين الامكان الاستعدادى الثابت للطقة * قال * ما يمكن ان

يصدق الى آخره اى الذات الذى يمكن صدق ج عليه * قال * بعد ان
كان الى آخره قيد لقوله مسلوماً عنه ليدخل تحت ما يمكن ان يصدق عليه
(قوله) قيل انما عدل الى آخره في الشفاء قولنا كل ابيض معناه كل واحد
مما يوصف بانه ابيض دائماً او غير دائم كان موضوعاً للابيض موصوفاً به
او كان نفس الابيض وهذه الصفة ليست صفة الامكان والصحة فان قولنا
كل ابيض لا يفهم منه البتة انه كل ما يصح ان يكون ابيض بل كل ما كان هو
موصوفاً بالفعل بانه ابيض كان وقتاً ما غير معين او معيناً اودائماً بعد ان يكون
بالفعل وهذا الفعل ليس فعل الوجود في الاعيان فقط فربما يكن الموضوع
ملتقياً اليه من حيث هو موجود في الاعيان كقولك كل كرة تحيط بذى
عشرين قاعدة مثلاً ولا الصفة هي على ان يكون للشيء وهو موجود بل من
حيث هو مفعول بالفعل موصوف بالصفة على ان العقل يصفه بان وجوده
بالفعل يكون كذا سواء وجد او لم يوجد فيكون قولك كل ابيض معناه كل
واحد مما يوصف عند العقل بان يجعل وجوده بالفعل انه ابيض دائماً وفي
وقت اى وقت كان فهذا جانب الموضوع انتهى كلامه يعنى هذا الفعل
الذى اعتبر في اتصاف ذات الموضوع بمفهومه ايسر الفعل الذى يكون
باعتبار الوجود في الاعيان حتى لا يشمل الموضوع الا الافراد التى دخلت في
الوجود اذ ربما لا يكون الموضوع ملتقياً اليه من حيث انه موجود كما في القضايا
الهندسية ولا الصفة ملتقياً اليها على ان يكون للشيء من حيث انه موجود
بل يكون ذات الموضوع ملتقياً اليه من حيث انه حاصل في العقل موصوف
بالصفة اى بمفهوم الموضوع على معنى ان العقل يصفه اى يعتبر اتصافه بان
وجوده بالفعل في نفس الامر يكون كذا اى ابيض مثلاً فقوله على معنى ان
العقل يصفه اى الموضوع بان وجوده بالفعل يكون كذا يدل على ان معنى
الاتصاف بالفعل في الوضع ان يعتبر العقل بالفعل الاتصاف الذى يكون
لذات الموضوع بمفهومه باعتبار وجوده بالفعل ففى قولنا كل اسود كذا يدخل
الحبشى الموجود وغير الموجود في الحكم ولا يدخل الرومى وهو المعنى الموافق
للعرف واللغة لان يعتبر العقل اتصافه به ويفرضه بالفعل بعد ان كان اتصافه به
فيدخل الرومى في الحكم المذكور على ما قاله الشارح في شرح المطالع من ان

الفارابي اقتصر على هذا الامكان وحيث وجده الشيخ مخالفا لا يعرف زاد فيه قيد الفعل لا فعل الوجود في الاعيان بل ما يعم الفرض الذهني والوجود الخارجي فالذات الحالية بدخل في الموضوع اذا فرضه العقل موصوفا به بالفعل مثلا اذا قلنا كل اسود كذا يدخل في الاسود ما هو اسود في الخارج وما لم يكن اسودا في الخارج بل هو ابيض فيه الا انه يمكن ان يكون اسود اذا فرضه العقل اسود بالفعل واما على رأي الفارابي فدخوله لا يتوقف على هذا الفرض وقد اوى الشيخ فيه في الشفاء حيث قال وهذا الفعل ليس فعل الوجود في الاعيان فقط فربما لم يكن الموضوع ملتقنا اليه من حيث هو موجود بل من حيث هو موصوف بالفعل موصوفا بالصفة على ان العقل يصفه بان وجوده بالفعل سواء وجد او لم يوجد وقال في الاشارات اذا قلنا كل ج ب نعتي به ان كل واحد واحد هو موصوف ب ج كان موصوفا ب ج في الفرض الذهني او في الوجود الخارجي وكان موصوفا بذلك دائما او غير دائم بل كيف ما اتفق فذلك الشيء موصوف بانتهب فالكلامان صريحان في ان اعتبار عقد الوضع يعم الفرض الذهني والوجود فانه فاسد من وجوه اما اولها فلانه لا بد حينئذ من اعتبار امكان الوصف في نفس الامر ايضا كما اعترف به اشرار والاندخل الافراد المستعملة الانصاف اذا فرض انصافها وليس في عبارة الشيخ دلالة على اعتباره بل هي صريحة في نفي اعتبار الامكان والصفة واعتبار الفعل واما ثانيا فلان مخالفة العرف باق على حالها اذا عرف واللغة لا يحكم بدخول الروي في الحكم المذكور واما ثانيا فلانه لا ثمة لهذا الاختلاف في الاحكام اصلا وانما هو اختلاف لفظي بخلاف ما قلنا فانه يؤثر في الاحكام من اشتراط فعلية الصغرى في الشكل الاول وعدم انعكاس الضرورية كنفهها وعدم انعكاس الممكنة على ما سيجي واما ما راى من عبارة الشيخ لا تساعد فانه قال على ان العقل يصفه بالفعل يكون كذا لا على ان العقل يصفه بها واما خامسا فلانه لا دلالة في كلام الشيخ على التعميم الذي افاده الشارح بقوله بل ما يعم الفرض الذهني والوجود الخارجي انما المستفاد من كلامه تعميم الافراد حيث قال سواء وجد او لم يوجد وهو المراد من التعميم الذي نقله من الاشارات لا تعميم الانصاف * قال * سواء كان في الماضي الى آخره

على سبيل منع لحاولي شمل الدوام * قال * لا يتناولهم الخ هذا على ما هو المشهور من مذهب الشيخ من ان الاعتبار عند الانصاف بالفعل في نفس الامر واما على تحقيق الشارح لمذهبه فقد عرفت انه لا فرق بين المذهبين الا بالاعتبار * قال * بحسب الحقيقة اي على قدر حقيقة القضية وما هيتهما من غير اعتبار امر زائد عليها يقال هذا بحسب ذلك اي بقدر ذلك * قال * كما انها حقيقة القضية لكثرة استعمالها بهذا الاعتبار فهي نسبة الشيء الى مفهومه الذي هو كالحقيقة له * قال * والمراد الى آخره لا الخارج عما هو حقيقة لها لان هذا الاعتبار ايضا معنى حقيقي له ولهذا قال سابقا كما انها حقيقة القضية ومسمى بين الاعتبارين فقال بعبارة كذا وتارة كذا * قال * الخارج عن المشاعر اي ادراك المشاعر فلا يشكل بالحكم على صفات المشاعر مع انها خارجية وليست بخارجة عن المشاعر بل قائمة بها (قوله) هي القوى المدركة اي النفس والآنها بل جميع القوى العالية والسافلة ولما كان كلها قابلة للعالم الفاضلة من جنبه تعالى بلا واسطة او بواسطة كانت كلها مواضع الشعور وآلاتها ويكون استناد الادراك اليها تجوزا كاستناد القطع الى السكين لا كما وهم من ان اطلاق المشعر على النفس تغيب لانها شاعرة * قال * من الافراد الممكنة في نفس الامر فلا يثا في كونه في الخارج منحصرا في فرد بالامكان العام المقيد بجانب الوجود بقريته انه لاخراج الافراد المتنوعة * قال * بل على ما قدر وجوده الخ عموما التقدير ههنا حيث يشمل الوجود والمعدوم فالمراد بالمقدرة الوجود في قوله على افراده المقدرة الوجود في الموضوعين المعدومة بقريته المفالمة بالموجود * قال * وانما قيد الافراد الخ اي في تفسير الحقيقة الموجبة الكلية * قال * لم تصدق كلية الخ لم يقيد بالموجبة مع ان الكلام فيها اشارة الى ان اعتبار القيد المذكور لتصحيح الكلية ولا مدخل للايجاب في ذلك والى ان اعتبار القيد المذكور في الجزئية يتبع اعتباره في الكلية لتحقيق التناقض بينهما (قوله) يعني اعتبار المصنف الى آخره يعني ان في قوله وانما قيد اشارة الى ان قوله من لافراد الممكنة تفيد لاخراج الافراد المتنوعة وذلك لان ايراد كلمة او الشرطية المستعملة في المقدرات لا تدخل الايراد المقدرة المعدومة في الخارج في القضية الحقيقية ومن جعلتها المتنوعات في الخارج فلا يكون الحكم بثبوت المحمول لها في نفس

الامر ايجابا كان او سلبا صادقا فلا يصدق قضية كلية اصلا نعم او كان الحكم
في جانب المحمول ايضا بطريق افرض كان صادقا وفي تقريره قدس سره
اشارة الى دفع ما قيل ان القيد المذكور ليس لاجراء الافراد المستحيلة بل هو
لتعميم الافراد حتى لا يتوهم ان اعتبار صدق ج بالفعل على ما هو مذهب الشيخ
بخصه بالافراد بالفعل لان كلمة او مستعملة في المقدرات دفع لذلك التوهم
واذا دفع ما قيل علم ان القيد المذكور لا بد منه في تفسير القضية لاستفادته
اعتبار الصدق بالامكان اذا لم يقيد وفسر القضية بمجرد ما ووجد فكان ج
لم يصدق قضية اصلا لان لو وجد فكان ج بالامكان او بالفعل لا يوجب امكان ج
لان تقدير الوجود يمكن ان يستلزم كون الشيء ج بالامكان او بالفعل ولا يكون
الشيء ج بالامكان ولا بالفعل لان ايراد الشرطية لمجرد ادخال الافراد المعدومة
للافادة التعليق حتى يكون معناه استلزام تقدير الوجود كون الشيء ج بالامكان
او بالفعل اذ لا معنى لتفسير الجملة بالشرطية كما سيحكي تفصيله في كلامه قدس
سره (قوله) وهذا القيد الى آخره هذا البحث اورده المحقق في التفتازاني
ولم يتعرض للبحث الثاني وهو ان لا نعلم امتناع صدق المحمول على الفرد المقيد
بنقيضه ولا امتناع سلبه عن المقيد بعينه وانما يلزم ذلك لو لم يكن
ذلك التقدير محالا اظهر اندفاعه لان المتبر صدق المحمول في نفس الامر
لا بطريق الفرض والقول بجواز صدق المحمول في نفس الامر على الفرد
المقيد بنقيضه مكاره (قوله) كما في صدق الكلي الخ متعلق بالاخير (قوله)
فلا حاجة الى اعتبار الخ اذ لا ينفك امكان صدق الوصف في ظرف من امكان
الافراد فيه فاندفع ما قيل ان قولنا كل متنع معدوم افراده مستحيلة وعنوانه
يمكن الصدق عليها فلا بد من اخراجه بقيد امكان الافراد لان امكان صدق
العنوان عليها انما هو في ذهن وافراده ممكنة فيه وذلك لا يتنافى استحسانها في
الخارج قال اما الموجبة الى آخره اي ما عدم صدق الموجبة الكلية فلانه اذا
قبل كل ج بهذا الاعتبار اي اعتبار كون الحكم فيها على الافراد المقدرة
مطلقا صادقة فنقول ليس كذلك اي ليس بصادق فهو مدعى دايه ما به
وليس دايلا حتى يكون مصادرة على ما وهم تكلف في دفعها قال
لان ج ليس بواجب او وجد الى آخره اعترض بان المحمول اذا كان امرا اشاعلا لا يكون

القضية كاذبة مثلا فوالكل انسان شيء اذا الانسان الذي ليس بشيء لا محالة
يكون شيئا والجواب ان عقد الحمل بحسب نفس الامر فالانسان المقروض
ليس شيئا لعدم تحققه في الخارج والذهن لا يكون شيئا في نفس
الامر نعم مفهوم الانسان الاشياء فرد منه لكونه امرا ثابتا في الذهن
وخلاصة الاستدلال ان كل مفهوم له نقيض فاذا فرض ذات الموضوع
متصفا بنقيضه لا يصدق عليه ذلك المفهوم في نفس الامر فلا يصدق
القضية كلية لا موجبة ولا سالبة قال وانه يناقض الى آخره واذا صدق
تلك الجزئية لا يكون الكلية صادقة وهو المط * قال * هب ان ج الى آخره
منع لاستلزام فرض ج ليس بصدق الجزئية المذكورة حتى يلزم كذب
الكلية بسند انه لا يكون فردا له والحكم في القضية انما هو على افراد الموضوع
فلهذا اكتفى بالجواز قال لاننا نقول الخ وما قيل يمكن ان يدفع ذلك بان
الفرد الذي يحتق الكلية تناول انفراد بحسب الفرض لكن ما يحيط به السور
وينصرف اليه الحكم الفرد بحسب نفس الامر فلا حاجة الى التقييد بالامكان
فحاصله ما ذكره قدس سره سابقا من ان اعتبار امكان صدق العنوان في نفس
الامر او مع الفعل مغن عن اعتبار هذا القيد قال لكنه يجوز الى آخره اكتفى
ههنا بالجواز لان المدعى انه بعد التقييد بقيد امكان الافراد يجوز ان يصدق الكلية
ولا يمنع ذلك فيكفيه جواز كونه متمتع الوجودا وما اذا كان المدعى بتحقيق صدقها
فانه لا بدح من الجزم بامتناع وجوده (قوله) هذا بحسب الظ الخ تحقيق المقام
ذكره الشارح في شرح المطالع (قوله) ان لا يصدق هناك الخ اذ ليس هناك
حكم بتحقيق نسبة على تقدير آخر (قوله) وقد عرفت الى آخره اذ معناه ان كلما
فرض ج ب (قوله) ان يكون معناه متصلة فان الاتصال نسبة تامة خبرية (قوله)
لكنه حلي اي عقد بين الطرفين به وهو لا عقد بالاتصال في التحقيق بين
الطرفين (قوله) فان كلمة الشرط الخ سيما لو فان استعمله في المندرات
اشيع (قوله) فياغو ايراده الخ قديقال قائده انه لو لم يذكر لتوهم ان
ما فرض ج ب بالفعل قال ولزمهم ايضا الى آخره عطف على قولهم لزمهم
خروج اكثر الى آخره والخروج والحصر المذكوران متغايران بحسب المفهوم
وان تلازما في التحقيق فلذا جعلهما لازمين قال وفي بعض النسخ اي
نسخ المتن على ما فسر به اي المصنف حيث قال اي كلما هو ملزوم بل هو ملزوم

لبغا قبل ان وجود الواو في تفسير القوم دليل على عدم صحة تفسيره بالزومية ولا يلزم من عدم مساعدة تفسير صاحب الكشف واتباعه اياه كونه غلطاً فاحشاً فليكن الغلط في التفسير خطأ فاحشاً * قال * ولا معنى للواو العاطفة بين اللازم والمترجم اى من حيث انهما كذلك بان يقصد بهما كراهة الفائدة للزوم بينهما بخلاف ما اذا لم يقصد فانه يدخل الواو بينهما نحو الانسان والضاحك متساويان * قال * ليس بمشبه ايضا الى آخره اى كما انه ليس بمشبه على التفسير المذكور * قال * لا بد له من جواب يمكن ان يقال قد يجرد الواو عن الشرطية ويستعمل المجرد الفرض كما قال صاحب الكشف في قوله تعالى (ولو انجيك حسنهن) مفروض انجيك حسنهن وهو المناسب للمقام اذ لا معنى للاتصال في تفسير الجملة وكأنه قيل كلما فرض وجوده وكان ج * قال * لانه خبر المبتدأ ولا يجوز ان يكون نائباً عن الجزاء لانه ج يكون جزاء بحسب المعنى فيكون من تنمة المبتدأ فلا فائدة في الاخبار به بعد اعتباره في جانب المبتدأ * قال * وكل ج في الخارج فهو ج في الخارج لا يقال ان قولكم في الخارج اما طرف لذات الموضوع والمحمول اول وصفهما اول صدقهما على الذات فان كان طرفا الذات الموضوع والمحمول فقولكم ثانياً في الخارج يكون مستدر كالا لان ذات الموضوع هي بعينها ذات المحمول وان كان طرفا للوصف فهو باطل لان الاوصاف ربما تنعدم في الخارج كما في المعدولة وان كان طرفاً للصدق فهو ايضا باطل لان الجمل والوضع من الامور الاعتبارية فكيف يوجدان في الخارج لا نقول فرق ما بين قولنا يصدق عليه في الخارج وبين قولنا الصدق متحقق في الخارج فلا يلزم من بطلان هذا بطلان ذلك كذا في شرح المطالع والفرق ان الموجود في الخارج ما يكون الخارج طرفاً للحقيقة لا ما يكون طرفاً لنفسه الا يرى الى قولنا زيد موجود في الخارج فان زيدا موجود خارجي دون وجوده وبما ذكره ظهر ان كونهما في الخارج لا يتنافى كونهما من المعقولات الثانية * قال * سواء كان اتصافه حال الحكم اراد بالحكم الوقوع واللاوقوع دون الابقاع والانتزاع اذ لا يشبهه على احد وقوع الاخبار من الماضي والمستقبل المندومين حال الحكم * قال * يستحيل ان يكون ب في الخارج وفي بعض

نسخة السيد قدس سره يستحيل ان يكون ج في الخارج فلذا قال لان ما لم يوجد اصلاً لم يصدق عليه ج في الخارج اى مادام هو معدوم في الخارج فلا يتنافى كونه ممكن الوجود في نفسه فاندفع ما قيل ان ما لم يوجد في الخارج ازلا وبدا يصح ان يكون ممكن الوجود في الخارج فيصح ان يكون في الخارج فلا يستحيل (قوله) تعليل لقوله فالحكم الى آخره لانه مبني على ما قبله بقوله سواء كان الى آخره كما يوهمه القرب منه (قوله) لان ما لم يوجد اصلاً اى في وقت من الاوقات لم يصدق عليه ج في الخارج لما تقرر من ان ثبوت شئ لا آخر فرع ثبوت الاخران خارجا فخارجا وان ذهنا فذهنا وان في نفس الامر في نفس الامر (قوله) اى دفع بما ذكره الى آخره يعنى ان قوله فان الحكم تعليل لمقدمة مطوية مستفادة من قوله دفع لتوهم من ظن اى دفع المصنف ذلك التوهم لكونه باطلا لان الحكم ليس كذلك الى آخره * قال * ليس على وصف الجيم بان يكون محكوما عليه او شرطاً له او ظرفاً له بل هو آفة للاحاطة ما هو محكوم عليه ومرة لا مستحضرة * قال * والفن يجب ان يكون الخ يعنى ان قولكم كل ج ب يعتبر تارة كذا وتارة كذا قاعدة منطقية لان ما له كل قضية موجبة كلية تعتبر باحد الاعتبارين فيجب ان تكون شاملة لجميع القضايا الموجبة الكلية مع انه غير شامل للقضايا الصادقة التي افرادها متمتعة لوجود وما قال المحقق التفتا زائى من انه انما قال يعتبر تارة كذا وتارة كذا ولم يقل اما حقيقة او خارجية لان ههنا قضايا خارجية عن القسمين غير معتبرة في العلوم الحكمية فيجده ان ذلك يستفاد فيما اذا قدم لفظ تارة على يعتبر وههنا قدم يعتبر على تارة فيفيد ثبوت الاعتبار الموزع على الوجهين لكل ج ب فيستفاد الحصر بمعونة انه مقام البيان وبما ذكرنا اندفع الابحاث التي اوردتها بعض الناظرين وتكلف في اجوبتها بما لا يرضى الطبع السليم بنقلها (قوله) ضبط القضايا المستعملة في العلوم في الاغلب اى في اغلب مباحث تلك العلوم فالقصور من قوائمه ج ب يعتبر تارة كذا وتارة كذا كل قضية موجبة كلية مستعملة في العلوم الحكمية تعتبر باحد الاعتبارين وما ذكرتم من القضايا التي افرادها متمتعة الوجود فيستعمل في تلك العلوم نادراً فلم يلتفتوا اليه واخرجوها من جميع القواعد اذ لم يمكنهم ادراجها فيها بسهولة وفي

تقديمه قدس سره الجار والمجور اعني في الاغلب اشارة الى انه في عبارة الشرح متعلقة بقوله المستعملة الا انه اخبره عن الخبر لتوسعهم في الظروف ولك ان تقول انه حال من ضمير المأخوذة والمراد اغلب افراد القضية فالمعنى ان القضية المستعملة في العلوم مأخوذة كاشنة في اغلب افرادها باحد الاعتبارين قال العبارتين واحدا لا انه يحمل الاغلب في عبارة الشرح على الافراد بقرينة ذكر القضية بلفظ المفرد وفي عبارته قدس سره على المباحث لذكره بصيغة الجمع فتدبر ولا تنجز باختلاف العبارات * قال * فلذا وضعتوهما اي ذكروهما وعرفوهما واستخرجوا احكامهما من العدول والتحصيل والعكس والتقبض والجهة وغير ذلك * قال * واما القضايا الى آخره دفع لتوهم ان القضايا المستعملة في العلوم الحكمية وان كانت مأخوذة باحد الاعتبارين الا ان الالاق بالمباحث المنطقية التعميم لانها آلة لاكتساب المجهولات مطلقا وحاصل الدفع ان احكام تلك القضايا غير مستخرجة فلم يمكنهم ادخالها في القواعد المستعملة على بيان الاحكام بسهولة وتعميم القواعد انما هو بقدر الطاقة وانما قال الشارح بل زعمهم الى آخره لان التحقيق عنده ان للقضية مفهوما واحدا منطبقا على جميع القضايا وهو كل ما يصدق عليه ج في الخارج او في الذهن محققا ومقدرا يصدق عليه ب والمفهومات الثلاثة جزئيات له (قوله) يتناول الافراد الموجودة في الذهن الظاهر ان المراد بها المحققة الوجود في الذهن فيخرج منه كل شريك الباري متمتع اذ ليس له فرد محقق في الذهن لامتناع تعدد الواجب خارجا وذهنا على ما قالوا وتأويله بالسلبية دون كل متمتع معدوم تحكم فان قلت لا بد من تصويره والا لامتناع الحكم عليه فيكون موجودا في الذهن قلت تصويره انما هو باعتبار مفهوم الموضوع اعني شريك الباري واتصافه به بمجرد الفرض والتقدير لا في نفس الامر فالحق تعميم الوجود الذهني ايضا كالوجود الخارجي (قوله) فالاولى الى آخره اي اذا جعل اقسام القضية ثلثة فالاولى ان يجعل الحقيقية شاملة الافراد الذهنية والخارجية المحققة والمقدرة ولا تختص بالافراد الخارجية وان كانت المحققة والمقدرة كما جعله ذلك البعض ليشمل القضايا الهندسية والحسابية فان الحكم فيها شامل الافراد الذهنية ايضا

وانما قال الاولى لانه يمكن ان يقال ان المقصود بالذات هو الحكم على الافراد الخارجية وان كانت شاملة للذهنية ايضا وذلك لان المقصود معرفة احوال اعيان الموجودات (قوله) قسم يتناول الى آخره اي قسم يلحق الماهية من حيث هي مع قطع النظر عن خصوصية احد الوجودين فايثما وجدت الماهية كانت متصفة وهذا القسم شامل لجميع افراد الماهية لازمالها والاما كانت عارضة لها من حيث هي وما يترا في باد النظر من عروض القيام بالغير لجميع افراد الجوهر في الذهن وبعضها في الخارج والتركيب وعدم الانقسام له باعتبار بعض افراد في الخارج والذهن فمندفع بان القيام بالغير العارض له في الذهن يخالف في الماهية للقيام بالغير العارض له في الخارج فان الاول قيام المتقوم بمقومه والثاني بالعكس وان اشتركا في مفهوم القيام بالغير اعني الاختصاص وكذا التركيب الخارجي وعدم الانقسام الخارجي يخالف للتركيب الذهني وعدم الانقسام الذهني فليس شيئا منهما من لوازم الماهية بل اما من عوارض الوجود الخارجي او من عوارض الوجود الذهني (قوله) كالزوجية الاربعة والفردية للثلاثة وتساري الزوايا الخ اورد الامثلة اشارة الى انها قد تكون ذاتية وقد تكون عرضية (قوله) وقسم يختص بالوجود الخارجي اي يكون لخصوص الوجود الخارجي دخل في عروضه وكذا قوله يختص بالوجود الذهني (قوله) كالقضايا الهندسية الخ فان قولنا كل كرة كذا وكل مثلث يشمل الافراد الذهنية ايضا بل الذهنية المتمتعة في الخارج كالكرة التي تفرض اعظم من الفلك الاعظم والمثلث الذي يفرض غايظه اعظم من قطر الفلك الاعظم (قوله) كالقضايا الطبيعية اي المستعملة في الحكمة الطبيعية كقولنا كل جسم فله جبر طبيعي او شكل طبيعي (قوله) كالقضايا المستعملة في المنطق فان موضوعاتها معقولات ثانية لا يحاذي بها امر في الخارج وهي كلها موجودات ذهنية بالفعل اما في القوى العالية او القوى القاصرة فلا حاجة في ادخالها في الافراد الذهنية الى تعميم الافراد الذهنية للمحققة والمقدرة (قوله) فانما هي بحسب الصدق الخ اي الاعتبار فيما بينهم ذلك لانه لا يتصور النسبة بينهما الا كذلك اذ لا مانع عن اعتبارها باعتبار التحقيق كما في الدلائل اثلاث وانما اعتبروها كذلك لانها اعم المفهومات

الوجودية والعدمية بخلاف اعتبارها من حيث التحقق فانه يخص بالمفهومات التي لها تحقق في نفسها او في شيء (قوله) كما مر اي في بحث النسب (قوله) لان القضية لا تحمل على مفرد الخ لان كون نسبتها تاممة مستقلة في ملاحظة العقل مقصودة بالافادة يمنع ان يلاحظ ارتباطها بشيء آخر على وجه يكون تلك النسبة مستقلة في العقل مقصودة بالافادة اذ توجه النفس الى شيئين قصدا وبالذات في آن واحد مع (قوله) انما يعتبر الخ قيل بترآ من هذا الكلام ان المراد من النسبة المذكورة هي النسبة بحسب التحقق وليس كذلك اذ النسبة المذكورة ما هي بين مفهومين القضيتين لا بين فرديهما وهما من قبيل المفردات اقول النسبة بين المفهومين هي التباين اذ لا شيء من افراد القضية الحقيقية مما يصدق عليه القضية الخارجية وبالعكس ضرورة ان الحكم في احديهما على الافراد المقدرة وفي الاخرى على الحقيقة نعم اذا كان الحكم مما يتناول الافراد الحقيقة والمقدرة يتحقق مضمون القضية الاولى والثانية فالنسبة بالعموم والخصوص انما هي فيما يصدق عليه باعتبار التحقق لا بين المفهومين على ما فهم (قوله) اي تحققها في الواقع اي كونها ثابتة بين الطرفين مع قطع النظر عن اعتبار الاعتبار فلا ينافي كونها من الامور الاعتبارية بمعنى ان لا وجود لها في الخارج (قوله) واذا صدق بمعنى الجمال الخ اي لا بد في الاول من اعتبار كلمة على مذكورة او مخدوفا ولا يفهم معناه بدونها وفي الثاني من اعتبار كلمة في كذلك وذلك لا ينافي استعمال الاول بغير ذكر كلمة على بان يقال الانسان صادق على زيد في الواقع فلا يردان مناط الفرق هو استعمال كلمة على في الاول دون الثاني واما كلمة في مشتركة في المعنيين * قال * رفع الايجاب الخ الايجاب بمعنى الثبوت لا الايقاع اذ لا ايقاع في القضية السالبة فالمعنى رفع الثبوت المتصور بين الشئيين واذ كان انه ليس بينهما في الواقع وليس معناه ان ثبوت الواقع بينهما ليس بواقع حتى يلزم التناقض في مفهوم السالبة ولا حاجة الى ما قال الشارح في شرح المطالع من ان الايجاب جزء من مفهوم السلب بمعنى انه لا يمكن تعلقه الا مضافا اليه وليس جزءا منه كما ان البصر جزء من مفهوم العمى وليس جزءا منه والالزم اجتماع العمى والبصر في العمى (قوله) ايجاب على بعض الافراد اي يستلزمه لاعتينه ضرورة ان الايجاب المقصور على الافراد الخارجية مغاير للايجاب على الافراد مطلقا اي الشامل للحقيقة

والمقدرة * قال * مبادئة جزئية متحققة في ضمن العموم والخصوص من وجه وان لم يمتد لان المعلوم مما سبق في بيان النسب بين المعاني المفردة هي المبادئة لا العموم والخصوص من وجه بخصوصه * قال المص * البحث الثالث في العدول والخصيل لم يقل في المدولة والمحصلة تنصيصا على المقصود فان البحث منهما انما هو من حيث العدول والخصيل ولم يضم اليهما البساطة لانه اراد بالخصيل ما يشملها * قال * لان حرف السلب الخ تقسيم للقضية الملقوفة اليهما متضمن لتعريف ملفوظتيهما واما تقسيم المقولة اليهما فبان يقال اما ان يكون معنى السلب جزأ لشيء من طرفيها او لا فلا يردان زيد العمى مدولة على مانص عليه في شرح المطالع مع ان حرف السلب ليس جزءا من طرفيها ولا نحو الالاجادحي اذا سمى بالالاجاد شخص فان حرف السلب جزء من الموضوع مع ان القضية محصلة لان الاولى مدولة من حيث المعنى لا من حيث اللفظ والثانية بالعكس * قال * وغير اي اذا استعمل بمعنى لا * قال * انما وضعت الخ فيه بحث لانه ان اراد انها وضعت لسلب الحكم ممنوع وان اراد اعم من ذلك فلا يفيد لكونه ههنا مستعملا في سلب الشيء في نفسه فالاولى ما في شرح المطالع من انها سميت مدولة ومنغرة لان الدلالة اولا على الامور الغير الثبوتية واذا قصد الامور الغير الثبوتية يعدل بها وتغير بادوات السلب او بصيغ اخرى اليها * قال * يثبت له الجار والمجرور في محل الرفع على انه مفعول مالم يسم فاعله وكذا يسلب في يسلب عنه ترك ذكر المثبت لعدم اعلق الغرض به ويثبت له في الموجبة المدولة الموضوع او شيء في الموجبة المدولة المحمول ويسلب عنه شيء في السالبة المدولة الموضوع او عن شيء في السالبة المدولة المحمول * قال * فقد عدل عنه به اي بحرف السلب عن موضوعه الاصل اعني سلب الحكم فتوصيف القضية بالمدولة توصيف بحال جزئه وهو حرف السلب وفيه اشارة الى ان اصل المدولة المدولة بها على الحذف والايبصال والا ستاركا في المشفر ك فان العدول على ما في التاج كشتن ويهدى بمن يقال عدل عنه واما اشتقاقه من العدل فغير صحيح لان العدل معناه دادا دن ويهدى بعلى وبراير كردن جيزي يجيزي ويهدى الى المفعول الثاني بالباء وكلا المعنيين غير مستقيم

ههنا * قال * ليس جزءاً من طرفيها اي من شئ من طرفيها فبساطته بالقياس الى المعدولة ولذا اخضع هذا الاسم بالسالبة مع ان المحصلة الموجبة شريكة معها في عدم كون حرف السلب جزءاً من طرفيها * قال * لان جمع الامثلة اي كل واحد منها * قال * حتى يرتفع الاشتباه يعني ان قوله والا اعتبار بالاجاب الى آخره رفع الاشتباه الناشئ من قوله سميت القضية معدولة موجبة كانت اوسالبة * قال * فقد عرفت الخ يعني ان قول المصنف بالنسبة الثبوتية والسلبية على حذف المضاف اي بايقاع النسبة الثبوتية ورفع النسبة السالبة وذلك لانك قد عرفت ان الاجاب ايقاع النسبة الثبوتية والسلب رفعها لانفس النسبة الثبوتية والسلبية والا لكانت كل قضية صادقة فالمعتبر في كون القضية موجبة وسالبة ايقاع النسبة ورفعها اذ الموجبة ما تشتمل على الاجاب والسالبة ما تشتمل على السلب اشتمال الدال على المدلول في القضية المفقوطة واشتمال المشروط على الشرط في القضية المعقولة فالمراد بقوله فالمعتبر اعتبار الشرط في المشروط لا اعتبار الجزء في الكل حتى يرد ان الايقاع علم فكيف يكون جزء المعلوم * قال * فتي كانت النسبة واقعة الموافقة للسابق واللاحق حيث قال مرفوعة ان يقول موقعة الا انه اراد واقعة في الذهن (قوله) فان الحكم فيها اي في مدلولها والمراد بالا عالمية مفهوم اللا عالم تعبيراً عن اشئ بمبدأ اشتقاقه * قال * كقوانا لاشئ من المتحرك بساكن كون اسكون وجوديا بناء على ان المراد منه المعنى اللغوي اعني الاستقرار فما قال المحقق انفة زاني في تمثيل السالبة المحصلة اطرفين بقوانا لاشئ من المتحرك بساكن اشارة الى ان المراد بعدمية الطرفين ههنا ان يكون حرف السلب جزءاً من لفظة لان يكون عدم معتبراً في مفهومه فان السكون عدم الحركة مع انه ليس من المعدولة في شئ محل بحث كيف وقد صرح الشارح في شرح المطالع بان قوانا زيد اعني معدولة * قال * كقوانا كل ما ليس بحي فهو لا عالم اشارة الى ان قول المصنف فان قوانا كل ما ليس بحي فهو لا عالم وقوانا لاشئ من المتحرك بساكن مثالان لما تقدم والقاء للتفريع دون التعايل اذ الجزئي لا يثبت المدعى الكلي وادخال كلمة ان ليجرد التأكيد * قال * كذلك يكون الى آخره الصواب ترك كذلك

لعدم بهد العهد بالتشديد السابق * قال * فحين ما شرع كلمة ما اما زائدة او مصدرية فان حين من الظروف التي يجوز اضافتها الى الجملة وهو ظرف لفعل محذوف اي وجب التعرض لاحكامها وقوله فلم خصص عطف عليه وليس ظرفاً لخصص بدليل اراد القاء فلا يلزم بطلان صدارة الاستفهام * قال * ثم ان المحصلات الى آخره سؤال ثان كأنه قيل ثم نقول ان المحصلات الى آخره وليس معناه انه بعد التخصيص بالموجبة المعدولة المحمول ان المحصلات الى آخره حتى يرد انه ما بقي بعد التخصيص بالموجبة المعدولة المحمول الا السالبة المعدولة المحمول فكيف يصح قوله كثيرة (قوله) اي يوجب اختلاف الى آخره حاصل كلامه قدس سره ان اختلاف المحمول بكونه وجوديا وعدميا يوجب اختلاف مفهوم القضية مطردا بلا اشتباه بخلاف اختلاف الموضوع فانه لا يوجب مطردا لجواز ان يكون لذات واحدة عنوانان وجودي وعدمي فيكون الحكم على ذات واحدة في الحقيقة ويمكن ان يقال ان اختلاف الموضوع لا يؤثر في اختلاف القضية اصلاً لان الوصف العنواني اسمها وآلة للاحظة الذات غير مؤثر في اختلافه فانه اذا كان لذات واحدة وصفان وجودي وعدمي فان جملاً موضوعين لم يختلف مفهوم القضية وان جملاً مجموعين اختلف واختلاف الذات في نحو كل كاتب جسم وكل لا كاتب جسم ليس لاجل اختلاف العنوان بل لاختلاف بينهما ثابت في انفسهما والعنوان آلة للاحظة تلك الافراد المختلفة لا ينبغي ان هذا الوجه انه لعدم اعتبار العدول في جانب الموضوع وقول الشارح والحكم على الشئ لا يختلف باختلاف العبارات ادل عليه فم ان عدم تأثير اختلاف العنوان في القضية حقيقة لا يقتضي عدم تأثيرها مطلقاً فلا يرد انه لو لم يكن للعنوان تأثير في مفهوم القضية لما كذبت القضية بامتناع انصاف الشئ بالعنوان ولما دار الاستدلال على اختلاف العنوان * قال * فلان اعتبار العدول الى آخره حاصله ان ههنا اربع قضايا وست نسب بينهما خمس منها ظاهري وفي واحد منها اشتباه فلهذا تعرض لها * قال * فلهذا عدم حرف السلب بناء على هذه الفروق بل على عدم اعتبار السلب في جانب الموضوع واسقاطه عن نظر الاعتبار كما بينه فلا يرد ان من الموجبة

المحصلة في التقسيم المربع قوائما الاصح جاد وفيه حرف سلب ومن
الموجبة المعدولة الاصح لا عالم وفيها حرفا سلب فلا يصح ظهور الفرق
البنى على عدم حرف السلب في الموجبة المحصلة ووجودها في السالبة
والمعدولة وعلى وجود حرف السلب في السالبة المعدولة وحرف واحد
في السالبة المحصلة والمعدولة * قال * بخلاف الموجبة المحصلة فانه
لا يوجد فيها حرف السلب * قال * فلو وجود حرف واحد في الايجاب وحرفين
في السلب بناء على ان المفهوم اما وجودي واما عدمي بمعنى رفع الوجود
واما عدم العدمي فمجرد تعبير عن الوجودي فلا يردان قوائما زيدا لا كاتب
معدولة موجبة مشتملة على حرفين كقوائما زيد ليس بلا كاتب فالانقباض
باق لان حرف السلب الموجود فيهما واحد بناء على ان في كل منهما سلب
اموجودي الا ان في احدهما سلب في نفسه وفي الاخرى سلبه عن شيء * قال *
اما المعنوي الى آخره حاصل الفرق ان بينهما عموما وخصوصا من حيث
التحقق لان مفهوم احدهما ثابت ومفهوم اخرى سلب * قال * ولا
ينعكس اي كليا * قال * وهو اجتماع النقيضين بمعنى المفهومين اللذين
بينهما غاية الخلاف واجتماعهما مح بالبداهة وان جاز ارتفاعهما بناء على
ان ثبوت شيء شيء يقتضي وجود المثبت له سواء كان مثبت وجوديا او عدميا
* قال * فلان الايجاب لا يصح على المعدوم اي في الطرف الذي فيه الايجاب
ضرورة ان ايجاب الشيء الى آخره اي صدق ايجاب الشيء لغيره فرع
وجود المثبت له لان صدقه يستدعي ثبوته لغيره وثبوته لغيره فرع ثبوت
الغير في نفسه في ذلك الطرف اذا كان الثبوت حقيقيا سواء كان الثبوت بهو
هو اي الاتحاد في الوجود او بالاتصاف كما في ثبوت الصفات لمحالها وهذه
المقدمة بدئية اذ الشيء ما لم يوجد لم يكن اتحاد شيء معه في الوجود ولا
حصول صفته بخلاف الموجبة السالبة المحمول فان معناه سلب المحمول
عن الموضوع ثم اثبات ذلك السلب له ولا فرق بين انتفاع شيء عن شيء
وثبوت ذلك الانتفاع له الا بمجرد اعتبار العقل ولو كان ذلك الانتصاف
حقيقيا لزم من سلب شيء عن شيء وجود انتصافات غير متناهية في نفس
الامر وهذا ما ذكره السيد السند قدس سره ان صدقها لا يقتضي وجود

الموضوع ولان حقيقة راجعة الى معنى السالبة ضرورة ان انتفاء شيء
عن الآخر يستلزم اتصاف الآخر وبالعكس بل لا اختلاف بينهما الا
بالاعتبار ولا شك ان صدق السالبة لا يقتضي وجود الموضوع فكذا
ما يلزمها * قال * كما يصدق قوائما شريك الباري ليس بيصير المثال
لمجرد ابضاح ان الايجاب يقتضي الوجود دون السلب فان هذه القضية
ليست حقيقية ولا خارجية لان الحكم فيها ليس مقصورا على الافراد
الموجودة في الخارج محققا او مقدر بل يشمل الذهنية ايضا والقول بانها
يصدق حقيقة او خارجية توهم لان الصدق فرع قصد مفهومها * قال *
لما كان معدوما اي في الخارج والذهن بقرينة قوله صح سلب كل مفهوم عنه
* قال * في نفسه اي مع قطع النظر عن الفرض سواء كان في الذهن او في
الخارج * قال * لا يقال الى آخره معارضة ادليل قوله بخلاف السلب
او نقص له باستلزامه المحال ولا يجوز ان يكون متعلا له مدال وما قيل انه
يمكن ايراد هذا المنع على ان الايجاب لا يصح الا على وجود بانه لو لم يكن
كذلك لم يكن الموجبة الكلية نقبضا للسالبة الجزئية فوهم اذ السؤال
وارد على الاختلاف بينهما في الاقتضاء ولا اختصاص له باقتضاء الايجاب
الوجود ولا بعدم اقتضاء السلب اياه * قال * الحكم في السالبة الى آخره
ثم اللام في لفظ السالبة والموجبة المذكورتين في الجواب في جميع المواقع للعهد
اي السالبة الجزئية والموجبة الكلية ولفظ الجميع بمعنى كل واحد بدليل قوله اي
كل واحد من الافراد الموجودة (قوله) فينتفي عنه المحمول ايضا اي
كما انتفي عنه الوجود فان ما انتفي عنه الوجود انتفي عنه كل صفة
* قال * لم يكن شيء من الافراد موجودا انما اعتبر السلب الكلي لانه لو كان
شيء من الافراد موجودا يصدق الموجبة الكلية اعني كل ج الوجود ب
* قال * لا دخل له في بيان الفرق اي ليس ذلك مناط الفرق وان كان موضعا
للفرق حيث يندفع به الشبهة * قال * فكأنه جواب الى آخره يعني انه يذكر
في كتب القوم السؤال المذكور وهذا الكلام يصلح جوابا له فالظن انه جواب
لذلك السؤال وليس نصافي الجواب لعدم الاشارة فيه الى السؤال فلذا قال
فكأنه * قال * ليس الا في القضية الى آخره المقصود نصب قرينة على ان المراد
الموجود في الخارج على التفصيل المذكور والافعال لصفة الجواب اختيار الشق

الاول وتعميم الوجود في شمل الحقيقة * قال * لاني مطلق القضية حتى لا يصح
التخصيص بالوجود الخارجي ويرد النقض بالقضايا الذهنية * قال * مقدر
الوجود سواء كان موجودا او لا ثم اعلم ان استدعاء القضية الموجبة وجود
الموضوع على التفصيل المذكور مبني على ما حققه الشارح ان الممكنة الموجبة
ليست قضية في الحقيقة اظهر ان امكان المحمول لا يستدعي الامكان
الموضوع لوجوده * قال * وذلك كله اذا لم يكن الموضوع موجودا اشارة
الى ما سبق من قوله وهو انه لا يلزم من صدق السالبة البسيطة صدق الموجبة
المعدولة بدليل قوله متلازمان وليس اشارة الى اعمية السالبة البسيطة ولا الى
الفرق بالاعمية فان وجود الموضوع لا ينفى الاعمية والفرق بينهما وفيه اشارة
الى ان قول المصنف وما اذا كان الموضوع موجودا فهم متلازمان عديل
لقوله لصدق السلب عند عدم الموضوع معطوف على مقدر اي هذا اذا لم يكن
الموضوع موجودا ودليل العموم مركب من مقدمتين احدهما مطوية وهي
لصدق السلب عنه عند صدق الايجاب تركها المصنف لظهورها على ما يدل
عليه تقرير الشارح فيما سبق ولم يحمل قوله واما اذا كان الموضوع موجودا
فهما متلازمان على انه مقدمة ثانية للدليل لان وجودا ما وادعاء التلازم
يأبى عنه * قال * كما ذكرته اي في قوله فالاولى (قوله) اذا اخذت ذهنية اي
يكون الحكم فيها على الافراد الذهنية فقط اعلم ان القضايا الذهنية على
قسام منها ما يكون افرادها موجودة في الذهن منصفة بمحمولاتها في الذهن
اتصافا مطابقة للواقع كجميع المسائل المنطقية فان محمولاتها عرض تعرض
للمعقولات الاولى في الذهن ويكون موضوعاتها وجودان ذهنيان احدهما
مناط الحكم وهو الوجود الظلي الذي يتغير الموضوع والمحمول وثانيهما
الوجود الاصلي الذي به اتحاد المحمول بالموضوع وهو مناط الصدق والكذب
والفارق بين الموجبة والسالبة ومنهما ما يكون محمولاتها منافية للوجود نحو
شريك الباري ممتنع واجتماع النقيضين محال والمجهول المطلق ممتنع الحكم عليه
والمعدوم المطلق مطابق للوجود المطلق فاطلاق قوله وكذا الحال في
الفرق بين الموجبة الى آخره يقتضي ان يكون في هذا القسم ايضا للموضوع
وجودان احدهما مناط الحكم والثاني مناط الصدق وتحققة ان مناط

الحكم هو تصورهما بعنوان الموضوع ومناط الصدق هو الوجود الفرضي الذي
باعتباره فرد يتبها للموضوع كأنه قال ما يتصور به نوان شريك
الباري ويفرض صدقه عليه ممتنع في نفس الامر وقس على
ذلك وقال المحقق التفتازاني ان هذه الذهنيات وان كانت موجبة لا تقتضي
الاتصور الموضوع حال الحكم كافي السوابب من غير فرق وفيه انه يهدم
المقدمة البديهية التي يبنى عليها كثير من المسائل من ان ثبوت شئ اشئ فرع
ثبوت المثبت له اذا التخصيص لا يجري في القواعد العقلية وقال الشارح
انها اسوال وفيه ان الحكم فيها انما هو بوقوع النسبة والارجاع الى السلب
تسلف ومنهما ما يكون محمولا تهما متقدمة على الوجود ونفس الوجود نحو زيد
يمكن او واجب بالغير او موجود فلو موضوعا تهما وجود في الذهن حال
الحكم كسائر القضايا ولكون الانصاف بها ذهني انتزاعيا لا بدان يكون
لموضوعاتها وجود آخر في الذهن يكون مبدءا لانتزاع هذه الامور ومناط
صدق القضية واتحاد المحمولات * ههنا اذا توجه العقل اليها ولا حظها
من حيث انها موجودة بهذا الوجود انتزع عنها وجودا وامكانا ووجوبا
آخر باعتبار الانصاف بهذه الوجود يستدعي تقدم وجود يكون مصداقا
لهذه الاحكام وليس هذه الملاحظة لازمة للذهن دائما فيقطع بحسب
انقطاع الملا حظة وانما اوردنا هذه الغوامض مع عدم كونه من مسائل
هذا الفن وعدم مناسبتها لهذا الكتاب اخذ الطبع المتعلمين كيلا يقعوا في الشكوك
التي اوردتها بعض الناظرين في هذا الكتاب والله اعلم بالصواب * قال *
واما اللفظي فيه اشارة الى ان قول المصنف والفرق بينهما في اللفظ
عديل لقوله والسالبة البسيطة اعم من الموجبة المعدولة المحمول وهو
الظاهر وليس متعلقا بقوله واما اذا كان الموضوع موجودا فهما متلازمان
بان يكون معناه والفرق بينهما في اللفظ فقط اذ لا اختصاص لهذا الفرق
بحالة الوجود * قال * وهو ان القضية اي القضية التي اشبهت كونها
معدولة موجبة او سالبة بسيطة وهو ما يكون حرف السلب فيها مؤخرا
عن الموضوع * قال * لان من شأن الرابطة اي التي في تلك القضية
وكذا في قوله لان من شأن حرف السلب المراد الحرف الذي في تلك القضية

فانها الكونيات آخره عن الموضوع يكون لربط ما بهما لما قبلها فلا يرد كان
زيد قائما وكذا الحال في قوله لان من شأن حرف السلب فلا يرد ليس زيدا قائما
* قال * بان ينوي ربط السلب او سلب الربط فيكون هذا فرقا لفظيا اي متعلقا
بارادة المعنى من اللفظ واما ما قال المحقق التفتازاني يعني ان الفرق اللفظي
ساقط لان هذا الفرق لفظي فقيده ان ذكره في ضمن الفرق اللفظي بأبي عنه وكذا
ما قيل انه اذا نوى ربط السلب يقدر السلب مؤخرا واذا نوى سلب الربط يقدر
مقدما فهو ايضا لفظي نظرا الى تقدير الرابطة لان النسبة لا تستلزم التقدير
(قوله) اذا قلت الى آخره يعني ان ثبوت المحمول للموضوع وان كانت
منصورة بين الموضوع والمحمول الا ان لهما من يداختصاص بالمحمول وهو كونه
مقتضا للارتباط بغيره فاذلك نسبة الى المحمول * قال * سواء كان ايجابية او سلبية
فيه على ان ايجابية او سلبية في عبارة المتن تعميم للنسبة لا الكيفية على ما يوهى القرب
لان الكيفية لا تكون سلبية وما قيل ان اللا ضرورة والادوام كيفيتان سلبيتان
فتوهم نشأ من التمييز بالسلب وهما في الحقيقة عبارتان عن الامكان والاطلاق
العام كما سيجي * قال * كالضرورة واللا ضرورة الى آخره المراد بهما مافيهما
اذ لو اريد ما صدقت عليهما كان ذكر الادوام والادوام مستدركا لدخولهما
تحت الضرورة واللا ضرورة * قال * فان كل نسبة الى آخره تعليل لقوله
لابد اي كل نسبة فرضت وتعلقت بين الشئين اذا قيست الى نفس الامر
واعتبره وجودها بينهما مع قطع النظر عن الاعتبار والفرض تكون منحصرة
في الضرورة واللا ضرورة لامتناع ارتفاع التقيضين في التصور
عن امر وجودي افاد بهذا التعليل ان المراد بالمهملة المستدكورة
الكيفية وانه لا بد من تقييد نسبة المحمول الى الموضوع بقيد اذا قيست
الى نفس الامر اذ النسبة المعتبرة بين الشئين اذا لم يفرض وجودها في نفس
الامر لا يفرض لهما كيفية في نفس الامر اصلا وان ليس المراد بقوله
كالضرورة واللا ضرورة والادوام والادوام حصر النسبة في الاربعة كما
يوهمه جعل الكل ممثلا واحدا بل حصرها في اثنين اثنين منها كما صرح به في
شرح المطالع والمقصود من ذكر التمثيلين كثرة الحجية على المطلوب والمراد
باللا ضرورة والادوام معناه المصطلح اذ لا واسطة بين الامكان العام

والضرورة والاطلاق العام والادوام في الصدق وان وجد الواسطة في
المفهوم * قال * يسمى مادة القضية هي مشتركة بين الطرفين والنسبة
وكيفيتها في نفس الامر يكون كل منها جزءا واقصرها لكونها جزءا من
القضية المربعة لاجزاء * قال * واللفظ الدال عليها اي على الكيفية
الثابتة في نفس الامر لا يعني ان مدلوله النسبة المتصفة بالثبوت في نفس الامر
حتى لو لم تكن ثابتة لم يكن اللفظ الدال عليها دالا على الكيفية الثابتة في نفس
الامر لانه ينافي تجوز مخالفة الجهة المصادرة بل يعني انه يفهم منه ثبوت تلك
الكيفية في نفس الامر سواء كانت ثابتة فيها او لا وهذا المعنى وان كان خلاف
الظاهر الا انه يجب الحمل عليه بقرينة ما سيأتي من قوله لان اللفظ اذا دل على
ان كيفية النسبة الى آخره * قال * او حكم العقل لكن بشرط ان يعتبر
قيدا في القضية المعقولة اذ لو لم يعتبر كذلك لا يكون جهة القضية بل حكما
برأيه * قال * لم يكن الحكم الى آخره لان الحكم في القضية مقيد بهذا القيد فلا بد
في صدقه من تحقق الحكم مع القيد واذا انتفى احدهما لم يكن الحكم المقيد
مطابقا للواقع * قال * وتلخيص الكلام الى آخره ذكر فيما سبق ان في نسبة
المحمول الى الموضوع كيفية في نفس الامر وكيفية في حكم العقل وكيفية يدل
عليها اللفظ وانهما قد يشالقان لما في نفس الامر وتكذب القضية عند ذلك
ولما كان في ذلك اجمال من حيث ان وجود الكيفية في الظروف الثلاثة فرع
وجود النسبة وان الظاهر مطابقة المعقول لما في نفس الامر والالفاظ للمعاني
وانه كيف يكذب القضية مع تحقق حكمه فصل في هذا التلخيص بما لا مزيد
عليه فثبت وجود النسبة وكيفيتها في الظروف الثلاثة واوضحه بقياسها
على الموضوع والمحمول وسائر الامور الموجودة في نفس الامر واثبت ان
العلم قد لا يطابق المعلوم وان الالفاظ موضوعية بازاء الصور العقلية فلا يلزم
ثبوت مدلولاتها في نفس الامر وان صدق القضية باعتبار مطابقة حكمها
للواقع وذلك انما يتحقق في الموجبة اذا تحققت نسبتها مع كيفيتها في الواقع
* قال * نسبة المحمول الى الموضوع اي النسبة الصادقة في القضية
المنقولة اذ الكاذبة لا وجود لها في نفس الامر وفي المعقولة لا وجود لها
في اللفظ فلا يصح الحكم بقوله يجب ان يكون الى آخره * قال * من الاشياء

التي لها الى آخره وفي بعض النسخ بدون التي والاول نظرا الى التعريف
 واثاني الى كونه للمعهد الذهني فيجوز وصفه بالجملة الخبرية كالنكرة * قال *
 اما مطابق للواقع اختيار الجريان المطابقة واللامطابقة في التصورات وهو
 الظاهر وما قالوا من ان التصورات كلها مطابقة للواقع والخطأ انما هو
 في الحكم الضمني فندقق لاصلاح ان التصورات لا تنقيض لها * قال *
 اما في عبارة صادقة او كاذبة لما حكم دلي التصورات بالمطابقة وصف
 العبارة الدالة عليها بالصدق والكذب تجوز او اختصاص الصدق والكذب
 بالاخبار لا يثبت في ذلك * قال * فكذلك اي مثل ذلك الشبح كيفية نسبة
 الحيوان اوضح جريان المطابقة واللامطابقة للواقع في كيفية النسبة التي
 هي من المعقولات يجريانها في الصورة المحسوسة من الشبح ويظهر انصاف
 القضية بالصدق والكذب باعتبارهما * قال * القضية اي الموجهة
 قدم تقسيمها الى البسيطة والمركبة على عكس اختيار المصنف فنبهها على
 انها اعم من ثلث عشرة المذكورة التي قسمها المصنف الى بسائط ومركبات
 والمراد بالاشتمال اشتمال الدال على المدلول لا اعم منه ومن اشتمل الكل على
 الجزء فيعم التقسيم المفروضة والمعقولة على ما فهم فان فاء التفريع في قوله
 فالقضية البسيطة تكذبه * قال * اي معناها فسر الحقيقة بالمعنى لان
 حقيقة القضية المفروضة الفاظ مخصوصة الا ان اللفظ لا اعتبار له بدون
 المعنى وكأنه الحقيقة التي هو بها هو (قوله) اذا حكمت الى آخره تفصيل
 لتعريف المركبة واشارة الى اعتبار قبود فيه تركها الشارح لان المقصود
 اعتبار المركبة من البسيطة لا تعريفها الجامع المانع وهي ان يكون السلب
 مقصودا في القضية كالايجاب ولا يكون لازما غير مقصود للتكلم وان يكون
 السلب قيد الايجاب لا بعبارة مستقلة وان يكون السلب رفعا لكيفية النسبة
 لانفسها نحو لاشي اما موجود او ليس بموجود (قوله) فمن حيث الى
 آخره دفع وهم انه اذا كان دالا على الحكم لا يكون جهة القضية (قوله)
 وكذا الحسالى الى آخره عطف على قوله اذا حكمت الى آخره (قوله) نكون
 موجهة لان العقد الدال على الساب جهة القضية (قوله) وليس كل
 موجهة مركبة لجواز ان لا يكون الجهة دالة على الحكم السلبى او الايجابى

* قال * هي التي الى آخره اي القضية الواحدة فلا يرد مجموع القيصين
 المختلفين بالايجاب والسلب * قال * ملشمة عن ايجاب وسلب ولا يرد
 نحو لاشي من الانسان بحجر بالضرورة فانه مشتمل على حكم سلبى وعلى
 حكم ايجابى وهو بان ذلك الساب ضرورى لعدم كون الحكم الثانى جزء من
 القضية بل هو مستفاد من تقييد الحكم السلبى بقيد الضرورة بطريق اللزوم
 فلا حاجة الى التقييد بان يكون الطرفان متحدين في الحكمين المختلفين وان
 صرح المصنف بذلك في جامع الحفصايق كما صرح بالتوافق في الكيم توضيحا
 * قال * لانه ربما يكون الى آخره خلاصته ان قيد اللامكان لعدم اشتماله
 على حرف السلب لا يدل على حكم يخالف الاول لفظا بخلاف اللادوام
 واللا ضرورة لاشتمالهما على حرف السلب يستفاد منه سلب الحكم السابق
 سواء كان ايجابيا او سلبيا فالقضية المشتملة عليهما مركبة تركيبا لفظيا
 ايضا * قال * غير محصورة في عدد لان الكيفيات التي يمكن اعتبار
 عروضها للنسبة غير محصورة * قال * الا ان التي جرت الى آخره لم يقل
 الا ان التي يبحث عنهما لان من الموجهات قضايا تورد في العكس والنقيض
 كما سيجي الا انه لم يجز العادة بالبحث عنها وقد ضبطها المحقق التفاضلى انها
 ثمانية عشر * قال * والقياس عطف على التناقض بحذف المضاف
 اي تأليف القياس منها وهو بحث المختلطات وحل القياس على المعنى
 اللغوى واردة النسبة بين الموجهات منها وجعله عطفقا على الضمير المجزور
 في عنها واردة القياس المؤاف منها ومن غيرها من مواد الاقبة خارج
 عن القياس * قال * ثلثة عشر قد صرح صاحب الكشاف في تفسير
 قوله تعالى (يتربصن بانفسهن اربعة اشهر وعشرا) انه اذا لم يذكر
 تميز العدد لا يجوز ان يذكر العدد على موافقة القياس وقال ابو حيان انه
 المطرد ويجوز عكس التأنيث فتقوله ثلثة عشر صحيح فصحيح فاقيل الصحيح
 ثلث عشرة غير صحيح * قال * وهي التي يحكم الخ اي يحكم فيها بان
 المحمول ضرورى الثبوت لذات الموضوع سواء كان منشأها نفس الذات
 او امر اخرها فان ضرورة لاجل الموضوع فرد عنها نحو كل جسم متغير
 بالضرورة مادام ذات الموضوع موجودا بان يكون اوقات

وجوده ظرفا للضرورة لا شرطا فلا يرد ان قولنا زيد موجود بالامكان
بالامكان الخاص قضية ممكنة ويصدق عليها تعريف الضرورية لان الضرورة
فيها بشرط الوجود لا في زمان الوجود وما اورد عليه انه يلزم حينئذ حصر
الضرورة الذاتية في الازلية لانه لا يصدق الا في الموضوع الواجب او الممتنع
لانه ما لم يجب وجوده لم يجب له شيء في جميع اوقات وجوده فدفوع بان ثبوت
الذاتيات للذات ضروري في زمان وجوده لا بشرط الوجود نحو كل انسان
حيوان بالضرورة فان الذاتي متقدم على الذات وجودا وعدما وما قيل
في الجواب ان زيدا موجود قضية ذهنية والكلام في القضايا الحقيقية
والخارجية فلا يحسم مادة الاشكال لان كل قضية خارجية او ذهنية يكون
محمولها الوجود يرد اشكال نحو كل مربع موجود فان المحمول ضروري
الثبوت مادام الموضوع موجودا وكذا ما قيل ان الامكان الخاص الحكمي
اعني ما لا يمكن وجوده وعدمه لاجل ذاته لا يتنافى الضرورة الذاتية
بهذا المعنى لجواز ان يكون ضروري الثبوت للذات الموضوع مع عدم كونه
مقتضى الذات فزيد موجود ضرورة مطلقة منطقية وممكنة خاصة
حكيم لان توجيه الاشكال هو ان زيدا يصدق عليه الموجود بالامكان
الخاص المنطقي اذ ليس الوجود ضروري الثبوت والسلب لزيد مع انه
يصدق عليه انه ضروري الثبوت له مادام موجودا فتدبر فانه غلط فيه من يدعي
التجهر * قال * فان الحكم فيها بضرورة سلب التجربة الى آخره يعني
ان المتعبر في مفهومها ضرورة سلب المحمول عن ذات الموضوع في جميع
اوقات وجوده اتفق كلمة الناظرين على ان هذه السالبة ليست اعم
من المدولة لان السلب مقيد بجميع اوقات وجود الموضوع فلا يصدق
عند عدم الموضوع وقالوا معني قولهم السالبة البسيطة اعم من الوجبة
المدولة مقيد بما اذا لم يمنع مانع عن ان يكون صدق السلب بعدم الموضوع
وعندي ان مبني هذا ان يكون في جميع الاوقات ظرفا للسلب ويلزم حينئذ
ان لا يكون قولنا لا شيء من العناء بانسان بالضرورة فالحق انه ظرف للثبوت
الذي ينضمه السلب اي ثبوت المحمول لذات الموضوع في جميع اوقات وجوده
يكون مساويا بالضرورة وح يجوز ان يكون صدقه بانتفاء الموضوع نحو لا شيء

من العناء بانسان بالضرورة وان يكون بانتفاء المحمول اما في جميع اوقات
وجود الذات نحو لا شيء من الا انسان بحجر بالضرورة اوفي بعض اوقات
وجود الذات نحو لا شيء من القمر بمخسف بالضرورة فان لا تخسف
ضروري له في وقت الجبلولة الذي هو بعض اوقات الذات * قال *
وانما سميت الى آخره اي انما اعتبر في اسمها هذان اللفظان وانما اولنا بذلك
لانه لا تقع التسمية بكل واحد من اللفظين * قال * لعدم تقييد الضرورة الى
آخره يعني ان الضرورة التي يذكروا افراد هذه القضية لا يفقد شيء
من الوصف والوقت فيقال كل انسان حيوان بالضرورة وان كان في مفهومها
قديم مادام ذات الموضوع موجودا معتبرا لاجراج الضرورة الوصفية
والوقتية فن قال ان في جميع الاوقات ليس تقييدا بل تعميما يفرق بين اعتبار
القيود في المفهوم وفيما صدق عليه ولم يفهم انه في التعريف للاخراج فكيف
لا يكون تقييدا * قال * مادام ذات الخ المتبادر من التعريف ان يكون
المحمول مغايرا للوجود فلا يرد انه يلزم على هذا التعريف ان يكون زيد
موجود دائما لدوام ثبوت المحمول للموضوع مادام الموضوع موجودا ويلزم
من ذلك ان لا يكون بين الوجبة الدائمة والسالبة المطلقة تناقض
اصدق قولنا زيد موجود مادام موجودا وزيد ليس بموجود بالاطلاق
العام * قال * على قياس ما مر اي دائمة لاشتغالها على الدوام ومطلقة لعدم
تقييد الدوام في موادها بوصف او وقت * قال * ما مر اي بادني تغير وهو تغير
الجهة وفيه اشارة الى مادة اجتماعهما (قوله) قد عرفت الخ اعادة الامر للتنبيه
وازالة غفلة المتعلم عما سبق * قال * امتناع انفكاك النسبة عن الموضوع
ابحائية كانت اوسلبية لكن امتناع انفكاك السلبية قد يكون بامتناع
الموضوع وقد يكون بامتناع ثبوت المحمول له ثم هذا ليس تعريف للضرورة بل
تعبير مفهوما بعبارة مفصلة ليظهر النسبة ظهورا تاما فلا يرد ان الامتناع
عبارة عن ضرورة السلب او سلب الامكان الذي هو سلب الضرورة فيلزم الدور
* قال * وليس متى كانت الى آخره معناه ليس متى كانت النسبة متحققة
يلزمها امتناع انفكاكها عن الموضوع لان القضية سالبة لزومية * قال * لجواز
امكان انفكاكها فلا يلزمها الامتناع فلو ان جواز امكان الانفكاك كاف في ثبوت
المدعى ولا يرد ان امكان امكان الانفكاك لا يستلزم امكان الانفكاك لجواز ان يمكن

امكانه ولا يقع فيكون الانفكاك ممتنعا ولا حاجة الى ما قيل من ان المراد جواز اجتماع امكان الانفكاك مع عدم الوقوع ولا الى التصدي لان امكان الامكان يستلزم استلزام امكان انفكاكه اذ غاية الجهد في جميع امكان الامكان لا بيان فائدة اعتبارهم في الاكتفاء بمجرد جواز امكان الانفكاك اشارة الى ان النسبة بينهما وكذا بين سائر القضايا انما تعتبر بالنسبة الى مفهومها مع قطع النظر عن الامور الخارجية والا فالدوام يستلزم الضرورة اذ لا بد له من سلة يجب اما بذاتها او بواسطة انتهائها الى ما يجب بذاتها ومع وجود العلة يجب وجود المعلوم ومع عدمها يمتنع كيف ولو اعتبر الامور الخارجية لازم انحصار القضايا في الضرورية الموجبة او السالبة لان الحكم بالنظر الى العلة اما واجب او ممتنع * قال * بشرط ان يكون الى آخره متعلق بضرورة لا بثبوت فان الضرورة منقسمة الى الذاتية والوصفية والوقفية سواء كان الوصف منشأ للضرورة نحو كل منجب ضاحك مادام متعبا ويسمى الضرورة لاجل الوصف او لا نحو كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً * قال * وهي التي يحكم الى آخره خرج بقيد الضرورة ما حكم فيها بجهة غير الضرورة وبقوله بشرط ان يكون ما حكم فيها بالضرورة الذاتية والوقفية وما يكون الوصف ظرفا للضرورة وبقوله مادام متصفا بوصف الموضوع ما حكم فيها بالضرورة الوصفية امكن يكون الوصف غير العنوان نحو كل انسان متحرك الاصابع مادام كاتباً فانه قضية مشروطة غير معتبرة * قال * مطلقا اي غير مقيدة بوصف او بوقت بائن يكون في جميع اوقات الذات بل ضرورة ثبوته في المثال المذكور انما هو بشرط اتصافه بالكتابة فلا يتنافى ضروريته له في مادة اخرى لامر آخر كالمركب (قوله) حاصله ان المشروطة الى آخره يريد ان ثبوت المحمول فيها وان كانت لذات الموضوع الا ان الوصف لما كان له دخل في الضرورة كان ما ينسب اليه الضرورة ايجابا او سلبا بمجموع الذات والوصف فمعنى قولك كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً كل ذات متصفة بالكتابة ينسب اليه التحرك بالضرورة بشرط اتصافه بها فاندفع ما توهم من ان المحمول ليس ثابتا لمجموع الذات والوصف بل للذات فقط فانه مبني على عدم الفرق بين ثبوت المحمول وضرورة

ثبوته ولا حاجة الى تأويل كلامه قدس سره بان مقصوده ان الموضوع في المعنى الاول مقيد وفي الثاني مجرد لذات فانه مع عدم مساعدة العبارة له برد عليه ان التقييد ان كان داخل في دعائه ما يرد على تقدير دخول الوصف من ان الثبوت للذات لا لمجموع الذات والتقييد وان كان خارجا لم يكن فرق بين المعنيين (قوله) ولا فائدة الى آخره لان اعتبار الظرفية لبيان اوقات الضرورة وقد استفيد من اعتبار الضرورة بالنسبة الى المجموع فانه او تحقق الحكم في بعض اوقات الوصف لم يكن ضروريا لمجموع فاعتبار الضرورة بالقياس الى المجموع يغني عن اعتبارها في جميع الاوقات (قوله) على ما زعموا اشارة الى ان ذلك مبني على زعمهم من ان نور القمر مستفاد من الشمس وانه في نفسه كمدار وان مدار حركته يتقاطع مدار حركته الشمس على نقطتين اذا كان احدهما في نقطة والاخر في الاخرى يقع الارض حائلا بينهما مانعا من وصول ضوء الشمس اليه فيرد على ظلمته الاصلية وظلمته الاصلية يمتنع انفكاكها عنه لكونها مقتضى طبيعته (قوله) لان مادام الوصف اعم مطلقا الى آخره منشأ زعمهم اما عدم الفرق بينا الظرف والشرط واما النظر الى ان الثبوت في وقت الوصف لا بد له من علة فثبوت الوصف في ذلك الوقت ضروري وقد عرفت ان النظر في النسبة الى مجرد مفهوم القضية * قال * اي يكون الى آخره تفسير للشرط المجزئ في قوله بشرط ان لا يكون حتى يلزم اجتماع الشرطية والجزئية فيفسد المعنى على ما توهم والمقصود من التفسير ان ليس المراد من الشرط ما هو المتبادر منه حتى يكون الضرورة للذات والوصف خارجا فان الضرورة غير متحققة بالنظر الى الذات ولو قيد بالقياس بل هي بالنظر الى مجموع الذات والوصف وان كان الحكم على ذات الموضوع فقط فلا وصف دخل في الضرورة وانما قالوا بشرط الوصف لكونه خارجا عن الضرورة وان كان داخل في انساب اليه الضرورة فما قيل يريد بقوله دخل اعم من الاستقلال والمدخلية وان كان المتبادر الثاني وهم * قال * سبب تسميتها اي سبب اطلاق اسم مركب من الجزئين مفصل بهذا التفصيل ليست ضرورة الثبوت لذات الكاتب اعني افراد الانسان فلا يتنافى ضرورة ثبوته لبعض افراده بسبب الارتماش * قال * فما ظنك بالمشروطة بها اي بالحر كذا

المشروطة ضرورية بالكتابة على ما قال الشارح في شرح المطالع فان
الكتابة نفسها ليست ضرورية لما صدق عليه الكاتب في ثبوت اوقاتها فكيف
يكون تحرك الاصابع التابع لها ضروريا انتهى اراد التابع لها في الضرورة
فلا يرد ما قيل ان الكتابة مشروطة بتحريك الاصابع دون العكس ولا يحتاج
الى تكلف بسمع وهو ان المراد بالمشروطة بها الضرورة كما يقتضية اضافة
الشرط الى تحقق الضرورة فان الكلام في كون تحرك الاصابع ضروريا او غير
ضروري لا في ضرورة ضرورتها * قال * ذات الموضوع اي حقيقة * قال *
فاذا اتحد الى آخره فانه اذا كان المحمول ضروريا بالذات الموضوع والذات انما
هو الحقيقة كان للحقيقة ايضا دخل في تلك الضرورة * قال * ولم يكن للوصف
مدخل الى آخره سواء كان الوصف خارجا كما في مثال الشارح او ذاتيا نحو كل ناطق
حيوان بالضرورة واما اذا كان للوصف مدخل في الضرورة الذاتية فلا يجوز
ان يكون الوصف مقارفا بل لازما لما هيته فينبذ ايضا صدق القضايا بالثلاث
نحو كل ناطق منجب بالضرورة او دائما او مادام ناطقا ونحو كل متعجب ضاحك
بالقوة كذلك ومن هذا ظهر ان ذكر صورة الاتحاد لاجتماع القضايا بالثلاث
بطريق التمثيل فتدبروا اختار له كونه مطردا من غير اشتراط بخلاف ما اذا تغيرا
فانه لا بد من اشتراط ان يكون للوصف دخل في الضرورة الذاتية فتدبر فانه تحير
فيه من يدعي الفطانة * قال * كقولنا كل كاتب حيوان الى آخره مثال للفضية
التي هي ضرورية او دائمة وليست مشروطة وقوله لا بالضرورة عطف على
قوله بالضرورة اي مثال ذلك قولنا كل كاتب حيوان حال تلبسه بالضرورة
او الدوام وعدم تلبسه بالضرورة بشرط الوصف * قال * لا دخل له
في ضرورة ثبوت الى آخره ضرورة ثبوت لذات الكاتب اعني افراد
الانسان كاتبا مع قطع النظر عن الكتابة * قال * عن الضرورة اي الضرورة
التي في الكلام وهي الضرورة في جميع اوقات الوصف فالام للعهد او مطلق
الضرورة بان لا يوجد الضرورة اصلا لا في جميع الاوقات ولا في بعضها
وايس المراد بالضرورة المطلقة اذ لا يكفي الخلو عنها في تحقق الدائمة بدون
الضرورة في جميع اوقات الوصف (قوله) لم يعتبر ههنا الى آخره يريد
ان مادام لتوقيت حكم بمدة ثبوت خبرها لفسادها وذلك التوقيت

قد يكون باعتبار المدخلية وقد يكون باعتبار الطرفية الصرفة ولما كان
هذان الاعتباران مختلفين بالقياس الى الضرورة لانه قد يتحقق الضرورة
باعتبار المدخلية دون الطرفية اعتبر للضرورة المشروطة معنيان بخلاف
الدوام فانه لا يختلف باعتبار المدخلية والطرفية فلم يعتبر له معنيان ولم يفرق بين
الطرفية والمدخلية واذا وقع في عباراتهم مادام الوصف من غير تفصيل وفي المتن
بشرط الوصف وليس مقصود ان احده المعنيين يعتبر دون الآخر
فيتردد في ان ابهاما اعتبر وابهاما متروك على ما وهم * قال * لان العرف
يفهم هذا المعنى من السالبة اي العرف العام يفهم هذا المعنى من بعض السوالب
الغير المقيد بقيد ما دام وهي التي يكون بين وصف موضوعه ونحوه تناف
نحو لا شيء من القائم بقاعد وهذا القدر كاف لتسببه هذا المعنى الى العرف
ولا يجب اطراد هذا الفهم في جميع السوالب فاقيل بقي انه لا يفهم العرف
التقييد بالوصف في لبس رجل في الدار ولا في لبس الانسان حجرا وامثال
ذلك وهم وكذا ما قيل انه لا اختصاص له بالسلب بل كذا في الايجاب
فانه يفهم في الايجاب الاطلاق العام نحو كل نائم مستيقظ وبالعكس
* قال * بالفعل متعلق بثبوت لا بالحكم كما لا يخفى والمراد بالفعل ما هو قسم
القوة وهو كون الشيء من شأنه ان يكون وهو كائن * قال * لان الفضية
اذا الى آخره يعني ان الفضية المطلقة التي لم يذكر فيها الجهة بل يتعرض
فيها للحكم الايجاب والسلب اعم من ان يكون بالفعل او بالقوة فهي مشتركة
بين الموجهات الفعلية والممكنة الا انها اذا اطلقت يفهم منها فعلية النسبة
فيسمى المقيد باسم المطلق بغلبة استعماله فيه كذا افاده الشارح في شرح
المطالع ويستفاد منه ان الفعل والامكان كلاهما كيفيان زائدتان على
النسبة ثم قال والحق ان الفعل ليس كيفية النسبة لان معناه لبس الاوقوع
النسبة والكيفية لا بد ان يكون امرا مغايرا لوقوع النسبة الذي هو الحكم وانما
عدا المطلقة من الموجهات بالحجاز كما عدا السالبة من الخليات والشرطيات
وان الممكنة ليست قضية بالفعل لعدم اشتغالها على الحكم وانما هي قضية
بالقوة القريبة من الفعل باعتبار اشتغالها على الموضوع والحمول والنسبة
وعدها من القضايا كدهم الخليات منها مع انه لا حكم فيها بالفعل والجب

من المحقق التفتازاني انه بعد الاطلاع على ما ذكره الشارح من الوجهين
كيف اعترض على الشارح بقوله وفيه نظر لان قولنا كل ج ب بالامكان
مشتل على حكم وراية لا محالة ومفهومة ان ب ثابت لج مع انتفاء الضرورة
عن الثبوت والاثبوت جميعا ولا معنى للقضية الا ان يحكم فيها بان وصف
المحمول صادق على ذات الموضوع سواء كان بالامكان او بالفعل وكل منهما
كيفية زائدة على نفس النسبة لانه ليس نظره الاتفصيل ما ذكره الشارح اولا بقوله
القضية المطلقة هي التي لم يذكر فيها الجهة بل يتعرض فيها الى آخره ولانه
لا يندفع ما ذكره من ان القضية لا بد فيها من وقوع النسبة اولا ووقوعها
في مادة الامكان فان اراد بقوله ان قولنا كل ج ب بالامكان مشتل على حكم
انه مشتل على وقوع النسبة فمنوع وان اردانه مشتل على صورة الحكم
كما يشعر به عطف الرابطة عليه فلم يكن انما يصير به قضية من حيث الصورة
كالخيالات لا بحسب الحقيقة والذي يقتضيه النظر ان صائب ان الثبوت بطريق
الامكان ان كان مغايرا لامكان الثبوت فالممكنة مشتلة على الحكم والجهة فيكون
قضية موجهة وكذا المطلقة العامة تكون الفعل جهة مقابلة للامكان حيث
وان لم يكن مغايرا فلا حكم فيها والمطابقة العامة هي القضية المطابقة ودها
من الوجهات باعتبار كونها في صورة الموجهة لاشتمالها على قيد بالفعل
فتدبر فانه الحق بالقبول * قال * لانها اعم من الوجودية الدائمة لم يقل
انهم اعم القضايا المذكورة ليكون العموم والخصوص في جميع القضايا المذكورة
على وتيرة واحدة وكذلك في الممكنة العامة * قال * وهي التي حكم الى آخره
لم يقل ما حكم فيها بثبوت المحمول اوسلبه بالامكان اشارة الى ان الممكنة انما
تشتل على الحكم باعتبار الجهة لا بحسب ذاتها * قال * لاحتوائها
على الامكان اشتمال اكل على الجزء فلا يردان جميع القضايا الموجهة مشتلة
على الامكان فان اشتمالها عليه باعتبار التحقق والصدق * قال * والاعم
من الاعمال اذا كان العموم والخصوص من حيث التحقق فلا يردان الجنس
اعم من الحيوان وهو اعم من زيد مع ان الجنس ليس اعم منه لعدم صدقه
عليه (قوله) واستفسران متساويان اي تحققا فان ضرورة احدا الطرفين
يستلزم امتناع الطرف الآخر فعدمها يستلزم عدمه * قال من المركبات

المشروطة الى آخره لم يقيدها بالاولية اشارة الى الاولوية المستفادة من قول
المصنف الاولى المشروطة الخاصة باولية ذكرية وابست اولية رتبة * قال * مع قيد
الدوام يعني ان الدوام جزء منها فلا ينافي كون الجزء الاول مشروطة عامة لان
كونها بسيطة انما يقتضي ان لا تشتل على حكم آخر بطريق الجزئية ولا يقتضي
ان لا يعتبر معها بطريق التقييد فاقبل ان اطلاق المشروطة على الجزء
الاول باعتبار انه كان مشروطة عامة قبل التقييد بالدوام لان المشروطة
العامة هي المكيفة بكيفية واحدة لا المكيفة بالكيفيتين وهم نشأ من عدم الفرق
بين اعتبارها بطريق الجزئية واعتبارها بطريق التقييد * قال * وانما قيد
الدوام يعني ان الدوام المعتبر في الموجهات نوعان ذاتي ووصفي فالتقييد
بسلبه اما ان يكون بالدوام الذاتي او بالدوام الوصفي ولا ثالث والتقييد
بالدوام الوصفي وكذا بالدوام المطلق غير صحيح فبقي التقييد بالدوام
الذاتي فعني قوله فان قيد تقييدا صحيحا ان قيد بالدوام تقييدا صحيحا
لان الكلام فيه * قال * لان المشروطة العامة اي جهة المشروطة
العامة * قال * والضرورة بحسب الوصف اي مستلزم له * قال *
لادائمة في بعض اوقات ذات الموضوع ظرف مستقر اي كائنة في بعض
اوقات الذات فيه اشارة الى ان سلب الدوام الذاتي فيها انما يتحقق باعتبار
بعض اوقات الذات لا باعتبار جميع الاوقات لتحقق الضرورة والدوام في جميع
اوقات الوصف الذي هي بعض اوقات الذات ولذا قالوا لا بد ان يكون
الوصف فيها وصفا مفارقا على ماسيجي ومن لم يتنبه لهذا الدقة قال
الاولى لادائمة في جميع اوقات الذات او غير متحققة في بعض اوقات الذات
بناء على زعمه ان قوله في بعض اوقات ذات الموضوع ظرف لغو متعلق
بلادائمة * قال * لان ايجاب المحمول للموضوع اي في القضية المأفوضة
كالثال ان ذكر اذا لم يكن دائما بان قيدت بالدوام كان معنى ذلك الايجاب
المقيد بالدوام انه ليس متحققا في جميع الاوقات اي تحقق ذلك الايجاب
في جميع الاوقات مثبت والجار مع المجرور متعلق بمحقق وليس ظرف
انتي لان رفع الدوام انما يقتضي رفع استمرار الحكم لاستمرار رفع الحكم
واذا لم يتحقق الايجاب اي اذا انتفى تحقق الايجاب في جميع الاوقات تحقق

السلب في الجملة أي في جميع الاوقات او بعضها ففهوم اللادوام باعتبار
منطوقه الصريح مطلقه عامة واركانه متحققه ههنا في ضمن رفع الایجاب
في بعض الاوقات بنسبه على ان الجزء الاول الذي قيد بالادوام اقتضى
تحقق الایجاب في زمان الوصف ثم ان قوله لادوام عطف على مادام وهو
توقيت ثبوت المحمول للموضوع فيكون اللادوام سلبا لذلك الثبوت
بالنظر الى الذات وليس توقيتا للضرورة حتى يكون اللادوام نفيا لدوام
تلك الضرورة وبما قررنا لك ظهرا اندفاع الشكوك الثلاثة التي اوردها بعض
الناظرين حيث قال يردها اشكالات الاول لزوم اتحاد الشرط والجزاء
في قولنا اذا لم يكن دائما لم يتحقق السلب في الحماية اشياء ان اللازم انفي تحقق
الایجاب في جميع الاوقات لتحقق السلب في وقت و فعلية النسبة اعم منها
بل هي القضية المطلقة المنتشرة لا المطلقة العامة فالتحقيق يقتضي جعل
الادوام مطلقة منتشرة لا مطلقة عامة الثالث ان قيد اللادوام في القضية
لا يفيد الاسلب دوام الضرورة بحسب الذات لاسلب دوام ثبوت المحمول
للموضوع لانه بقاعدة اللغة عطف دائما على مادام بكلمة لا فيكون ظرفا
للضرورة كما دام * قال * ملتزمة من الایجاب والسلب فتكون مستتلة عليهما
فكيف يكون احدهما وقد سبق ان معنى الموجبة والسالبة ما اشتمل على الایجاب
والسلب * قال * والجزء الثاني الى آخره جملة ابتدائية لبيان حال الجزء الثاني
لاحالية اذ لا معنى للتقيد * قال * والنسبة بينهما وبين القضايا مبتدأ خبره
محذوف دل عليه ما بعده أي مفصلة بهذا التفصيل وعيد بل امامتوى
في الصور الآتية * قال * والمقيد اخص من المطلق أي بحسب التحقق * قال *
مفارقا لذات الموضوع متعلق بوصفا لامفارقا والا لوجب عن الوصفية
مسلم لكونها مأخوذة في مفهومها فلذا لم يتعرض لاثباته واثبت وجوب
كونه مفارقا * قال * ولم يتعرف احكامها من العكس والنقيض وتركيب
القياس في الصراح التعرف شناختن * قال * صدق فعلية النسبة
لا بالضرورة اما فعلية النسبة فلان الاطلاق العام اعم من الدوام الوصفي
واما بالضرورة فلانه اعم من اللادوام * قال * وصدقهما بدونهما
في مادة الضرورة التي يكون العنوان عين الذات نحو كل انسان حيوان

بالضرورة وكذا الحال فيما سبقت في الوجودية اللادائمة * قال * هي التي
حكم فيها الى آخره خرج بقيد الضرورة ما ليس الحكم بالضرورة اعني المطلقة
العامة والممكنان والوجوديتان ويقوله في وقت معين المنتشرتان اذ لا يعتبر
فيهما تعيين الوقت بوجه من الوجوه ويقوله من اوقات وجود الموضوع
العامتان والخاصتان فان المتبادر منه ما يقابل اوقات الوصف * قال *
كاللؤلؤ المذكور أي قوله كل قر منخسف وقت حيولة الارض لادئما * قال *
وجميع اوقات الوصف بعض اوقات الذات لكون الوصف مفارقا لثباته على
ان الكلام في الخاصتين * قال * من غير عكس أي ليس متى تحققت الضرورة
في بعض اوقات الذات تحققت في اوقات الوصف نحو كل قر منخسف وقت
حيولة الارض لادئما * قال * لادئما بحسب الذات معطوف على ضرورة
ليصير المعنى الذي حكم فيها بالضرورة المنتشرة حال كون ذلك الثبوت او السلب
مقيدا بهدم الدوام الذاتي * قال * ان يؤخذ الخ اذ وجود الوقت الغير المعين محال
فضلا عن ضرورة ثبوت شيء فيه او سلبه * قال * ولا يلزم من امكان الایجاب
الحال ان الممكن لا يجب وقوعه لا يقال يلزم خلو الوقوع عن النقيضين لانا نقول
ليس الایجاب والسلب على طرفي التقبض مطلقا فان قولنا كل انسان كاتب
بالامكان الخاص صادق مع ان جزئيهما كليهما امر تغمان في الواقع وهذا
القدر كاف لنا في عموم الممكنة الخاصة من سائر القضايا ولزوم فعلية النسبة
في القضية الشخصية والجزئية نحو زيد كاتب بالامكان وبعض
الانسان كاتب بالامكان كيلا يلزم ارتفاع النقيضين لا يضر في ذلك
* قال * واعلم من الدائمة لجواز خلو الدائمة من الضرورة كما في مر * قال *
لتصادقها أي الخمسة في مادة الوجودية بالضرورة اذا كان الاطلاق العام
في مادة الدوام الخالي من الضرورة نحو كل فلك متحرك بالفعل او مادام فلما
لا بالضرورة * قال * حيث لا خروج الى آخره نحو كل عنقاء موجود
بالامكان الخاص * قال * في مادة الضرورة أي الذاتية اذا كان
الوصف العنوانی عين الذات نحو كل انسان حيوان بالضرورة * قال *
على وجه أي اذا فسرت بالضرورة في جميع اوقات الوصف بخلاف ما اذا
فسرت بشرط الوصف فانه حينئذ اخص من الوقتية من وجه كما مر

* قال * ووافقين لهما في الحكم بناء على انهما رفعان للنسبة التي قيدت بهما من غير تفاوت * قال * في معرفة تركيب القضايا اي تركيبها مع قيد اللادوام والاضرورة واعلم ان عبارة المتن والضابطة ان اللادوام اشارة الى مطلقة عامة والاضرورة الى ممكنة عامة الى آخره بمحذف افظ الاشارة عن الجملة الثانية كيلا يلزم العطف على معمولي عاملين مختلفين من غير تقدم المجزوء * قال * فلما كان الى آخره وكان قصده الاقتصار ليرتب الجزاء عاياه ولا يردانه لم لم يستعمل الاشارة في اللادوام والمعنى في الاضرورة * قال * ليكون مشتركة بينهما فان الاشارة يستعمل في المعنى المطابق وغيره وان كان استعمالها في غيره اشبع وكون استعمال الاشارة لهذه النكتة لا يتنافى ان يكون لاستعمالها نكتة اخرى ككون كل منهما امر اجماليا او فصلا رجعا الى التقيضين وعدم جريانها في الاتفاق في الحكم * قال * من الحملات الى آخره جمعها اشارة الى انواعها المختلفة كما قالوا في جمع الطهارات والمراد من الفراغ من الحملات الفراغ من تعريف انواعها ونفسيهما والنسبة بين اقسامها ولا يذهب عليك انه لا يجري العدول والتحصيل في الشرطية لان حرف السلب اذا كان جزءا من المقدم او التالى كان العدول في اطرافها باعتبار الحكم الذي فيها بالقوة لافي الشرطية لان الحكم فيها بالاتصال بين النسبتين او الانفصال او سلبهما سواء كانت النسبتان موجبتين او سالبتين او معدولتين وكذا الجهة اذ اللزوم والعناد والاتفاق اقسام الحكم الشرطي لا كفية وكذا الحقيقية والخارجية اذ الحكم في كل شرطية شامل لجميع التقادير الممكنة ولا يقتصر على التقادير المحققة * قال * قد سمعت الى آخره تذكرة للمر في المقدمة من تعريف الشرطية ونفسيهما الى المتصلة والمنفصلة ليرتب عايد تقسيم المتصلة الى اللزومية والاتفاقية فقوله وهي اما متصلة عطف على ما يتركب من قضيتين داخل تحت المسموع * قال * والقضية الى آخره معطوف على قوله قد سمعت وليس داخل تحت المسموع لعدم سبقه بل تفسير لقول المصنف والجزء الاول يسمى مقدما واثاني تاليا يقدم بينهما لكونهما مأخوذتين في تعريف اللزومية والاتفاقية والمراد بما الموصولة القضية بقريته ان المقسم معبر في الاقسام فلا يندفع التعريف بالقياس * قال *

عند الاخرى عند مثل الاول ظرف مكان وزمان كذا في القاموس وههنا ظرف زمان اي زمان حصول الاخرى * قال * سواء كانت الى آخره تعميم للشرطية يفيد ان المقدم والتالى يعلمان المتصلة والمنفصلة وجعله تعميما للقضية الاولى وهم خلاوه عما هو المقصود مع ابهام ان القضية لا تكون حالية * قال * لتقدمها في الذكر بمعنى اذا ذكر الجزأين يقدم الجزء الاول غالبا فيشمل المنفوعة والمعقولة * قال * والمراد بالعلاقة شئ بسببه يستحب الاول الى آخره استحبه دعاه الى الصحة ولازمه كذا في القاموس يعني ان المراد بالعلاقة ههنا ما يطلب الاول اي المقدم ان يكون الثاني اي التالى مصاحبا له سواء كانت موجبة او لا فيكون قيد يوجب ذلك احترازا عما لا يوجبه وليس مقصوده تفسير العلاقة حتى يرد ان العلاقة شئ بسببه يستحب شئ شيئا ولا اختصاص له بالاول والثاني * قال * كالحالية والتضائفة هذا على ما ذهب اليه الجمهور من ان التلازم بين شئين ليس احدهما علة للآخر ربما يكون من غير ان يقتضى الارتباط بينهما ثالث ويمثلون في ذلك بالتضائفين وذلك ظن باطل فان المتضائفين الحقيقيين معلولوا علة واحدة كالتولد للابوة والبنوة كل منهما يحتاج الى ذات الاب فان الابوة يحتاج وجودها الى ذات الابن والبنوة يحتاج الى ذات الاب وهو الرابطة المحوكة واما المنضم ابفان المشهور ان قائمهما معلولوا علة واحدة كالعقل الاول مثلا وكل منهما يحتاج لأكله بل يعضه الى الآخر لا الى كاه بل الى بعضه كذا افاده المحقق الطوسي والحاكم * قال * فبان يكون المقدم علة للتالى اي علة موجبة له هي ما يجب به وجود المعلول ناقصة كانت او تامة * قال * او معلولا له اي المقدم معلولا للتالى فان وجود المعلول يستلزم وجود العلة مطلقا موجبة كانت او لا * قال * او يكونا معلولى علة واحدة لا كيف ما اتفق والا لكانت الموجودات بأسرها متلازمة لكونها معلولة لا واجب بل لا بد مع ذلك من اقتضاء تلك العلة ارتباطا احدهما بالآخر بحيث يمتنع الانفكاك بينهما كيلا يكون مجرد مصاحبة كالفلك الاول والعقل الثاني كذا افاده المحقق الطوسي ومن هذا تبين ان الاحتمالات التي ذكرها بعض الشاظرين مضمحكة وهي ان يكون المقدم

وانتالي عاتى معلول واحد بان يكون احديهما علة تامة والاخرى علة ناقصة
فان العلة الناقصة جزء التامة فالاستلزام بينهما من حيث ذاتهما ومن استلزام
المعلول للعلة ومن حيث وصفه بالكلية والجزئية من المتضابفين ومن حيث
اسناد المعلول الواحد اليهما بمجرد مصاحبة وان يكون كلاهما
علتين مستلزمين وان يكونا معلولين علتين متضابفتين او علتى معلولين
متضابفتين او الشرط علة متضابفة للجزاء او بالعكس فان جميع هذه
الصور مجرد مصاحبة كافي العقل الثاني والفلان الاول * قال *
واما التضاد فبان بان يكونا متضابفتين اى لا تفصيل فيه كافي العلة فلا يرد
ان الحمل غير مفيد وما قيل ان تضاديهما كما هو علة الاستلزام تضاديهما
او معلوليهما او معلول احدهما مع الآخر كذلك فوهم لان تضاديهما علتيهما
او معلوليهما لا يوجب الارتباط بينهما بحيث يمنع الانفكاك بينهما بل يوجب
المصاحبة بينهما * قال * وهذا التعريف لا يتناول الى آخره بناء على
ان المتبادر من قولنا هو الذى يصدق التالى فيها على تقدير صدق المقدم
ان يكون كذلك فى نفس الامر ولو اريد به ان يكون ذلك مفهوما منها
و مدلولها سوا مطابق الواقع او لا يشمل الكاذبة ايضا فلذلك قال فالاولى
وفى شرح المطالع من ان هذا التعريف المصادقة وتعرف الكاذبة بالمقايضة كما
انه مختص بالموجبة * قال * لعدم اعتبار الى آخره لفظ اعتبار مستدرك
لان مناط الخروج عدم تحقق صدق التالى فيها للعلاقة ثم اما على جميع التقادير
ان كانت كلية او على بعضها ان كانت جزئية فمما قيل انه يتناول الكاذبة الكلية
التي يصدق التالى فيها على تقدير صدق المقدم لعلاقة لكن لا يصدق على
جميع تقادير المقدم لعلاقة اما لعدم صدقها على بعض التقادير او لعلاقة
وهم لان المعبر فى التعريف صدق التالى على تقدير صدق المقدم ان كليا
فكلها وان جزئيا فجزئيا لا على تقدير صدق المقدم فى الجملة وكذا ما قيل ان
التعريف يتناول الاتفاقيات الصادقة ايضا لما حقق ان الاتصال الاتفاقي
ايضا الموجب لان الممكن لا يتحقق الا لموجب لما عرفت من ان مجرد الاتصال
المتحقق لموجب لا يكفي فى كونه لعلاقة توجب ذلك بل لابد ان يكون ذلك
الموجب مقتضا للارتباط بينهما والا لكان مجرد مصاحبة كافي معلول

العقل الاول والسرانه موجب لكل واحد بجهة غير ما هو جهة التماس
الاخر فلا يمنع الانفكاك بينهما * قال * كان الحكم متحققا اى بين الطرفين
وكذلك العلاقة لان يكونا متحققين فى انفسهما حتى يرد ان الحكم والعلاقة
ليسا من الموجودات * قال * لعدم الحكم اى بينهما * قال * او اثبوت
من غير علاقة فان صدق الحكم المقيد بقيد انما يكون اذا كان الحكم
مع ذلك المقيد متحققا فى الواقع وليس هذا من قبيل انتفاء موجب الحكم
حتى يرد ان انتفاءه لا يوجب كذب الحكم كما ان بطلان الدليل لا يوجب بطلان
الحكم النظرى فتدبر * قال * لانه لا علاقة قال المحقق التفازانى اى من غير وجود
علاقة تقتضى ذلك او من غير اعتبارها فعلى الاول لا يستلزم اللزومية والاتفاقية
بمخلاف اشانى * قال * بمجرد توافق الجزئين بان تحقق موجب حقيقةهما
من غير ان يكون ارتباطه بمنع الانفكاك بينهما فان قيل اذا توافق الجزآن
فى التحقق كان المقدم متحققا فافائدة اعتبار تقدير صدقه قلت ذلك لافادة
معنى الاتصال الذى هو مدلول حرف الشرط والتعليق فانه لعلاقة بين
ناهية الجزآن الى آخر كلامه يدل على انه لعلاقة فى الاتفاقية بل قوله وليس
فيها الاتوافق الطرفين على الصدق نص فى ذلك وهو المستفاد من كلام
المحقق الطوسى فى شرح الاشارات كما مر فما قال الشارح فى شرح المطالع
من ان الاتفاقيات مشتملة ايضا على علاقة لان المعية فى الوجود امر ممكن فلا
بدله من علة فدفوع بان وجود العلة لا يقتضى وجود العلاقة والارتباط
بينهما لجواز صدورهما من علة واحدة بجهتين مختلفتين بحيث لا يكون
بينهما الا المصاحبة فى الوجود مع جواز الانفكاك ولا حاجة الى ما ارتكبه
من الفرق بان العلاقة فى اللزوميات مشعور بها حتى ان العقل اذا لاحظ المقدم
حكم بامتناع انفكاك التالى عنه بديهية او نظرية بخلاف الاتفاقيات فانها
غير مشعور بها وان كانت واجبة فى نفس الامر ولا الى ما ارتكبه صاحب
السطاس من ان العلاقة فى الاتفاقيات نادرة الوقوع * قال * على تقدير
المقدم لكن يجب ان يصدق التالى على تقدير صدق المقدم حتى او كان التالى
الصادق منافيا للمقدم كقولك ان لم يكن الانسان ناطقا فهو ناطق لم يصدق
اتفاقية كذا افاده المحقق التفازانى واطلاق الشارح بشعر بانه لا يشترط

ذلك فان الصادق صادق بأي تقدير يعتبر اقترانه به * قال * وهي التي
يحكم فيها بالتشافي بين جزئيهما صدقا وكذبا اي في الصدق والكذب ظاهر
التعاريف الثلاثة يشعربان المنفصلات الثلاث لا تتركب الا من جزئين واليه
ذهب الشارح وتبعه المحقق التفتازاني وقال ان مثل قواني المفهوم اما واجب
او ممكن او ممتنع ومثل هذا الشيء اما ان يكون شجرا او حجرا او حيوانا ومثل هذا
الشيء اما ان يكون لا شجرا ولا حجرا ولا حيوانا منفصلات متعددة بناء على ان
الانفصال الواحد نسبة واحدة والنسبة الواحدة لا تتصور الا بين اثنين فعند
زيادة الاجزاء يمتدد الانفصال وحينئذ ظهر ان القول بانه لا يمكن تركيب
الحقيقة من اجزاء كثيرة بناء على انها تتركب من الشيء ومن نقيضه او مساوي
نقيضه ولا يكون للشيء الا نقيض واحد ويمكن تركيب مانعة الجمع ومانعة
الخلو من اجزاء كثيرة ففرق من غير فارق لان المنفصلة الواحدة لا يمكن تركيبها من
اجزاء كثيرة من الشيء ومن نقيضه او مساوي نقيضه حقيقة كانت او غيرها
والمنفصلة المركبة من المنفصلات المتعددة يمكن تركيبها منها هذا لكن الحق
ان الامثلة المذكورة ونحوها منفصلات حقيقية من غير نظر الى تحليلها
الى المنفصلات وان الدليل المذكور فيه مصادرة لانه ان اراد بقوله والنسبة
لواحدة لا تتصور الا بين اثنين كل نسبة واحدة انفصالية كانت او حالية
فهو محل النزاع وان اراد النسبة الحالية والاتصالية كذلك فمسلّم ولا
ينفع وكذا ما قال الفسارقي من ان الحقيقة لا تتركب الا من الشيء ونقيضه
او مساوي نقيضه ممنوع بل يتركب من الشيء ومن شئين كل واحد منهما اخص
من نقيضه كما في الامثلة المذكورة وكذا ما قيل لو تتركب الحقيقة من ثلاثة اجزاء
فالجزء الثالث اما صادق فيجتمع مع الجزء الصادق من ذين الجزئين او كاذب
فيرتفع مع الكاذب منهما فلا يتحقق الانفصال الحقيقي بالقياس الى الجزء الثالث
فاللازم منه ان لا يكون انفصال حقيقي بين كل واحد من تلك الاجزاء بالقياس الى
الآخر لان يكون بين مجموع الاجزاء الثلاثة فالحق ان اعتبار الجزئين في التعاريف
اكتفاء على اقل ما يوجد فيه الانفصال فتدبر * قال * صدقا فقط اي من غير ان
يتألف الكذب بل يمكن اجتماعهما على الكذب وكذا ما في مانعة الخلو معناه من
غير ان يتألف في الصدق فكل واحد منهما بهذا المعنى يكون مباحا للحقيقة (قوله)

فهو احق باسم المنفصلة اكمال الانفصال فيه وان كان يوجد في غيرها ايضا
فالنسبة للمبالغة كاحرى * قال * بل هي حقيقة الانفصال الحاقا لما سواه بالعدم
فالنسبة حينئذ نسبة الفرد الى الكل كقريشي فالحقيقة بمعنى ما به الشيء هو هو
لا ما يقابل المجاز على ما فهم * قال * مطلقا قال المحقق التفتازاني هذا يحتمل
معنيين احدهما ان يحكم في مانعة الجمع بالتشافي في الصدق ولا يحكم البتة في جانب
الكذب بشئ من التثافي وعدمه وليس بعيد ان يكون هذا مراد المصنف
ويكون قواه فقط اشارة الى عدم الحكم في جانب آخر لا الى الحكم بالعدم ويحكم
في مانعة الخلو بالتشافي في الكذب ولا يحكم البتة في جانب الصدق بشئ من التثافي
وعدمه والاخر ان يحكم في مانعة الجمع بالتثافي في الصدق سواء حكم في جانب
الكذب بالتثافي او بعدمه اولم يحكم بشئ من التثافي وعدمه ويحكم في مانعة
الخلو بالتثافي في الكذب سواء حكم في جانب الصدق بالتثافي او بعدمه
اولم يحكم بشئ منهما فمانعة الجمع بالمعنى الاول مشروطة بالحكم بعدم التثافي
في الكذب وبالمعنى الثاني مجردة عن ذلك الكنهان مشروطة بعدم الحكم بالتثافي
في الكذب وبعدمه وبالمعنى الثالث مجردة عن هذين الامرين فكل منهما اعم
مما قبله وكذا قياس مانعة الخلو فكل واحد منهما بالمعنيين الاخيرين اعم
من الحقيقة باعتبار المواد وبالمعنى الثالث خاصة اعم منها باعتبار المفهوم ايضا
* قال * وبهذا المعنى يكونان اعم اي من الحقيقة ومنهما بالمعنى السابق * قال *
بحث شريف وصفه بالشرافة للتهكم سواء نقله من كلامه او وصفه من عند
نفسه * قال * لكن الشيخ نص على منع الجمع بينهما فلا يكون شيئا واحدا كثيرا
من جهة واحدة * قال * في هذا نظرا في كون المراد عدم الاجتماع بحسب
الجل * قال * وقد اجتمعوا الى آخره وذلك لان تحقق المازوم يستلزم تحقق
اللازم وانتفاء اللازم يستلزم انتفاء المازوم * قال * ورجا من الله الى آخره بصيغة
الماضي عطف على قال وفي بعض النسخ بصيغة المصدر فهو عطف عليه بتقدير
العامل الماضي يعني ان ذلك الفاضل قال وارجو من الله ان يفتح على الجواب اظهار
الصعوبة دفعه * قال * الا نظر افيما اراده من اعتبار انقوم فهم انه مراد القوم
عبارة لهم لاني ما هو مرادهم في نفس الامر كما يدل عليه آخر كلامه من قواه فقد
ان ان الاشكال انما نشأ من سوء الفهم * قال * لم يدعوه الا بين قضيتين الكونية عبارة

عن الحكم بالتا في بين القضيتين ايجابا وسلبا فما قيل انه يجوز ان يريد بالمتافاة
عدم اجتماع محمول القضيتين في الصدق وهم * قال * واقوله مفرد من المفردات
اي مفرد اخذ من المفردات ضرورة امتناع حمل القضية على المفرد
* قال * واما ان الشيخ الى آخره بيان منشأ غلط ذلك الفاضل (قوله) لا يقال
الح منشأ هذا السؤال اطلاق قول الشارح ليس مراده بالمتافاة في الجمع
وخلاصة الجواب تخصيصه بالمتافاة في الجمع في القضايا بقرينة ان الكلام فيها
(قوله) فان اردت المتافاة الى آخره اي ان اردت المتافاة بين الحكمين المستفادين
من هاتين القضيتين فقدر بعد اما الثانية موضوعا آخر (قوله) فالقضية
حالية الى آخره كانه قيل هذا الشيء متحدا باحدهما فالحكم واحد فالترديد
في المحمول (قوله) شبهة بالمتافاة باعتبار اشتغالها على التنافي في المحمولين
(قوله) وقد يكون الى آخره جملة ابتدائية لتكميل بيان الانفصال بين
المفهومين (قوله) كانت القضية منفصلة لاشتغالها على التنافي بين الحكمين
(قوله) كانت حالية لاشتغالها على حكم واحد وهو ثبوت احد الامرين
(قوله) وبالجملة الى آخره اي مجمل ما تقدم وخلصته (قوله) لا بد ان يكون
مخالفة الخ فان المفهوم الصريح للمنصلة الاتصال بين الحكمين والحماية
كون احدهما لازوما للآخر (قوله) وان كانت للمفهوم الصريح مخالفة
فان المفهوم الصريح للمنصلة الحكم بالتنافي بين الحكمين والحماية ثبوت
احد الامرين للموضوع ولا يخفى ركازة العبارة فانه استند المخالف الى امر
واحد والصحيح وان كان المفهوم الصريح مخالفا فيه (قوله) والمتافاة الى
آخره معطوف على قوله كما ان الجملة الى آخره وهو المقصود من الاجمال
وما سبق كان تمهيدا له (قوله) وقد يعتبر في المفردات الخ لم يعتبر في هذه
الصورة التعبيرين كما اعتبر في صورة المتافاة بينهما في الوجود لا يبق المتافاة
في الصدق حين التعبير بالقضيتين ثم كلامه قدس سره صريح في ان مداول
الحماية الشبهة بالمتافاة الانفصال في الصدق والجل لا يثبت احدهما
للموضوع فانه لازم فيما قيل ان المقصود بقولنا هذا الشيء اما واحد او كثير
ليس الانفصال بين صدقيهما بل ثبوت احدهما فاذا قصد الانفصال
بينهما وهو معنى صحيح القصد يكون القضية غير حالية اذ نسبتها للانفصال

ونسبة الجملة الثبوت وبينهما بون بعيد فاما ان يثبت قضية غير حالية
ولا شرطية واما ان يبطل حصر نسبة الجملة في الثبوت واما ان يبطل حصر
طرفي الشرطية في القضيتين من دفع لان مداول الجملة الشبهة بالمتافاة
انفصال المحمولين في اصدق فان ذكر المحمول الاول افاد ثبوته للموضوع
ثم اذا ذكر المحمول الثاني باو افاد ثبوته له مع منافاته لبايه واليه اشار قدس سره
سابقا بقوله فالقضية حالية مركبة من موضوع واحد الا انه فدردد
في محمولها فمدلول الجملة الشبهة بالمتافاة الانفصال والثبوت مع افقوله
اذ نسبتها للانفصال ونسبة الجملة الثبوت وبينهما بون بعيد ليس بشيء
(قوله) فهذا حالية صرف لا شتمالها على حكم واحد من غير ترديد (قوله)
وان عبرت عنها الى آخره اي ان عبرت بما يدل على الحكمين كانت منفصلة وان
عبرت بما يدل على حكم واحد دردد في محموله كانت حالية ولا ينافي ما مر ان هذا
الشيء اما واحد واما كثير يحتمل ان يكون منفصلة وان يكون حالية * قال *
كما ان المتصلة الى آخره اشار بهذا التشبيه الى ان انقسام المتصلات الثلاث
الى القسمين ليس باعتبار خصوصية ذاتهما كما يوهمه جعلهما مقسما بل
باعتبار انقسام المنفصلة المطلقة اليهما كانقسام المتصلة الى الزومية والاتفاقية
الا انه جعل المقسم كل واحد منهما تنبيهها على وجود القسمين في الاقسام
الثلاثة * قال * فتسمة العناد الى آخره متفرع على التشبيه المذكور اي نسبة اعناد
والاتفاق الى المنفصلات اثبات في كونهما قسمين الانفصال من غير مدخلية
خصوصية الاقسام في القسمة كنسبة المزوم والاتفاق الى المتصلات
في كونهما قسمين الاتصال من غير خصوصية شيء منها في القسمة
* قال * التي يكون الحكم الى آخره زاد لفظ الحكم ليشمل الكاذبة
وفيه اشارة الى عدم شمول تعريف المتن لها كما في الزومية وفمر
التنافي لذات الجزئين بقطع النظر عن الواقع اشارة الى ان ليس المراد ان يكون
التنافي بينهما بقطع النظر عن كل امر خارج عن ذاتهما فانه لا يتصور
الابتن الشيء ونقيضه مع تحقق العناد بين الشيء ومساوي نقيضه او اخص
منه او اعم منه * قال * وان لم يقتض الى آخره لا بنفسه ولا باعتبار ما يستلزمه
* قال * قد عرفت اي من التعريفات المذكورة فهي من المعرفة وقد روى

على صيغة المجهول من التعريف * قال * لان تعاريفها الى آخره فهي تعريفات
قسم منها بقية قوله وسالبة كل واحدة منها والضمائر المذكورة في التعريفات
راجعة الى المذكورات في القسمة باعتبار قسم منها وهي الموجبة والداعى
الى تخصيص التعريف بالموجبات اولاً ثم تعريف السوالب تفصيل اقسام
السوالب بحيث يتميز عند المنع تميزاً تاماً * قال * هي التي ترفع ما حكم به
في موجبتها الى آخره قدر العائد المحذوف في عبارة المتن اشارة الى ان ضمير
موجبته ساراجع الى السالبة ولا يلزم الدور لان سالبة كل واحدة منها معلومة
بعضوان انها سالبة وان لم تكن معلومة بخصوصية المذكور بحمل التعاريف
المفصلة بعده وليس تعريفها حتى يلزم كون التعريف للافراد على ان تقول
انه تعريف للقدر المشترك بين تلك السوالب لان تعريفها * قال * ما حكم فيها
يلزم التالى للزوم والناد والاتفاق انواع الحكم الاتصالي ولا تفصالي كما سيحى
في كلامه قدس سره فاقول بانه كيفية النسبة الاتصالية والحكم بالنسبة
الكيفية لا بالكيفية فالمراد بالزوم النسبة الكيفية به كلام خال عن التحصيل * قال *
فان التي حكم فيها الى آخره اى يلزم سلب شئ عن شئ آخر موجبة
لزومية لانه حكم فيها بالزوم الا ان اللازم سلب (قوله) اعنى كون الطرفين الخ
فيه اشارة الى ان طرف القضية لا تكون معدولة وان كان طرف طرفها معدولة
* قال * انما هو بمطابقة الحكم بالاتصال اى في المتصلة على الوجه الذى اعتبر فيها
من الزوم والاتفاق والاتصال اى في المتصلة على الوجه الذى اعتبر
فيها من الانفصال التجميع او منع الجمع او الخلو عنادا او اتفاقاً لنفس الامر
اى الحكم الذى بين الطرفين من الاتصال والانفصال في حد ذاته مع قطع
النظر عن الاعتبار والفرض * قال * لانهما اما ان يكونا صادقين الى آخره
اى بعد التحليل واعتبار الحكم فيهما والافادوات الشرط والجزاء تسلب
لهما عن كونهما قضيتين فضلاً عن الصدق والكذب ومعنى صدقهما
ان يكون الحكم الذى فيهما مطابقاً لما في نفس الامر او متحققاً فيهما فلا فرق
بين اعتبار الصدق بمعنى المطابقة وبين اعتباره بمعنى التحقق * قال * فليبين اما على
صيغة الامر للحكم او على صيغة المضارع للحكم مع لام الابتداء * قال *
ان كلا من الشرطيات المتصلة والمنفصلة من اى هذه الاقسام الاربعة

تركيب والمنفصلة ايضا تركيب من الاقسام الاربعة الا ان المقدم فيها للمالم
يكن ممتازاً عن التالى بالطبع اعتبروا القسمين فيهما قسماً واحداً * قال * عن
صادقين اى من معاوى الصدق وكذا قوله وعن كاذبين وعن مقدم كاذب
وتال صادق ليصح مقابلهما بمجهولى الصدق والكذب * قال * لامتناع الى آخره
استدلال على عدم التركيب المذكور بامتناع الاستلزام المذكور وليس هذا
اعادة الدعوى على ما قيل على ان الاستلزام المذكور اعلم من ان يكون في القضايا
اوفى المفردات * قال * لا يقال الى آخره معارضة على الدليل السابق
الدال على امتناع التركيب المذكور وحاصل الجواب ان المذكور
في معرض المعارضة لا يصلح للمعارضة لان كلا منافى الكلية واللازم من العكس
صدق الجزئية وتوجيه السؤال بالمتع مع السند والجواب باثبات المقدمة المتنوعة
تسقط كما لا يخفى * قال * لاننا نقول ذلك اى عدم التركيب من مقدم صادق
وتال كاذب في الكلية لا في الجزئية مثلاً اذا قلنا كل ساكن زيد حمارا كان حيوانا
يصديق عكسه جزئية وهي قد يكون اذا كان زيد حيو انا كان حمارا ولا
يصديق كلية * قال * فان قلت الى آخره حاصله ان اعتبار جهل الجزئين
في التركيب يتنافى حصر الطرفين في الاقسام الاربعة فاما ان يسقط هذا
القسم في بيان التركيب او يزداد الاقسام على الاربعة * قال * فنقول
تلك الاقسام اى الاربعة كاشفة باعتبار نسبتها الى نفس الامر فهي
اى الاقسام الثلاثة المفهومة مما تقدم داخلة في تلك الاقسام الاربعة وخلاصة
الجواب ان هذا الاعتراض منشأ الغفلة عن القيد الذى ذكر سابقاً في بيان
الاقسام وانما تعرض لمجهولى الصدق والكذب لان مقصوده بيان ما تركيب
منه المتصلة ولا شك ان ذكره ادخل في البيان وليس مساق كلامه في حصر
اقسام ما تركيب منه الشرطيات حيث قال ثم اذا نسبتهما الى نفس الامر
* قال * هذا اذا كانت المتصلة لزومية اى التفصيل المذكور سابقاً في تركيب
المتصلة الموجبة الصادقة والكاذبة اذا كانت لزومية فاما اذا كانت تلك
الموجبة الصادقة اتفاقية فتصدق عن الصادقين وتكذب عن الاقسام
الثلاثة الباقية فلفظ هذا في المتن اشارة الى مجموع ما تقدم وهي قرينة على
ان المراد بالمتصلة الموجبة للزومية فاقبل ان اراد المصنف مطلق الموجبة

المتصلة الصادقة لا يصح قوله ويصدق عن كاذبين اذا الاتفاقية لا يصدق
عنهما ولا يتم قوله في بيان تركيب الصادقة عن مقدم صادق وتال كاذب
لا متناع استلزام الصادق الكاذب وان اراد المتصلة الموجبة الصادقة الزومية
فلا حاجة الى قوله في بعد هذا اذا كانت لزومية واما اذا كانت انفاقية
فكذبها عن صادقين محال وهم * قال * فهي تصدق الى آخره فيه اشارة
الى ان بيان استحالة كذبها عن صادقين يتضمن بيان صدقها عن صادقين
فلذا ترك التمرض له * قال * لان الكاذب لا يوافق شيئا فان قلت ثبوت
الشيء على تقدير لا يقتضي ثبوته في الواقع فنقول معنى الاتصال انه لو كان
الاول حقا لكان الثاني حقا فاذا كان حقيقة الاول ملزومة لحقيقة الثاني
فلا يبعد انتفاؤه في الواقع لجواز استلزام المحال محالا واما اذا لم يكن بينهما
لزوم فلا بد ان يكون الثاني حقا فانه لو لم يكن حقا في الواقع لا يكون حقا
على التقدير ضرورة ان التقدير والفرض لا يغير لشيء في الواقع مالم
يكن بينهما ارتباط وعلاقة كذا في شرح المطالع (قوله) نعم المتصلة
الحقيقية اشارة الى رد من اعتبر في الاتفاقية عدم ملاحظة العلاقة بانه يلزم
ان يكون المتصلة المطلقة اتفاقية * قال * لا يكفي فيها اي في صدقها
صدق الطرفين اي في الاتفاقية الخاصة او صدق التالى اي في اتفاقية العامة
* قال * بل لا بد مع ذلك من عدم العلاقة على ما ذكره المصنف في تعريفها
حيث قال هي التي يكون ذلك فيها بمجرد توافق الطرفين على الصدق
فاجاب به المحقق انتقازاني من ان هذا اشارة الى ان الاعتبار في الاتفاقية
عنده هو عدم ملاحظة العلاقة واعتبارها لا عدم العلاقة اصلا غير
نافع في دفع البحث عن المصنف بمقتضى تعريفه لانه يمكن تقييد الحكم
بصدق التالى على تقدير صدق المقدم بعدم ملاحظة العلاقة لا الصدق
في نفس الامر فيجوز كذبها عن الصادقين سواء كانت اتفاقية
خاصة او عامة وعن مقدم صادق وتال كاذب * قال * لما استعرف
الى آخره فالقسمان المتناظران بحسب الوضع راجع الى قسم واحد * قال *
كقولنا اما ان يكون الاربعة زوجا او منقسما بتساويين اعم من الزوج لوجوده
في المقادير فالانفصال بينهما انفصال بين الخاص والعام فيجتمعا في كذب
مانعة الجمع بينهما (قوله) الموجبة الحقيقية العنادية لما وجب تركيبها

الى آخره هذه الاحكام الشفه التي ذكرها قدس سره مبينة على ان الانفصال
لا يكون الا بين القضيتين اما اذا تحقق بين اكثر منهما فهي ممنوعة كما
عرفت فيما سبق (قوله) هذا اذا اخذنا اي مانعتي الجمع والخلو
* قال * كما ان كلية الجملة اي الكلية التي صفة الجملة ليست بسب كون
موضوعها او محمولها كليا اي مقولا على كثيرين فان الموضوع في قولنا
الانسان نوع كلي مع ان القضية ليست كلية بل باعتبار كون الحكم فيها كليا
اي شاملا لجميع افراد الموضوع فالياء في لفظة الكلية الاولى للنسبة وفي
الباقيتين للمصدرية * قال * ليست لاجل ان مقدمهما وتاليهما كليتان كذا
في بعض النسخ وهو المطابق بقوله شخصيتان وفي بعضهما مقدمهما وتاليهما
كلي اي موضوع مقدمهما وتاليهما كلي اي مقول على كثيرين فالعلاقة بقوله
شخصيتان باعتبار ان موضوع الشخصية جزئي (قوله) اراد بالوضع
الاحوال الى آخره في الصراح الوضع نهادهن بجاني ولما كان الوضع اللغوي
مستلزما لحصول حاله بسبب الوضع اطلق على مطلق الحال وانما اختاروها
على الاحوال ولم يقولوا في جميع الازمان والاحوال لان المتبادر منه الاحوال
الحاصلة في نفس الامر بخلاف الاوضاع فانه يشعر بالفرض والاعتبار
حاصلة كانت اولاولذا وقع في عبارة البعض بعد الاوضاع لفظ الفروض
تخصيصا لما يدل عليه افظ الاوضاع بالالتزام وحينئذ اندفع ما قاله الشارح
في شرح المطالع رداعلى من ذكر الفروض بعد الاوضاع واما الفروض
فان اريد بها التقادير حتى يكون معنى الكلية ان الاتصال والانفصال ثابت
على جميع التقادير كانت شرطية على التقدير والكلام في الشرطية في نفس
الامر وان اريد بها فروض المقدم مع الامور الممكنة الاجتماع فقط اغنى
من ذكره ذكر الاحوال * قال * فالشرطية انما تكون كلية الى آخره لاشك ان كون
اللزوم والعناد في جميع الازمان والاضاع صفة للزوم والكلية صفة
الشرطية فالكلية ليست نفس ذلك الكون بل صفة حاصلة بمحصوله كما يدل
عليه قوله بحسب كلية الحكم بالاتصال والانفصال وهو كونهما بحيث يكون
اللزوم المستفاد منها كذلك ولذا قال الشارح اذا كان التالى الى آخره فلما كان
ذلك لصفة معينة عن هذا الحصول نسب المصنف فقال وكلية الشرطية

ان يكون التالي لازما للمقدم كافي تعريف الدلالة بفهم المعنى من اللفظ وما قيل
ان الوقت مقدور في عبارة المتن ففيه انه لا يفيد بيان معنى الكلية بل حصولها
في هذا الوقت والمقصود ببيانه ثم ان هذا بيان الكلية الشرطية اللزومية
والعنادية الموجبة الصادقة ان حل قوله اذا كان التالي لازما او معاندا على
اللزوم والعناد في نفس الامر وان حل على ان يكون ذلك مستفادا منها
سواء طابق الواقع او لا كان شاملا للصادقة والكاذبة فكلية الاتفاقية متروكة
البيان لعدم الاعتبار بشانها اذ لا يتركب القياس الاستثنائي منها وكلية
السالبة تعرف بالمقايضة بناء على ما مر غير مرة من ان السلب رفع لايجاب
* قال * في جميع الازمان لا يتوهم من هذا انه يخرج منه القضايا الشرطية
الكلية اللزومية والعنادية التي كان المقدم غير زمامي فيها نحو كلما كان الله
موجودا كان عالما او نفس الزمان نحو كلما كان الزمان موجودا كان
الفلك متحركا لان كون الشيء غير زمامي بمعنى انه غير واقع في الزمان ولا في
طرفه لا يتنافى ان يكون لزوم الشيء له في جميع الازمنة بمعنى مقارنته اياها
ولا لكونه نفس الزمان ان يكون لزوم الشيء له في جميع اجزائه فتدبر
(قوله) فان كون الانسانية الخ يعني ان الاجتماع نسبة بين المقدم والامور الممكنة
الاجتماع معه يحصل للمقدم بسبب هذه النسبة كونه مقارنا لها والامور كونها
مقارنته والمراد بالاحوال هذه المقارنات الحاصلة بسبب الاجتماع فصح
ما يستفاد من كلام الشارح من سببية الافتزان للاوضاع لانه عبارة عن
النسبة التي بين المقدم وبين الامور الممكنة لاعني المصدرى فلا يرد ما قيل
ان الافتزان ان كان مبنيا للفاعل فهو عين مفسولته لتلك الامور وان كان
مبنيا للمفعول فهو مضاف لكونه مقارنا وعلى التفسيرين لا يصح تعمله
بالافتزان وما يبيح في كلامه قدس سره من ان الضرب سبب للضرارية
والمضروبة فهو خلاف ما اشتهر بينهم من ان المصدر المبنى للفاعل بمعنى
كون الشيء فاعلا والمبنى للمفعول بمعنى كون الشيء مفعولا فان ذلك مبني على
ان يراد بالاجتماع والافتزان المعنى المصدرى لا النسبة التي بين المجتمعين
والمقارنين وكذا الحال في الضرب (قوله) وفي تفسير في كتب الميزان
الاجتماع الحاصلة الى آخره لعل التعبير عن النتائج بالاجتماع باعتبار انها

يحصل من وضع المقدمة الممكنة الصدق مع المقدم (قوله) لان فهمه
بعبارة لا ينتقل الذهن من ذكر الاوضاع الى النتائج المذكورة (قوله) سواء
كانت قضايا او غيرها في هذا التعميم المستفاد من قول الشارح مثل كونه قائما
او قاعدا او كون الشمس طالعة الى آخره رد لتخصيصها بالنتائج فانها
لا تحقق الا اذا كانت الامور الممكنة الاجتماع قضايا يصح جعلها كبرى القياس
بخلاف ما اذا كانت مفردة كالقيام والقعود والقضايا لا يصح ضمها مع المقدم
تكون الشمس طالعة مع زيد انسان ويستفاد من تمثيل الشارح وجه آخر
للرد وهو انه قد يكون مقارنته مع تلك الامور بديها ككونه قائما او قاعدا
فلا يحتاج الى الاستنتاج بالنظر (قوله) وهذه الحالات مغايرة لتلك الامور
اي الافتزان بتلك الامور كما يدل عليه السياق (قوله) وبذلك يبيننا من ان
الحالات عبارة عن المقارنات المخصوصة يتدفع ما قيل لان المراد من كونه
مقارنا بكونه قائما او قاعدا او كون الشمس طالعة * قال * في جميع الازمان لان
معنى كلما في كل وقت سواء كان ما مصدرية والوقت مقدرا وموصوفة
عبارة عن الوقت وجلة الشرطية صفة فيفيد عموم الاوقات بحسب الوضع
اللغوي * قال * ولنا فنقصر على ذلك الى آخره اشار بذلك الى ان عموم
الاجتماع امر اعتبره القوم في الكلية الشرطية زائدا على ما يستفاد من
سورها من حيث اللغة ولذا لم يقل اردنا به ان لزوم الحيوانية الانسانية ثابت
في جميع الازمان والاحوال ومن هذا ظهر وجه اختصار الشيخ الرئيس ومن
تيه على الاوضاع لان عموم الازمان امر مقرر ثابت في اللغة انما العنابة بامر
اعتبره القوم في كلياتها اصطلاحا وما قيل ان عموم الازمان يستلزم عموم
الاجتماع وبالعكس فوهم لانه يجوز ان يكون اللزوم متحققا في جميع الازمان
غير متحقق باعتبار بعض الاوضاع الممكنة وان يكون متحققا في جميع
الاجتماع الممكنة دون جميع الازمنة بان يكون حصول المقدم في بعض الازمنة
ممتعا وما وقع في شرح المطالع من انه لو اکتفى بعموم الازمان لكان له وجه
ففيه ان عموم الازمنة انما يستلزم عموم الاوضاع الحاصلة فيها لا عموم الاوضاع
الممكنة التي لم تحصل (قوله) الاظهر في العبارة الى آخره اشارة الى ان
ما ذكره الشارح ظاهر في المقصود وذلك لانه اذا فرض المقدم على وضع

عدم التالي او عدم لزوم التالي كان احدا الامرين مأخوذا معا فيكون مستلزما له
قطعا الوجوب استلزام المقدم لما يقيد به وان لم يكن مستلزما له نظرا الى ذاته
اكن ما ذكره قدس سره اظهر اذ لا حاجة فيه الى دعوى الاستلزام فان عدم
الاستلزام كاف في المطالب اعني عدم لزوم التالي للمقدم على بعض الاوضاع
وما قيل في بيان كونه اظهر من ان ما ذكره الشارح برده عليه ان فرض المقدم
على احد الخاتين لا يوجب كونه ملازما لاحدهما بل كونه مجامعا معه ثم
توجيهه بان المراد من قوله استلزم انه امكن الاستلزام المذكور وقوله فلا
يكون التالي لازما معناه لا يجب ان يكون لازما وقوله والا لكان الى آخره معناه
يحمل ان يكون المقدم مستلزما للتقيضين او توجيهه بان المراد بفرضه على
عدم التالي او على عدم لزوم التالي فرضه على احد العدمين بالضرورة الى
آخره فمع عدم ورود الاعتراض لما عرفت وكون التوجيهين خروجاً عن
ظاهر العبارة عما يقيد ان صحتها لا يكون ظاهرة وامامنا اورد على السيد بانه
حينئذ يكون هذه المقدمة في قوة الدعوى فلا يصح بيانها بها لان الدعوى
ان المقدم مع فرض احدهما لا يلزم التالي فكيف تبين بان المقدم اذا فرض
على شيء من هذين الوضعين لا يستلزم التالي فخط لان الدعوى ان المقدم
على بعض الاوضاع المفروضة لا يستلزم التالي ولا بد من التقييد بالاوضاع
الممكنة لان من جملة الاوضاع المفروضة وضع عدم التالي او عدم لزوم
التالي ولا استلزام على هذا الوضع والالاتم التقيضان * قال * والا لكان
المقدم على هذا الوضع مستلزما للتقيضين اعترض عليه المحقق التفتازاني
بانا لان سلم امتناع استلزام الشيء للتقيضين وامتناع عقائده لهما وانما يمتنع
اذا كان الشيء امرا ممكنا واما اذا كان محالا كالمقدم مع الوضع المفروض
فيجوز ان يستلزم التالي وتقيضه في المتصلة ويعاند التالي وتقيضه في المنفصلة
وحينئذ لا حاجة الى ان يقيد المذكور اقول الكلام في كلية الشرطية بحسب نفس
الامر على ما مر نقلا عن شرح المطالع ولا شك انه حينئذ لا يكون التالي لازما
للمقدم في نفس الامر ولعمري كيف خفي هذا على الفحول وتحلوا دفعه
بما لا يرضى به العقول من انه لو استلزم الشيء للتقيضين ازم المنافاة بين اللازم
والمزوم فان لزوم المنافاة بين اللازم والمزوم ليس اجلي فسادا من استلزام

الشيء للتقيضين فمن يجوز الاول على التقدير المفروض المحال يجوز الثاني
ايضا ومن ان طلاق الاوضاع وتسميها بوجوب عدم الجزم بصدق الكلية
لان المحال وان جاز ان يستلزم التقيضين لكن لا يجب ذلك وكذا المعاندة فان
للمانع ان يقول على تقدير تسليم عدم وجوب ذلك مطلقا يجوز ان يكون هذا
المحال مستلزما للتقيضين بطريق الوجوب * قال * كصدق الطرفين
فان التالي على هذا الوضع لازم للمقدم لانه اذا اخذ المقدم مقارنا لصدق
التالي ومقيدا به يكون التالي لازما له بالضرورة وقيل المراد بجوز ان يكون
لازما له وقوله فيكون نقض التالي معناه فيجوز ان يكون نقض التالي الى
آخره وقيل المراد كصدق الطرفين بالضرورة على قياس ما عرفت في لزومية
* قال * وانما خص هذا التفسير الى آخره اي تفسير كلية الشرطية وتفسير
الاوضاع بالممكنة الاجتماع بالمتصلة للزومية والمنفصلة للعنادية حيث ذكر
اللزوم والعناد في التفسير (قوله) في الاتفاقية اي الخاصة بدل عليه
جعل النتيجة (قوله) فلا يكون التالي صادقا على تقدير صدق المقدم
واما الاتفاقية العامة فلا يعتبر فيه الاوضاع اصلا اذا المقدم اذا كان ذاته مفروضا
لا معنى لاعتبار الاوضاع معه فافهم ولا تلتفت الى اغلوطة الوهم * قال *
لولا ذلك اشارة الى قوله ليست هي الاوضاع الممكنة الاجتماع الى قوله بل
الاوضاع الكائنة الى آخره لان المقصود بيان وجه التخصيص فقوله بل المعبر
الى آخره بيان للواقع وليس داخلا في الدعوى تفصح عنه النتيجة المذكورة
بقوله فلا يكون التالي صادقا الى آخره * قال * فلا يصدق الكلية
الاتفاقية اي المتصلة ونفس على ذلك حال المنفصلة الاتفاقية اي المتصلة
باعتبار العناد بدل للزوم * قال * فكذلك جزئية المتصلة الى آخره اي
الجزئية التي هي صفة المتصلة والمنفصلة ليست بسبب الجزئية التي هي صفة
المقدم والتالي بل بسبب بعضية الزمان والاحوال والتعبير عنهما بالجزئية
للمشاكلة كما يفصح عنه آخر كلامه وليس الجزئية في شيء من المواضع بالمعنى
المصدرى اعني كون الشيء جزءا او جزئيا كما لا يخفى على من له ادنى فطنة
* قال * في بعض الزمان وعلى بعض الاوضاع اي بعضية كليهما لان
بعضية احدهما لا على التبيين يستلزم بعضية الاخرى كذلك اذ لا يتحقق

الوضع بدون الزمان ولا الزمان بدونهما والفضية التي حكم فيها في جميع
الازمان من غير تعرض الاوضاع او بالعكس فغير معتبرة فيما بينهم
لاصطلاحهم على اعتبار الاوضاع في مفهوم الشرطية مع الازمان المعتبرة
فيها بحسب اللغة * قال * على وضع كونه من العناصر فان الجماد
لا يطلق على الفلكيات * قال * فتعين بعض الازمان والاحوال امامها
او منفردا بقرينة المثال فان الوقت فيه متعين دون الوضع وزاد في شرح
المطالع قوله اوكبا فيكون مثالا لتعيين كل واحد منهما او كليهما فان كلمة
او لمنع الخلو فالفضية التي حكم فيها على وضع معين من غير تعرض للزمان نحو
ان جئني راكبا فاكرمتك او في زمان معين من غير تعرض للاوضاع كمثال
الشارح داخلتان في مخصوصة واما الفضية التي حكم فيها على وضع معين
في جميع الازمان او في زمان معين في جميع الاوضاع فمما لا يمكن وجودها
اما الثانية فظاهرة لان عموم الاوضاع يستلزم عدم تعيين الزمان ضرورة عدم
تحقق جميع الاوضاع في زمان واحد واما الاولى فلان الوضع المعين ان كان
متجددا بحسب الازمنة لم يكن متعينا وان كان باقيا بشخصه كان جميع الازمنة
زمانا له فيكون الحكم فيها على وضع معين في جميع الازمان او في زمان معين في
جميع الاوضاع فمما لا يمكن وجودها اما زمان معين فاندفع ما قيل ان القضيتين
المذكورتين واسطتان بين الاقسام * قال * نحو ان جئني اليوم فاكرمتك لفظ
اليوم ظرف للشرط فيفيد توقيت الملزوم لكن توقيت الملزوم من حيث انه ملزوم
يستلزم توقيت اللزوم ضرورة فاندفع ما قيل ان المثال المذكور لا يصلح مثالا
للخصوصية اذ ليس اليوم وقتا للزوم بل للمازوم وفرق بين اللزوم في وقت
معين وبين اللزوم لما في وقت معين (فائدة) قال الشارح في شرح المطالع ومما
يجب ان يعلم ههنا ان طبيعة المقدم في الكليات مقتضية للتالي مستغلة بالاقضاء
اذ لا تدخل الاوضاع فيه فانه لو كان لشيء منها مدخل في اقتضاء التالي
لم يكن الملزوم والمعاند هو وحده بل هو مع آخر واما في الجزئيات فللمقدمها
دخل في اقتضاء التالي فان كانت منحرفة عن الكلية فظاهر والافهولا يستقل
بالاقضاء فيكون هناك امر زائد على طبيعة المقدم اذا انظم اليها يكفي
المجموع بالاقضاء فيكون الملازمة بالقياس الى المجموع كلية وبالقياس

الى طبيعة المقدم جزئية ثم افاد انه باشرط الدخول في اقتضاء اللزوم الجزئي
سقط ما قيل من انه يجب ثبوت اللزوم الجزئي بين كل امرين فرضا فان كلا
منهما لازم الآخر على بعض الاوضاع وهو وضع كونه مجتمعاه وحينئذ
لا يصدق السالبة الكلية للزومية واراد بكل امرين الامرين من الامور
التي لا تعلق بينهما كما صرح به في سابق كلامه لا امرين مطلقا فلا يرد
ما يتوهم ان سلب اللزوم الكلي يتحقق بين الشيء ونقيضه لاحتماله ولا يضر
كونه مستلزما له بشرط الاجتماع لان الاستلزام ههنا بحسب الازمان والامور
في اللزوم بحسب الواقع * قال * واطلاق لفظ ان الخ اي اطلاق هذه
الالفاظ عن سور الكلية والجزئية للاهمال واكتفى بذكر اما لانه معلومة من
اللغة انه لا يذكر بدون عدلها التي هي اما الثانية او لفظ او ذكر المص اما
واو لان الانفصال مدلولهما * قال * كان تركيبها اي ابتداء
* قال * لا مزيد على هذه الاقسام لان التركيب الثاني من الثلاثة منحصرة
في هذه الستة * قال * لان مقدم المتصلة الى آخره اي مقدم المتصلة
اللزومية فانها المبحوث عنها في هذا الفن واما الاتفاقية فلا تميز بين
مقدمها وتاليها الا بالوضع وما قيل من ان المقدم فيها مستحب للتالي
والمستحب اسم فاعل غير المستحب اسم مفعول فوهم لان طرفيها
متوافقان في الصدق وليس شيء منهما مستحبا للآخر والا لوجد
العلاقة بينهما على ما مر من ان العلاقة امر بسببه يستحب الاول للتالي
واعلم لم يفرق بين المصاحبة والاستحباب * قال * اي بحسب المفهوم
الطبع يقال بمعنى الحقيقة ولما لم يكن للمقدم والتالي حقيقة سوى المفهوم
لكونهما من القضايا فسر الطبع بالمفهوم * قال * لان مفهوم المقدم
الى آخره يعني ان مفهوم المقدم في القضية اللزومية بالنظر الى
مفهومها مع قطع النظر عن خصوصية المواد فميز عن مفهوم التالي لان
مفهوم المقدم فيها الملزوم ومفهوم التالي اللازم وذلك لان معنى قولنا
هي التي حكم فيها بصدق قضية على تقدير صدق قضية اخرى لعلاقة
انها التي حكم فيها بصدق اللازم على تقدير صدق اللزوم والملزوم للشيء
من حيث انه ملزوم له يحتمل ان لا يكون لازما له وان كان في بعض المواد

التلازم من الجانبين لكن ذلك خارج عن مفهوم اللزومية فالمقدم في المتصلة
 اللزومية متعين بان يكون مقبدا لكونه ملزوما والتالي متعين بان يكون تاليا
 لكونه لازما وبما حررنا لك اندفع ما قال المحقق التفاضلاني من اننا لانسلم
 ان اللزوم مدخلا في مفهوم المقدم والتالي وبعض الناظرين قال يريد ان
 مفهوم ما يصدق عليه المقدم القضية ملزوم ومتصف باللزومية نظرا
 الى ذاته مع قطع النظر عن وصفه في القضية وكذا قوله ومفهوم التالي
 ولا يخفى عليك انه بعيد عن عبارة اشرح وان لفظ المفهوم زائد حيثئذ فان
 التالى حيثئذ ان يقال وما يصدق عليه المقدم ملزوم وما يصدق عليه التالى
 لازم وان كون ما يصدق عليه احدهما ممتازا عما يصدق عليه الآخر
 بصفة اللزومية واللازمية لا يقتضي امتياز احدهما عن الآخر بحسب
 المفهوم في المتصلة ما لم يعتبر انهما من حيث انهما متصفان بصفة اللزومية
 واللازمية مأخوذان فيه * قال * بخلاف المتصلة اى العنادية * قال *
 فان مفهوم التالى معانديها اى بعد اعتبار كونه تاليا للمعاند اسم فاعل ومفهوم
 المقدم فيها بعد اعتبار كونه مقبدا للمعاند اسم مفعول واما بدون اعتبار
 الوصفين المذكورين فلا فرق بينهما ولذا قيل في تعريفه هي التي حكم فيها
 بالتالي لذاتي الجزئين لا كون الثاني متافيا للاول او بالعكس * قال *
 والمعاند لا بد ان يكون معاندا لان المفاعلة يكون من الطرفين والتغاير انما
 هو بحسب الذكر وجعل احدهما فاعلا صريحا والاخر مفعولا صريحا
 وهذا معنى قوله لان عناد احد الشئين الاخر في قوة عناد الاخر اياه اى
 يتضمنه * قال * فحال كل واحد من جزئيهما عند الاخر حال واحد اى
 اذا نظر الى ذاتيهما ولم يلاحظ معهما الوصفان المذكوران وبما حررنا لك
 اندفع ما قال المحقق التفاضلاني من ان كون الشيء في قوة الاخر لا يقتضي
 عدم تميزهما بحسب المفهوم لان غاية التلازم في الصدق ولا يخفى ان مفهوم
 المعاند اسم فاعل غير المعاند اسم مفعول لان ذلك التغاير انما هو بعد
 اعتبار الوصفين فيهما واما اذا نظر الى ذاتيهما فليس بينهما التغاير وهما
 متساويان في ذلك * قال * في لواحقها واحكامها لواحق القضايا هي
 القضايا التي يقال لها التقيض والعكس ولازم الشرطية واحكامها هي

المعاني المصدرية لان المحمولات يؤخذ منها فيقال مناقضة كذا ومنعكسة
 الى كذا ولازم كذا والابحاث الاربعة مشتملة على بيانها * قال * لتوقف
 معرفة غيره الى آخره لان ادلة عكوس القضايا وتلازم الشرطيات يتوقف
 على اخذ التقيض * قال * وهو اختلاف الى آخره اجل ههنا كونه حدا
 اورسما لان بيان كون تعريفات المفهومات الاصطلاحية حدودا اورسوما
 قد سبق في تعاريف الكليات الخمس بما لا مزيد عليه * قال * كون الاول
 صادقة الى آخره لفظ الاول وقع في مقابلة الاخرى فهو بمعنى احديهما
 وقد وقع في بعض النسخ احديهما * قال * جنس بعيد جزم بالجنسية
 اما لكونه تعريفا للمفهوم الاصطلاحي واما لان ذكر العرض العام لا يجوز
 في التعريف مطلقا عند المتأخرين * قال * لانه قد يكون الى آخره واذا
 كان كذلك فيتمدد الجواب عنه فيكون جنسا بعيدا * قال * يخرج
 الاختلاف الخ لم يصرح في القيود المخرجة بكونها فصولا او خواصا
 اعتمادا على التحقيق السابق في تعريف الكليات اول عدم تعلق الغرض
 بتعيينها * قال * لذاته وصورته اضافة الصورة الى الاختلاف من اضافة
 العام الى الخاص كاضافة الذات فلا يقتضي ان يكون الاختلاف مادة وصورة
 على ما فهم بل مادة يكون الاختلاف صورة له وهي القضيتان (قوله)
 قد يجري في المفردات الى آخره قد حقق قدس سره في مواضع من كتبه ان
 التقيض للمفرد قد يؤخذ بان يلاحظ في نفسه ويدخل عليه النفي فيكون
 نقيضه بمعنى العدول وقد يؤخذ بان يلاحظ نسبته الى شيء ويرفع تلك النسبة
 فيكون نقيضه بمعنى السلب (قوله) فلا يصح تخصيصه الى آخره لانه يلزم
 ان لا يكون التعريف جاءعا (قوله) فيعرف بالمقابلة اى بعد العلم بان تقيض
 كل شيء رفعه وان الصدق والكذب في المفردات بمعنى الحمل وعدمه فحصل
 تعريف التناقض في المفردات اخلافهما بالايجاب والسلب بحيث يقتضي
 لذاته حل احدهما وعدم حل الاخر فلا يرد ان المفهومات الاصطلاحية
 كيف تعرف بالمقابلة (قوله) فلا وجه الخ متفرع على قوله المقصود
 ههنا تعريف تناقض القضايا وقوله اما تناقض المفردات جملة معترضة
 * قال * بل لخصوص المسألة اعني لكون المحمول اعم من
 الموضوع في ثبت التقيضين مدخل في تحقق التناقض واستلزام

الاختلاف صدق احديهما وكذب الاخرى فلا يرد ما قيل ان الاختلاف ليس مقتضيا لصدق احديهما وكذب الاخرى بل احديهما صادقة والاخرى كاذبة اتفاقا * قال * القضيتان اي القضيتان المتعارفتان فلا يرد نقض الحصر بالطبيعة على انها داخله في الخصوصية عند البعض المختلفتان بالايجاب والسلب اللتان يمكن تحقق التناقض بينهما فلا يردانه يجوز ان يكون احديهما مخصوصا والاخر محصورا لعدم امكان التناقض بينهما بناء على امتناع ان يتحقق بينهما الاختلاف الذي يقتضي لذاته صدق احديهما وكذب الاخرى * قال * اما محصورتان الى آخره فلا يرد عدم التعرض للمهمة واما ما قيل ان المراد القضيتان المختلفتان بالايجاب والسلب بالاختلاف المصنوع المبين في تعريف التناقض فليس بشئ اذ بعد اعتبار تقيدهما بالاختلاف المخصوص لا معنى لاعتبار الشرائط في تحقق التناقض بينهما * قال * فالتناقض لا يتحقق فيهما الا بعد تحقق ثمان وحدات يعني بعد تحقق تلك الوحدات قد يتحقق التناقض بينهما على ما هو مقتضى الاستثناء عن السلب الكلي وذلك اذ لم يعتبر منهما الجهة بخلاف المحصورات فانه لا يتحقق بينهما الا بعد اعتبار شرط آخر وهو الاختلاف في الكمية فاندفع ما قيل انه ان اريد ان الخصوصتين يتوقف تناقضهما على هذه الشرائط فلا اختصاص له بالخصوصتين وان اريد انهما يمكن في تناقض الخصوصتين فلا تم ذلك لانه لا بد من الاختلاف في الجهة وليس المراد بلزوم تلك الوحدات في الخصوصتين انه لا بد من تحقق جميعها في كل خصوصتين متناقضتين فان اللازم في الجميع وحدة الموضوع والمحمول دون سائر الوحدات اذ قد لا يكون الحكم مما يقبل التقييد بالشرط والزمان والمكان والقوة والفعل بل المراد انه اذا اعتبر في احدي النقيضين وحدة منها لا بد من اعتبارها في الاخرى ثم ان ذكر شرائط تحقق التناقض بعد تعريفه لان التعريف انما يفيد معرفة مفهومه وعمدة عما عداه لا طريق عمله ونحن نحتاج في الاقضية الى اخذ النقيض فلذا ذكرنا شرائط تحققه واوردنا لتحقيق الفتاوى ان الشرائط المذكورة لا تفي بتحقيق التناقض بينهما فان الاختلاف قد يكون بغير ما ذكر نحو زيد كاتب اي بالقلم الواسطي على القرطاس البغدادي زيد ليس بكتابت اي بقلم اخرى على قرطاس اخر وليس ان جميع

ذلك

ذلك داخل في الاختلاف في الشرط فان المراد قد اعتبر في الحكم سواء كان وصفا او آلة او محلا او غير ذلك * قال * وحدة الموضوع لم يقل وحدة المحكوم عليه لان المصنف سيبين تناقض الشرطيات على حدة * قال * وحدة الشرط اي اذا اعتبر في احديهما قيد لا بد ان يعتبر ذلك في الاخرى * قال * اعدم التناقض عند اختلاف الشرط اي عند اختلاف القضيتين في الشرط وذلك بان يعتبر الشرط في احديهما دون الاخرى او يعتبر في كل منهما شرط مخالف لشرط الاخرى فلا يردان الدليل لا يثبت وجوب وحدة الشرط لانه يجوز مع ذلك انتفاء بين مشروطة غير مشروطة مع انه ليس فيه وحدة الشرط فلا بد من ابطال التناقض بينهما حتى يثبت وجوب وحدة الشرط له الجسم بفرق للبصر بشرط كونه بعض الجسم ليس بفرق للبصر اي مطلقا من غير تقييده بالبياض * قال * فانه اذا اختلف الكل والجزء لم ينافضا مع اشتغال الكل على الجزء فاذا اختلفا بان يكون الحكم في احديهما على جزء وفي الاخرى على جزء آخر نحو الزنجي اسود اي بعضه والزنجي ليس باسود اي بعضه كان انتفاء التناقض بطريق الاولى * قال * اي بعضه وهو جلده وشعره * قال * اي كله فان عظامه واعصابه واطفاره وعينه ليس باسود * قال * وحدة القوة وان فعل اراد بالقوة عدم الحصول في زمان الحال مع امكانه له وبالفعل الحصول في الحال وهم اغبر الامكان والاطلاق للذين من الجهات الا يرى انه يمكن تقيدهما بالامكان والاطلاق العام في الحقيقة هما قيدان للمحمول وايضا بكيفيتين للنسبة (قوله) يعني لا بد في التناقض الى آخره يعني قوله لتحقيق التناقض حيث لم يقيد بالخصوصتين انه لا بد منها في تحققه لانهما كافية فيه اذ لا بد في تناقض الخصوصتين منها وان لم تكن كافية فيه حتى يرد انه لا وجه حيثئذ للتخصيص بالخصوصتين (قوله) انسب واغنى لان الشرط في الاغلب وصف الموضوع وحال من احواله والكل الجزاء انما هو الموضوع والبواقي قيود الاحداث دون الذات فاعتبارها في المحمول الذي هو عبارة عن المفهوم اولى (قوله) يعني ان انتفاء التناقض الى آخره حاصله ان اشتراط الاختلاف في الحكم في المحصورات انما يثبت اذا ثبت

ذلك

لا يعني معنى قوله لتحقيق التناقض حيث لم يقيد بالخصوصتين انه لا بد منها في تحققه لانهما كافية اذ لا بد في تناقض الخصوصتين منها وان لم تكن كافية فيه حتى يرد انه لا وجه حيثئذ للتخصيص بالخصوصتين (قوله) انسب واغنى لان الشرط في الاغلب وصف الموضوع وحال من احواله والكل الجزاء انما هو الموضوع والبواقي قيود الاحداث دون الذات فاعتبارها في المحمول الذي هو عبارة عن المفهوم اولى (قوله) يعني ان انتفاء التناقض الى آخره حاصله ان اشتراط الاختلاف في الحكم في المحصورات انما يثبت اذا ثبت

الح (نسخه)

ان الاتحاد في الكمية والجزئية موجب ادم التناقض وقد ثبت الاول بقوله
لكذب الكليتين فيما اذا كان الموضوع اعم واما الثاني فلا يثبت بصدق
الجزئيتين فيه لان صدقهما كما انه مقارن لاتحاد الكم مقارن ادم الاتحاد
في خصوصية الموضوع فلم لا يكون الاتحاد فيها كذلك شرطا لتحقيق
التناقض في الجزئيتين فلا يثبت اشتراط الاختلاف في الكم بل عدم الاتحاد
في الكمية وليس حاصل الاستفسار انه لما اعتبر الاختلاف في الكم ولم يعتبر
الاتحاد في خصوصية الموضوع مع ان التناقض يحصل لكل واحد منهما مع
اعتبار باقي الشرائط حتى يرد عليه ان اعتبار الاختلاف في الكم كاف
في تحقيق التناقض في جميع المحصورات بخلاف الاتحاد في الموضوع فانه
لا يكفي لتحقيق الاتحاد مع الشرائط الباقية في الكليتين مع عدم التناقض
بينهما (قوله) فلم لا يكون الاتحاد الى آخره اشار بذلك الى ان مقصود
الشارح منع استلزام صدق الجزئيتين الاشتراط الاختلاف بسند جواز
ان يكون الصدق بواسطة الاتحاد واما ذكره بصورة الدعوى حيث قال
انما يتصادقان لاختلاف الموضوع للاتحاد الكمية بطريق الاستظهار
(قوله) انما هو مفهوماتها وما قيل انه قد اعتبر في التناقض الوحدات
الستة التي هي سوى وحدة الموضوع والمحمول مع انها خارجة عن مفهوم
القضية فندفع بما عرفت من ان المراد من اعتبار تلك الوحدات فيه انه اذا
اعتبرت احديهما في مفهوم القضية تعتبر في نقيضها ايضا (قوله)
خارجة عن مفهوم القضية لان الحكم فيه على البعض المجهول (قوله) فانها
داخله في مفهوم القضايا لان الكلام في المحصورات الاربع (قوله) هذا
سؤال متعلق بالخ منشاؤه عدم الفرق بين وحدة الموضوع وخصوصية
الموضوع (قوله) في القضايا الجزئية اشار بذلك الى ان المراد بقوله
في المحصورات المحصورات الجزئية بقرينة سوق الكلام (قوله) وحدة
الموضوع في الذكر اي يكون عنوان القضيتين واحدا (قوله) انه اعتبر
الاختلاف في الكمية اي في الجزئيتين (قوله) ومع اعتبارهم عطف على
قوله ان القوم قد اعتبروا الاتحاد (قوله) ان حاصل السؤال الخ واما حاصل
السؤال الاول فهو المذكور سابقا (قوله) افهم اعتبروا الخ فيكون السؤال

منه لما باصل المدعى اعني اشتراط الاختلاف في الكم معارضة لدليله (قوله)
فكيف يشترط الخ على سبيل الاستفهام الانكارى * قال * لكذب
الضرورتين الخ في شرح المطالع لا يقال هذا الدليل لا يرد على الدعوى
لانه انما يدل على اختلاف الجهة في الضرورة والامكان والصورة الجزئية
لا تثبت الكمية لانا نقول نقبض الموجهة رفعا ولا حقا في ان رفع الجهة اعم
من رفع النسبة موجهها بتلك الجهة فلا تكون تلك الجهة محفوظة في النقيض
ولما كان هذا المعنى كالظاهر نبه عليه بايراد الضرورة والامكان على ضرب
من التمثيل انتهى يعني ان رفع النسبة الموجهة بجهة قد يكون باعتبار رفع
تلك النسبة حال كون ذلك الرفع موجهها بتلك الجهة فيكون الجهة مضمومة
في القضيتين وقد يكون باعتبار رفع الجهة مع بقاء النسبة فرفع النسبة
الموجهة وما يساويه اعم من الرفع فكيف بتلك الجهة فلا يكون الرفع
المكيف بالجهة نقيضا لها ولا مساويا له بل رفع الجهة او مساويه فاندفع
ما قيل ان رفع النسبة الموجهة كما انه اعم من رفعها الموجه بها اعم من رفع
النسبة الموجهة بجهة اخرى فينبغي ان لا يكون نقبض الموجهة موجهة لان
الجهة الاخرى مساوية لرفعها او عين رفعها كما بينه الشارح واما ما قيل
ان رفع النسبة مقيدا بوقت معين يساوي رفع النسبة في ذلك الوقت ولذا ثبت
صاحب الكشف التناقض بين المطلقتين الوقتيتين حتى صرح بانها
كالشخصيتين المتناقضتين وان رفع الاطلاق ليس اعم من اطلاق الرفع والا
لتحقق مع اطلاق الرفع فلا يصدق اطلاق الرفع والايجاب معا وان رفع
الامكان ليس اعم من امكان الرفع والالم يصدق امكان الايجاب مع امكان
الرفع فجوابه ما اشار اليه الشارح في شرح المطالع من ان الكلام في الموجهات
وقد سبق ان الاطلاق ليس من الجهات وكذا الامكان فان الممكنة ليست
قضية بالفعل فضلا عن ان يكون موجهة وان التناقض بين الوقتين
لم يثبت اصلا لانقسام الوقت الى اجزاء يمكن الشك في بعضها والسلب في
البعض الآخر اللهم الا اذا اخذنا النسبة بحسب الان الذي لا ينقسم لكن
الوقت لا يكاد يطلق عليه بحسب المعارف ثم اقول لانم ان رفع النسبة مقيد
بوقت معين يساوي رفع النسبة في ذلك الوقت لجواز ان يتحقق رفع النسبة

في ذلك الوقت بانتفاء الوقت وان رفع الاطلاق وان لم يكن اعم من اطلاق الرفع
 لكن اطلاق الرفع اعم منه فانه يجامع اطلاق الايجاب ودوام الرفع بخلاف
 رفع الاطلاق فانه مختص بالدوام فلا يكون مساويا لرفع الدوام الذي هو
 نقض الاطلاق وكذا الحال في رفع الامكان وامكان الرفع فان رفع الامكان
 لا يجامع الضرورة وامكان الرفع يجامعها فتدبر * قال * اعلم اولاً اي قبل
 بيان نقايض الوجهات فان هذه المقدمة مأخوذة في دلائلها على ما ستقف
 عليه (قوله) فيه مناقشة الى آخره يعني ان تلك المقدمة سواء كان المقصود
 منها الحكم على التقيض كما يشعر به لفظ كل او تعريفه لا يصح لعدم شمولها
 الايجاب مع كونه نقضاً للسلب فاذا كان تعريفاً لم يكن جامعاً واذا كان
 حكماً يلزم حل الخاص على جميع افراد العام (قوله) لان السلب شيء الخ وذلك
 ان تقول لانم انه شيء بل هو لا شيء من حيث ذاته وان كان شيئاً من حيث انه
 مفهوم من المفهومات يصح تعلق العلم به والمتبادر من الشيء ما يكون في نفسه
 شيئاً سيما اذا وقع في مقابلة الرفع واو قال ان السلب نقضه الايجاب كما يستفاد
 من تعريف التناقض حيث اعتبر فيه الاختلاف بالايجاب والسلب فلو
 لم يكن الايجاب نقض السلب لم يتحقق التناقض بينهما لكان اولي (قوله)
 وليس الايجاب رفع السلب لان رفع السلب يتوقف تعقله على تعقل السلب بخلاف
 الايجاب (قوله) فالاولي ان يقال رفع كل شيء تقيضه لانه حينئذ يكون حكماً بالعام
 على الخاص فيجوز ان يكون التقيض غير الرفع وهو الايجاب واما ورودان يكون
 شيء واحد تقيضان وان لا يصح تعريف التناقض لان سلب السلب حينئذ تقيض
 السلب وايساً مختلفين بالايجاب والسلب فترك الورد بين العبارتين واصدق به
 دفع هذا الاشكال اختار السيد الفضل الشيرازي في حواشيه على شرح
 البحر يدان الايجاب ليس تقيضاً للسلب بل لازم مساو لتقيضه اعني سلب السلب
 فالعبارتان عنده متساويتان في افادة المقصود ولا يخفى ان ما اختاره يبطل تعريف
 التناقض حيث اعتبر فيه الاختلاف بين التقيضين بالايجاب والسلب ويستلزم
 ان لا يكون التناقض نسبة مكررة ضرورة ان نقض الايجاب السلب ونقض
 السلب سلب السلب وهم جرام غير انعكاس النسبة واخبار المحقق الدواني
 ان السلب ان اخذ بمعنى رفع الايجاب فنقيضه الايجاب وليس سلب السلب

نقيضاً لانه في قوة السالبة المحمول وهي لا يكون تقيضاً للسالبة وان اخذ بمعنى
 ثبوت السلب يكون في قوة الموجبة السالبة المحمول فيكون تقيضه سلب
 السلب الذي هو في قوة السالبة السالبة المحمول ولا يكون الايجاب تقيضه
 فعلى هذا يلزم ان يكون للسلب تقيضان بل لكل اعتبار تقيض ويكون
 التناقض منحصراً بين الايجاب والسلب لكن برده عليه اننا نشق الاول ولازم
 ان سلب السلب في قوة السالبة السالبة المحمول انما يكون كذلك او اعتبر سلب
 السلب عن شيء اما اذا اعتبر سلب النسبة السالبة التي هي بين الشئتين في نفسها
 فلا نسلم نعم او ثبت انه لا يمكن تعقل السلب الا بين الشئتين فلا يمكن تعقل سلب
 السلب الا بان يتعقل سلبه عن شيء اتم المرام لكن دونه خرط القتاد واقول
 لا يشتهيه على عاقل ان النسبة بين الشئتين في نفس الامر اما بالثبوت او بالسلب
 لان التصديق بان الشيء اما ان يكون او لا يكون بديهي اولى فليس في نفس
 الامر نسبة بين الشئتين هي سلب السلب انما هو مجرد اعتبار عقلي ويعبر
 عن النسبة الايجابية بما يلزمه فلا مغايرة بين الايجاب وسلب السلب في نفس
 الامر لا اتحادهما فيما صدق عليه وانما هي في العقل فلا يلزم ان يكون لشيء
 واحد تقيضان وهذا معنى قول الشارح في بحث نسبة الطبقات من شرح
 المطالع ان سلب السلب ضرورة الايجاب عين ضرورة الايجاب يعني انه
 عينها في نفس الامر لامن حيث المفهوم لان سلب ضرورة الايجاب تقيض
 ضرورة الايجاب فيكون ضرورة الايجاب ايضاً تقيضاً له لان التناقض
 من الجانبين فلو كان سلب سلب ضرورة الايجاب مغايراً لضرورة الايجاب
 يلزم ان يكون لشيء واحد تقيضان فعلى هذا معنى قولهم تقيض كل شيء
 رفعه ان تقيض كل شيء وجودي ما لا يكون مفهومه سلب شيء كما هو المتبادر
 من مقابلة شيء مع الرفع رفعه واذا كان الرفع تقيضاً له يكون ذلك الشيء
 الوجودي ايضاً تقيضاً له وهذا هو المستفاد من تعريف التناقض
 لان الاختلاف بالايجاب والسلب الذي يقضي لذاته صدق احديهما
 وكذب الاخرى انما يتحقق اذا كان السلب رفعاً لذلك الايجاب بمعنى لا تنفكا
 الواسطة بينهما حينئذ وكون الثاني بينهما بالذات وانما لم يقولوا تقيض كل
 ايجاب سلبه ليشمل نقايض المفردات فانه سيجيء ان تقيض ضرورة الايجاب

امكان السلب ونقيض ضرورة السلب امكان الايجاب فمعنى قولهم رفعه
 رفعه في نفسه اورفعه عن شئ على ما في حواشي الخيالي فرفعه في نفسه
 في القضايا والمفردات اذا اخذ نقيضها بمعنى العدول ورفعها عن شئ اذا اخذ
 نقيضها بمعنى السلب والمراد بالرفع ما يستفاد من كلمة لا وليس وغيرهما لا بمعنى
 المصدرى كما لا يخفى فتدبر وخذ ما آتيناك وكن من الشاكرين ولا تلافيت الى
 ترهات الناظرين فانها كسر اب بقيقة بحسبه الظمان ماء (قوله) الا ان يريد
 الى آخره استثناء من قوله فيه مناقشة اي فيه مناقشة في جميع الاوقات الا وقت
 تلك الارادة لكن تلك الارادة يابى عنه قوله وهذا القدر كاف وقوله اطلق
 اسم النقيض عليه تجوزا وينافيه كون هذا الكلام تمهيدا لتعميم النقيض
 ولعل مراده قدس سره بقوله فيظهر صدق الى آخره انه حينئذ يظهر صدقه
 في نفسه وان لم يكن مناسباً بهذا الكلام * قال * وهذا القدر كاف اي هذا القدر
 الاجالي من المعرفة كاف في اخذ نقيض القضية بل في اخذ نقيض اي مفهوم
 اريد ولفتة حتى ابتدائية لاغائية * قال * لكن استدراك توهم ان هذا القدر
 الاجالي اذا كان كافياً فما الحاجة الى بيان نقابض الموجهات مفصلة * قال *
 قضية لها مفهوم اراد القضية المملوطة لان المعقولة نفس المفهوم وكذا من
 قوله من القضايا فهو متعلق بقضية ومن قوله لازم مساو ومن قوله نقابض
 القضايا وانما صور قسمي النقيض في المملوطة مع ان الاصل القضية المعقولة
 لان فهم المعاني في قالب الانفاظ اسهل واظهر * قال * لازم مساو يتحدده
 في الاطراف فلا يتنقض انه يلزم ان يكون كل انسان حراً وان نقيضا لبعض
 الناطق ليس بحيوان * قال * فاطلق اسم النقيض تجوزاً من باب اطلاق اسم
 احد المتلازمين على الآخر فالعلاقة المجاورة وليس هذا نقيضا حقيقة لان الاعتبار
 في التناقض ان يكون الاختلاف اذاته مقتضيا لصدق احدهما وكذب
 الاخرى وما ذلك الا بين الشئ ورفعها كما عرفت * قال * في الاحكام اي العكس
 وعكس النقيض وكذا في قياس الخف * قال * فالمراد بالنقيض الى آخره
 اي بلفظ النقيض المستعمل في هذا الفصل قد راد به نفس النقيض كما في قوله
 فنقيض الضرورية الممكنة وقد راد به اللازم المساوي كما في قوله نقيض الدائمة
 المطلقة المطلقة لعامة فلفظ النقيض مستعمل في بعض المواضع في المعنى الحقيقي

وفى بمضها في المعنى المجازي اوفى المعنى الاعم الصادق على كل واحد منهما
 على طريق عموم المجازي ما يطلق عليه النقيض واما تفسيره بان المراد بالنقيض
 ما يصدق على احدا الامر من المفهوم الاعم فهوهم اذا المفهوم الاعم صادق
 على كل واحد منهما لا على احدهما * قال * سلب الضرورة عن الجانب
 المخالف اي الجانب الذي يقبلا امكان العام * قال * فضرورة الايجاب الخ اي
 اذا اعتبر الضرورة مفهومها وجوديا وكذلك امكان الايجاب اي اذا اعتبر الامكان
 مفهومها وجوديا فاندفع ما قيل انه بعد ما تبين بان الضرورة نقيضها الامكان ثبت
 ان الامكان نقيض الضرورة فقوله وكذلك امكان الايجاب مستدرل * قال *
 الذي هو به بينه ضرورة السلب اي في نفس الامر لا من حيث المفهوم وفيه اشارة
 الى ما قلناه من شرح المطالع سابقا وكذا في قوله هو بعينه ضرورة الايجاب
 فن لم يفهم مقصود الشارح وقع في حيص بيص * قال * ينافي لا يجاب في البعض
 وبالعكس اي ينافيه صدقا وكذا بهذا العبارة تدل على ان نقيض الدائمة المطلقة
 المنتشرة لا المطلقة العامة فالصواب ينافيه اطلاق الايجاب على ما وقع فيما بعد
 اذ ليس يلزم من صدق الحكم بالفعل صدقه في شئ من الاوقات لجواز ان يكون
 الموضوع نفس الوقت فلا يصدق الحكم عليه في وقت والا لكان للوقت وقت
 كما يقال الزمان وجود في الجملة او مقدار الحركة او غير قار الذات كذا افاده
 الشارح في شرح المطالع فاذا ذكره الشارح مناقشة في العبارة وليس مقصوده
 انه لم يثبت بذلك كون نقيض الدائمة المطلقة العامة بل يثبت بذلك
 كون نقيضها المطلقة المنتشرة على ما وهم فلورده عليه انه لا يصح ان يكون
 المطلقة المنتشرة ايضا نقيضا للدائمة لان نقيض دوام السلب رفعه ويلزمه
 الثبوت في الجملة اعم من ان يكون الثبوت في جميع الاوقات اوفى بعض
 فقط اولا في وقت * قال * وهكذا البيان في نقيض المطلقة العامة اي
 اذا اعتبرت جهة الاطلاق وجوديا يكون نقيضه سلب الاطلاق وهو
 يستلزم الدوام الذاتي * قال * المشروطة بالمعنى العام اعني ما اعتبر فيه
 الضرورة في وقت الوصف لا بالمعنى الاخص * قال * وهي التي حكم
 فيها بسلب الضرورة بحسب الوصف ليس معناه بشرط الوصف
 على ما وهم لان سلب الضرورة بشرط الوصف لا ينافي ضرورة بشرط

الوصف اما اذا اعتبر بشرط الوصف قيد السلب فلانه يجوز ان لا يكون
الضرورة ولا سلبها كليهما بشرط الوصف بان لا يكون للوصف دخل فيهما
بحول كل انسان كاتب بالضرورة مادام انساني وليس كل انسان كاتب بالضرورة مادام
انسانا وما اذا اعتبر قيد الضرورة فلان سلب الضرورة الكاشة بشرط الوصف
يجوز ان يكون في غير اوقات الوصف لان السلب ليس مقيدا بشرط الوصف
ولا ضرورة تحريك الاصابع مادام كاتبنا بالفعل التي بشرط الكتابة مسلوب
في غير وقت الكتابة فيصدق كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتب بالفعل
بل معناه في بعض اوقات الوصف كما يشهد به المثال وحينئذ يرد عليه
ما اورده الشارح في شرح المضالع من انه انما يصح كون الحنية الممكنة
نقيضا للمشرطة اذا فسرت المشروطة بالضرورة في اوقات الوصف
اما لو فسرت بالضرورة بشرط الوصف فلا لكذبهما في مادة ضرورة
لا يكون اوصاف الموضوع فيها دخل فلا يصدق كل كاتب حيوان
بالضرورة بشرط كونه كاتبا ولا ليس ببعض الكاتب بحيوان بالامكان حين
هو كاتب وصدقهما في مادة لا يكون الوصف ضروريا ويكون له دخل
في الضرورة نحو كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتبنا وليس ببعض الكاتب
متحرك الاصابع بالامكان حين هو كاتب * قال * ورفع المجموع انما يكون
رفع احد الجزئين اي رفع المجموع لا يوجد الا ملايسا وماز وما رفع
احد الجزئين على سبيل منع الخلو سواء كان مغايرا له بالذات او بالاعتبار على
ما بين في محله من ارفع الجزئين رفع الكل بالذات وغيره وذلك لانه لما صدق
كلما تحقق الجزآن تحقق المجموع صدق كلسا لم يتحقق المجموع لم يتحقق
الجزآن اما بارتفاعهما معا او بارتفاع احد هما فيكون رفع المجموع ملزوما لرفع
احد الجزئين ومعلوم ان رفع احد الجزئين يستلزم رفع المجموع لان انتفاء
الجزء يستلزم انتفاء الكل فيكون رفع احد الجزئين لازما مساويا لرفع المجموع
فلا يرد ان كون رفع المجموع برفع احد الجزئين لا يستلزم المساوات بينهما
يجوز كون رفع المجموع خاص منه فلا يصح قوله فيكون لازما مساويا
لنقيض المركبة * قال * لاعلى التعيين متعلق باحد الجزئين لا بالرفع اذ عدم
تعيين الرفع تابع لعدم تعيين الجزئين * قال * ورفع احد الجزئين اي لاعلى التعيين
في القضايا الكلية هو احد نقيض الجزئين كان الظاهر ان يقول هو نقيض

احد الجزئين لاعلى التعيين الا ان نقيض احد الجزئين هو واحد نقيض
الجزئين فلذا اسقط الواسطة * قال * وهو المفهوم المردد الى آخره اي
احد نقيض الجزئين هو المفهوم المردد بينهما لان احد النقيضين مطلقا سواء
كان نقيض الجزئين او غيرهما مفهوما مرددا بينهما بان يقال اما هذا
النقيض واما ذلك ليكون احد نقيض الجزئين مفهوما مرددا بينهما فلا
يردان الدليل عين المدعى فقوله ويقال عطف تفسير لقوله مردد بينهما
وفي بعض النسخ يردد بصيغة المضارع وهو اظهر * قال * فهي مساوية
لنقيضها لا نقيضها فلا يردانه لاختلاف بين المفهوم المردد والقضية
المركبة في الايجاب والسلب ولا اتحاد في النوع لكون احديهما اجلبية والاخرى
منفصلة ولا اختلاف في الجهة * قال * جلي فلذا لم يتعرض لتفصيل
نقايط المركبات كالسائط * قال * بحقايق المركبات وهي ما يتركب
منه لا الاحاطة بمفهوماتها * قال * ونقايط السائط عطف على الحقايق
* قال * ان نقيض الوجودية اللادائمة اما الدائمة المخالفة اي المفهوم
المردد بينهما لا احديهما كما هو السابق الى الوهم * قال * ليكون نقيضه اي بالمعنى
الاعم ليصح الاضراب وانما اضراب لان الكلام في بيان النقيض بمعنى
اللازم المساوي (قوله) اعني الوقتية المطلقة والمنشئة المطلقة بيان
للجزئين (قوله) فثبت ستة قضايا الخ لم يذكروها في القضايا واوردها
في بيان النقايط تنبيهها على عدم شهرتها * قال * فلا يكتفى الى آخره
فيما اشار الى ان نقيضها مشتمل على المفهوم المردد بين نقيض الجزئين
وشيئا ثانيا عليه كما سمي من ان نقيضها مفهوم مردد يشتمل على ثلث
مفهومات ثلثها غير نقيض الجزئين * قال * بل الحق اضراب عن الباطل
فالمراد بالحق ما يقابله لامي الرأجح على ما وهم * قال * ان يردد الى آخره
اللام في لكل واحد زائدة كافي رد في لكم ثم لا يخفى ان نقيض الجزئين
قضيتان ولا معنى للتديد بينهما لكل واحد واحد اذا القضية لا يثبت لشيء
فالمراد ان يردد بين نقيض مجموعيهما معنى السلب بان يردد كل واحد بين ثبوت
المحمول وسلبه مقيد ابجهتي نقيض الجزئين فيحصل قضية كلية ينسب
مجموعها الى كل واحد من افراد موضوعها ايجابا او سلبا بجهتي نقيض

الجزئين كذا ذكره الشارح في شرح المطالع و اراد بقوله اوسا بارفع الايجاب
 المنسوب الى كل واحد واحد ليشمل السلب الكل والسلب عن البعض
 دون البعض * قال * اي كل واحد لا يخاو عن نقيضهما اعتبر منع الخلو
 بينهما مع انها لا يجتمعان ايضا اذ لا واسطة بين الايجاب لكل واحد
 وسلب ذلك الايجاب لانه الواجب في كونه نقيضا للمركبة الجزئية ولا دخل
 لامتناع اجتماعهما في ذلك كما لا يخفى * قال * اول ما ثبت الى آخره اي
 لا يثبت لكل واحد واحد الحيوان في جميع الاوقات فهو رفع الايجاب الكلي
 مقيد بجهة الدوام وليس سلبا كليا حتى لا يشتمل على المفهومين ويجتمع
 مع الاصل في الكذب ولا سلبا جزئيا فيجتمع مع اصل في الصدق ولا سلب
 الدوام فانه ليس جهة من الجهات فضلا عن ان يكون نقيض الاطلاق
 العام كل ذلك ظاهر بالتأمل الصادق فتدبر ولا تصغ الى ما يتخير به بعض
 النظرين في هذا المقام فانه من تسويلات الاوهام والى ما اعترض به بمضهم
 من انه ان اريد بالجزء الثاني دوام السلب فلا يتناول دوام السلب للبعض
 دون البعض وان اريد سلب الدوام فلم يخص في دوام السلب لكل واحد
 ودوام السلب للبعض دون البعض بل يتناول دوام الايجاب في البعض دائما
 اي الذي هو مفهوم الجزئية المركبة فيكون النقيض مشتملا على مفهوم النقيض
 الاخر وانه محال ولا يحتاج الى ما قيل انه فرض ان المركبة الجزئية ليست
 بمنحرفة واخذت القضية المساوية لنقيضها فلا مجال لهذا الاحتمال
 الذي هو عين المركبة الجزئية في نقيضها فانه اوهن من نسج
 العنكبوت * قال * فالجزء الثاني مشتملة الى آخره في شرح الاشارات
 ان قولنا كل (ج) دائما ما (ب) واما ليس (ب) بصدق في ثلثة مواضع احدها
 ان يكون ايجابه على البعض وسلبه عن البعض دائمين لان قولنا ما ليس (ب)
 يشمل السلب الكلي والجزئي انتهى وبهذا ظهر فساد ما قيل ان المراد الجزء
 الثاني مما ذكره في البيان لا من المفهوم المرد لكل واحد واحد * قال *
 فان قلت الخ استفسار عن سر التفاوت كما يدل عليه والافنا الفرق * قال *
 مفهوم الكلية المركبة بعينه مفهوم الكليتين لا اتحاد الموضوع فيها وهو
 جميع الافراد * قال * واما مفهوم الجزئية المركبة ليس بعينه الى آخره لعدم

اتحاد الموضوع ومن هذا ظهر انه اذا اخذ الموضوع متحدا بان يقيد في السالبة
 بما ثبت له المحمول كان المفهوم المرددين نقيض جزئي الجزئية مساويا
 لنقيضها كما اذا قلنا في المثال المذكور نقيضه اما كل جسم حيوان دائما ولا شيء
 من الجسم الذي هو حيوان بحوان دائما وهذا طريق آخر لاخذ المركبة الجزئية
 ذكره الشارح المحقق التفتازاني فعني قولهم لا يكفي في نقيض المركبة الجزئية
 اخذ نقيض الجزئين انه لا يكفي فيه بالطريق المذكور في الكلية اعني تحليها
 الى بسيطين والترديد بين نقيضهما * قال * بعينه موضوع السلب لكون
 الجزء الثاني قيدا للاول * قال * فيصدق نقيضه بصدق الجزئيتين الدائمتين
 * قال * فنقيض الكلية منها الجزئية الخ فان قلت قد مر ان المنفصلة المنفعة
 الخلو المركبة من ثلث مفهومات نقيض المركبة الجزئية فيكون المنفصلة نقيض
 من الحمايات فلا يشترط الاتحاد في الجنس فضلا عن الاتحاد في النوع قلت
 المراد ههنا بيان النقيض الحقيقي وما مر مساو لنقيض فالمراد بالجزئية المسورة
 بليس كمالا وليس دائما كما يدل عليه الامثلة * قال * فنقيض الزومية صرح
 في الزومية بالاختلاف في الكيف واجل في العنادية فاما ان يقيد الكلية بالموجبة
 والجزئية بالسالبة على قياس السابق واما ان يجري على اطلاقه اي العنادية
 موجبة كانت اوسالبة نقيضها الجزئية المخالفة لهما وقس على ذلك قوله
 والاتفاقية الكلية الاتفاقية الجزئية المخالفة لهما والمراد به وافي الشرطيات
 الحقيقية وما نعتي الجمع والخلو * قال * من احكام القضايا اي من الاحوال المحمولة
 عليها العكس بالعكس بالمصدرى وهو معنى اصطلاحى كما يدل عليه قوله
 وهو عبارة الخ وقد صرح به في شرح المطالع واما اطلاقه على القضية
 فالظاهر انه ايضا حقيقة لكثرة الاستعمال في ذلك وانيه يشير عبارة السيد قدس
 سره وفي شرح المطالع انه بطريق التجوز ولك ان يجمع بينهما بان العكس
 نقل اول من المعنى المعنوي الى المعنى المصدرى ثم استعمل في القضية المخصوصة
 بملاحظة السببية ثم كثر استعماله فيها حتى صار حقيقة بالغة وعرف بانه اخص
 قضية الى آخره * قال * العكس المستوي لا يختلج في وهمك من تقييد
 العكس بالمستوى واضافة الى النقيض ان للعكس معنى اصطلاحيا مشتركا
 بينهما بل بعد التخصيص للعكس المعنوي بالصفة والاضافة استعمل كل

من المتعبدن في معنى اصطلاحه وليس لفظ العكس مشتركا لفظيا بينهما اذ لا دليل على وضعه للمعنيين على ما فهم وانما يسمى مستويا لاستوائه وموافقته مع الاصل في الطرفين بخلاف عكس النقيض يقال استوى الماء والخشبة وقيل لانه طريق مستويا امت فيه ولا اعوجاج وفيه انه يقتضى ان يكون توصيفه بالمستوى توصيفا للمشبه بالمشبه به على المبالغة وهو بعيد عن الفهم * قال * جعل الجزء الاول من القضية الى آخره ملفوظة كانت او معقولة فقوانا بعض البشر حيوان بالقياس الى كل حيوان انسان مسا وللعكس وليس بعكس له ومعنى الجمل المذكور ان يصير الجزء الاول موصوفا بالثانوية اى المحمولة وبالعكس فلا يرد تقديم المحمول على الموضوع اذ ليس فيه تبديل القضية * قال * الجزآن في الذكر لاني الحقيقة افاد بهذا الثاني ان المراد بالذكر ما بهم الذكر اصاله كافي القضية الملفوظة وتبعها كافي القضية المعقولة * قال * فالتبديل الخ الا انه في القضية المعقولة تبدلها اصاله وذكرها تبعها وفي الملفوظة ذكر الجزئين اصاله وتبدلها تبعها اذ تبدل الافاظ في المحمولة والموضوعية بتسمية المعنى * قال * فعلى هذا الى آخره يعني على ارادة الجزئين بما ذكر يلزم وجود العكس للفصله وهو خلاف ما تقرر عندهم فلا يصح ارادته معارضة للاستدلال المذكور على صحة الارادة المذكور هذا هو الظاهر المطابق للكلام الشارح بخلاف ما لو اراد الجزآن الحقيقيان فانه لا يكون للفصله عكس لعدم تغيرهما بالطبع اذ المعاندة من الطرفين * قال * لانا نقول الى آخره حاصله تسليم لزوم المذكور ومنع بطلان اللازم لان المراد بقولهم بانه لا عكس يقترب عليه فائدة للفصله وهذا هو الجواب المذكور في شرح المطالع حيث قال والجواب ان المراد بالتبديل التبديل المعنوي اى تبديل بتغير المعنى وحيث لا يتغير معنى الفصله بحسب التبديل اذ معناها المعاندة بين الشئين سواء جرى فيها التبديل او لا لم يعتبر التبديل لها فكانه لا تبديل انتهى فان المراد بقوله لا يتغير معنى الفصله تغير معتداه بدليل قوله لم يعتبر التبديل لها وكأنه لا تبديل لها فمعنى قولهم لا عكس لها لا عكس معتبرها وانقول بان هذا الجواب مبنى على تفسير التبديل بالتبديل المعنوي وارجاء قواهم على ظاهره والجواب المذكور ههنا مبنى على اجراء التبديل على ظاهره

والتأويل في قواهم يكذبه قوله لم يعتبر التبديل المذكور وقوله فكانه لا تبديل لها * قال * فان المفهوم من قوانا الى آخره قال المحقق التفتازاني الحكم في المنفصلة انما هو بالعددين الطرفين على ما يشهد به تفسير المنفصلة وقيل مفهومها فاقوع في الشرح من ان الحكم في الاولى بمعاندة الزوجية للفردية وفي الثانية بمعاندة الفردية للزوجية ثم اقول الحكم بالعددين الطرفين معا قصدا غير ممكن فلا بد من ان يكون من احد الطرفين ملحوظا قصدا ومن الآخر تبعا على ما قالوا من خاصة باب المفاعلة ففي كل قضية منفصلة تكون احدي المعاندين ملحوظا قصدا والاخرى تبعا فيتحقق المقابلة بين مفهومين قطعا الا انه مغايرة لاثاثيرها في المقصد اعني الحكم بالعددين * قال * ليشمل عكس الجمليات والشرطيات فهو اولى لافادته ان حقيقة العكس فيها واحدة بخلاف اخذ الموضوع والمحمول فانه وان كان المقصود تعريف عكس الجمليات بوجه اختلاف حقيقة فيهما * قال * ان يكونا صادقين كما هو المتبادر من لفظ البقاء * قال * بل المراد الى آخره بان يراد بالمعية المعية على وجه اللزوم لانه الفرد الكامل وبالصدق اعم من المحقق والمقدر بدليل قوله بحالهما فان معناه مع بقاء الصدق ملتبسا بحاله من كونه محققا او مقدر او كذا معنى بقاء الكيف بحاله بقاءه ملتبسا بحاله من كونه عدويا او تحصيليا او سلبيا وبما ذكرنا ظهرفا قد قوله بحالهما وان دفع ما قبل انه زائدة * قال * وانما اعتبروا الى آخره بيان اسباب اعتبار اللزوم في الصدق في العكس بالمعنى المصدري وحاصله ان العكس بمعنى القضية الحاصلة من التبديل لازم من لوازم القضية اصطلاحا وصدق اللزوم بدون صدق اللازم مستحيل فيكون اللزوم في الصدق لازما للعكس بمعنى القضية فلا بد من اعتباره في المعنى المصدري كيلا يكون القضية الحاصلة من التبديل الموافقة للاصل من غير لزوم عكسها نحو كل ناطق انسان بالقياس الى كل انسان ناطق وليس معناه وانما صح اعتبار اللزوم في الصدق وكذا معنى قواه ولم يعتبروه الى آخره ولم يصح اعتباره في الكذب على ما فهم فانه صرف عن الظاهر من غير ضرورة * قال * وانما وقع الاصطلاح الى آخره اى ليس هذا الشرط مجرد اصطلاح بل هناك شئ آخر يستدعي اعتباره * قال *

لأنهم تدعوا القضايا إلى آخره أي القضايا المستعملة في العلوم فما وجدوا
في أكثرها بعد التبدل صادقة لازمة لها القضية موافقة في الكيف لمخالفة
لها فيه وإنما قال في الأكثر إشارة إلى أن هذا استقراء ناقص يفيد الظن
بذلك الحكم المبني عليه الاصطلاح المذكور وليس المراد أنهم وجدوا
في الأقل قضية صادقة لازمة موافقة لمخالفة لها فيه على ما وهم ببعض
الناظرين ومثاله بقولنا كل جسم حيوان فانه بعد التبدل يصدق بعض
الحيوان انسان وبعض الحيوان ليس بانسان لأن بعض الحيوان ليس بانسان
ليس لازمة لها كيف ولا لزوم بين الإيجاب والسلب ثم بني ما بني ولعمري
مفسده فله التأمل أكثر من أن يحصى * قال * وقد جرت العادة أي عادة
المنطقيين لا ينافي ترك بعضهم التقديم لانه نادر خلاف العادة ولو اريد
بالعادة ما هو دائم الوقوع فالمراد عادة أكثرهم * قال * لان منها إلى آخره
ولا يسان عكس بعض الموجبات يتوقف على عكس السوال * قال *
لانه افيد لانه يصلح لكبرى الشكل الاول واضبط لحصول الاحاطة بجميع
افراد الموضوع * قال * لان كل منخسف قمر بالضرورة لان الانخساف
عبارة عن انظلام القمر * قال * لانه لو انعكس الاعم الخ وتحقق اللزوم بين
الانعكاسين لا يقتضي أن يكون الثاني بواسطة الاول فلا يرد أن العكس عبارة
عن اخص قضية لازمة بعد التبدل بلا واسطة وههنا تحقق الواسطة واما
قوله لان العكس لازم الاعم إلى آخره فهو بيان للاستلزام فيكون اللزوم
لزوم الاعم للاخص فيكون واسطة في الاثبات دون الثبوت فتدبر فانه مما
خفي على بعض الناظرين فاحتاج إلى أن المراد أن لا يكون بواسطة تبدل
آخر * قال * والاعم لازم للاخص بناء على أن الاعتبار في العموم والخصوص
بين القضايا بمجرد جواز وجود أحدهما بدون الآخر لا وقوعه وإذا حكموا
بأن الدئمة اعم من الضرورية وأولم يكن الاعم لازما للاخص لم يتحقق
الاخص بدونه فلم يكن الخاص خاصا فلا يرد أن الخاص لا يتحقق بدون
العام لانه لا يجوز تحققه بدونه فلا يكون العام لازما له * قال * واعلم أن
معنى انعكاس إلى آخره لان العكس لازم القضية وقواعد العلوم لا بد أن يكون
كلية فإذا قلنا الضرورية تنعكس إلى دائمة كان معناه أن كل ضرورية يلزمها

الدائمة وهذا معنى يلزمها العكس لزوما كلية وإذا كان معنى الانعكاس
ذلك كان معنى عدم الانعكاس عدم ذلك اللزوم الكلي * قال * بل يحتاج
إلى برهان إلى آخره قبل يجوز أن يقام براهين متعددة على أقسام للمواد
يحصل من الجميع لزوم العكس في جميع المواد أقول لا بد من لزوم العكس
منها ههنا بأن يتركب قياس هكذا القضية أمامه أو تلك فكل منهما
يلزمه العكس وهذا برهان واحد لانه احتيج في بيانها إلى براهين متعددة
* قال * والا لصدق إلى آخره أي وإن لم يجب صدقه لجواز صدق نقيضه
ويضم إلى الأصل على تقدير صدقه وينتج المحال فيكون جواز صدق النقيض
مستلزما لا يمكن المحال واما كان المحال محال * قال * لصحته فيكون
واقعا في نفس الامر فلا يكون مستلزما للمحال والا لزم استحالة فضلا عن
وقوعه فيصدق سلبه عن نفسه اعلم أن السلب والاثبات لكونه نسبة
لا تعقل الا بين شيئين متغايرين بالذات أو بالاعتبار فاثبات الشيء لنفسه وسلبه
عنه محال يتصور إذا لوحظ الشيء باعتبارين يكونان مرتين للملاحظة
ولا يكونان مأخوذتين في جانب الموضوع والمحمول ثم إن اريد باثبات الشيء لنفسه
أو سلبه عنه أن الشيء بعد اعتبار ثبوته يثبت له نفسه أو يسلب عنه كافي سائر
الصفات فبطلانه ظاهر وإن اريد به اثباته في نفسه وسلبه كذلك صح ذلك
وهذا مراد اشرح فان الشيء إذا كان معدوما يصدق سلبه عن نفسه بمعنى
أنه مرتفع بالمرّة وليس في نفسه ثابتا ومما ذكرنا اندفع ما قيل كيف يصدق
سلب الشيء عن نفسه مع أن السلب نسبة لا بد له من امرين وقيل في جوابه أن
هذا القول لا توجيه له لانه ينبغي عقدا للجل في قوائمه (ب) ليس (ب) لا صدقه
ونفي عقدا للجل لا يضر السائل لانه ينقل منه من كذب اللازم إلى اللزوم فانه
إذا لم يتصور عقدا للجل بين الشيء ونفسه لم يلزم من تركيب المقدمتين قضية
كاذبة لان الكذب فرع الحكم كالصدق وفيه انه حينئذ يقول المستدل
بعد تركيب المقدمتين فيلزم سلب الشيء عن نفسه وهذا مما لا يعقل فضلا
عن صدقه فيتم الدليل ويندفع السوال وقد يجب أن المراد بقوله فيصدق
سلب الشيء عن نفسه يصدق سلب الشيء من افراد نفسه وهذا الجواب في هذا
المقام صحيح لكنه غير مطرد في القضية الشخصية وما يقال انه غير مطرد

في الجزئي ليس بجزئي ففيه انه ليس من قبيل سلب الشئ عن نفسه فان معناه
الجزئي ليس بوصف بالجزئية * قال * اوجود بهض (ب) الذي هو محكوم عليه
في النتيجة لانه عين البعض الذي هو موضوع نقيض العكس المفروض صدقه
* قال * وهو فاسدو بهذا يظهر ان السالبة الدائمة اخص قضية لازمة للدائمتين
بعد التبديل * قال * لاشئ من مركوب زيد الى آخره اي بالفعل بناء على
ان عقد الوضع معتبر بالفعل فينتج بهض (ب) ليس (ب) حين هو (ب) لم يقيد
بالضرورة او الدوام بيان النتيجة المشتركة بين القياسين فانه اذا كانت الكبرى
مشروطة عامة ينتج النتيجة المذكورة مقيدة بقيد الضرورة واذا كانت
عرفية عامة ينتجها مقيدة بقيد الدوام بناء على ان النتيجة فيهما كالكبرى
ومن قال بحذف المصروف او تنزيل لازم النتيجة متراتها فقد اخل بمقصود
الشارح * قال * ومن البين ان الاول لا يستلزم الثاني اي معلوم بالضرورة
عدم الاستلزام المذكور لان اتحاد ذات الموضوع والمحمول انما هو في الموجبة
فاندفع ما توهم ان ما هو بين تجوز العقل انفكاك الثاني من الاول وذلك لا يكفي
في نفي الاستلزام لجر يانه في كل لزوم غير بين فهذا البيان لا يفي العكس بل
ينفي العلم به على اننا نقول اذا ثبت المناقات بين وصف المحمول ومجموع ذات
الموضوع ووصفه ثبت المناقات بين وصف الموضوع ومجموع ذات
الموضوع ووصف المحمول والا ثبت وصف الموضوع لمجموع ذات
الموضوع ووصف المحمول فلا يكون منافات بين وصف المحمول ومجموع
ذات الموضوع ووصفه لاجتماع الامور الثلاثة اما الاول فلا علم بعدم الاستلزام
ههنا وفي اللازم الغير البين عدم العلم بالاستلزام واما الثاني فلانه انما يتم
ما ذكره لو كان ذات الموضوع والمحمول متحد او ههنا ليس كذلك ومثله
الشارح في شرح المطالع بقوله مثلا اذا فرضنا ان لاحار في الواقع الا الدهن
يصدق لاشئ من الحار بجماد بالضرورة مادام حارا ومفهوم المناقات بين
وصف الحار والجماد فيما يصدق عليه الحار بالفعل وهو الدهن وهو لا يستلزم
المناقات بينهما فيما يصدق عليه الجماد بالفعل ضرورة صدق قولنا بهض
الجماد حار بالامكان هذا اذا فسرت المشروطة بشرط الوصف وان فسرت
بما دام الوصف فكذلك لا ينعكس كنفسها لانه حكم في الاصل بان ذات

الموضوع بنا في وصف المحمول في جميع اوقات وصف الموضوع ولا يلزم
منه المناقات بين الوصفين مطلقا حتى يلزم من صدق احدهما على شئ
انفاء الآخر غاية ما في الباب ان يكون وصف الموضوع ووصف المحمول
متنافيين في ذات الموضوع ومفهوم العكس منافات ذات المحمول ووصف
الموضوع في جميع اوقات وصف المحمول واحدهما لا يستلزم الاخر لجزوا
ان يكون ذات المحمول مغايرا لذات الموضوع مثلا يصدق في الفرض
المذكور لاشئ من مركوب زيد بحمار بالضرورة مادام مركوب زيد
ولا يصدق لاشئ من الحمار بمركوب زيد بالضرورة مادام حارا لا يصدق
نقيضه وهو بهض الحمار مركوب زيد بالامكان حين هو حار
نعم لو فسرت بالضرورة لاجل الوصف انعكست نفسها لان
المناقات بين وصف الموضوع ووصف المحمول متحقق ضرورة
ان منشأ الضرورة السلبية هو وصف الموضوع واذا تحققت المناقات بين
الوصفين فيتحقق وصف المحمول امتناع ما يصدق وصف الموضوع
فيكون المناقاة متحققة بين ذات المحمول لاجل وصف المحمول وهو مفهوم
العكس كذا فسر الشارح في شرح المطالع وبهذا ظهر ان تقييد
المشروطة بقوله هي التي لو وصف الموضوع فيها دخل في الضرورة بيان
لواقع وليس احترازا عن المشروطة بمعنى العام نعم يمكن جعله احترازا عن
المشروطة بمعنى ما يكون الضرورة فيها لاجل الوصف لكن لا ذكره
في هذا الكتاب والله الملم للصواب * قال * ويكذب لاشئ من الساكن
اي ساكن الاصابع وكذا في المتأين الباقيين * قال * لان من الساكن اي
ساكن الاصابع ما هو ساكن الاصابع دائما كالارض فان الساكن عدم
الحركة ويصدق على الارض انها ليست بتحرك الاصابع دائما لعدم
الاصابع وما قيل ان الظاهر المناسب لما هو بصدده ان يمثل بقولنا لاشئ
من الكاتب ساكن واو لم يكن من تصرفات الناسخ لكان غاية توجه به
انه قصد الى الساكن الا انه نبه بذكر الاصابع الى وجه سلب الساكن عنه
وهو انه لا بد من تحريك الاصابع فوهم مبنى على ان حركة الجزء في الاين
يستلزم حركة الكل وهو باطل فان حركة الرطوبة يخرج بها الاجزاء

عن امكتتها ولا يخرج الكل عن مكانه * قال * قد عرفت الى آخره فذلك
لما تقدم ان ذكر المتعلم والاهتمام بحفظه * قال * فانهما تنعكسان عرفية
خاصة ولا يمكن اثباته اذ تناق في وصف الموضوع والمحمول في ذات الموضوع
بحكم صدق الجزء الاول صدق عكس الجزء الاول بلا خفاء والجزء الثاني
موجبة جزئية مطلقة عامة وهي تنعكس كنفسها لان ذلك انما يتم اذا كان
ذات الموضوع وذات المحمول واحدا ويجوز ان يتغيرا في السالبة كما مر
* قال * وهو ظاهر لانه صدق العنوان على ذات الموضوع حيث فرض ذلك
البعض الذي هو (ج) فافيل لا يظهر صدق (ج) على (د) لا يحكم لادوام
الاصل فدعوى ظهوره يتناقى صدق (ب) على (د) على حكم اللادوام فالحكم
من الشارح تحكم * قال * لان الوصفين اذا تقارنا الخ قبل كما ان هذه
الدعوى ظاهرة كذلك دعوى ان الوصفين اذا تناقيا في ذات واحدة لم يثبت
شيء منهما له في وقت الآخر ظاهرة فالطريق الاخصر في بيان ليس (ج)
مادام (ب) التمسك بالدعوى الثانية وفيه ان الاصل لا يدل الا على تناق
الوصفين في بعض افراد الموضوع ولا يدل على تناقهما في بعض افراد
المحمول لجواز تغير البعضين وتعيين البعض خارج عن مفهوم القضية
* قال * فانه لما صدق الى آخره تفصيل الاجمال السابق يرد كل واحد
من جزء العكس الى ما يلزم فيه فلا يرد ان صدق بعض (ب) ليس (ج) مادام (ب)
لادائما لازم مما سبق بديهية لا حاجة فيه الى الاستدلال * قال * واخص
الارباع الضرورية مطلقة من الدائم والعرفية المشروطة بمعنى الضرورية
مادام الوصف ومن وجه كما في المشروطة العامة المفسرة بالضرورة بشرط
الوصف واذا لم ينعكس الاخص من وجه صدق ان العكس غير لازم للاعم
من وجه لانفكاكه عنه في مادة الاجتماع مع الاخص فاقبل ان لازم الاعم من
وجه ليس لازما للاخص لان الاعم من وجه ليس لازما للاخص من وجه
فلا بد في المشروطة العامة من بيان مادة الخلف وهم صريح * قال *
هذا طريق آخر الخ اي ما ذكره هنا طريق آخر سوى ما فهم مما سبق من
كون عدم انعكاس الاعم مستلزما لعدم انعكاس الاخص وليس لفظ هذا
اشارة الى الطريق الذي ذكره السائل على ما فهم * قال * فهي لا تنعكس

كليه لما كان انعكاسها جزئية بديهية لا اجتماع وصفي الموضوع والمحمول في
ذات الموضوع فيها بين انها لا تنعكس الى الاخص منها اعني الكلية ليثبت كون
الجزئية اخص قضية لازمة بعد التبدل فلا يرد ان المقصود بيان الانعكاس
لا عدم الانعكاس * قال * وامتناع حمل الخاص الى آخره اي باطلاق العام
لوجوب سلب الخاص عن بعض افراد العام بالاطلاق العام فلا يرد ان
الامتناع ممنوع وسند المنع واضح عند من حقق القضايا التي هي مأل
النسب في المفردات يعني انها مطلقة عامة لا ضرورة لان النسب بين المفردات
بحسب نفس الامر * قال * او مادام (ج) راد به الجهة المشتركة بين العامين
فهو عطف على قوله بالضرورة او دائما فان المراد بهما الذاتيتين على
ما هو الشائع في الاستعمال فاقبل انه عطف على مقدر اي بحسب الذات
ارتكب بما لا يحتاج اليه وغفل من اخصار الشارح برشدك الى ما قلنا فوله يتبع
لاشي من (ج) (ج) بالضرورة او دائما ان كان الاصل ضروريا او دائما او مادام
(ج) (ج) ان كان احدي العامين * قال * ان يمنع استحالة اي ان كانت ضرورية
او دائما واما اذا كانت استحالة على تقدير كون احدي العامين فيئنه لانه
يلزم حينئذ سلب الشيء عن نفسه في اوقات وجوده * قال * يتبع لاشي من
(ب) (ب) بالفعل وهذا ليس بمحال لان سلب الشيء عن نفسه صحيح اذا كان
معدوما فلذا لم يكنف بضم نقبض العكس الى الجزء الثاني من الاصل واعتبر
ضمه الى الجزء الاول ايضا وانه اجتماع لتقيضين اي يستلزمه لكونهما كليتين
والتناقض انما هو بين الكلية والجزئية * قال * هذا اي البيان المذكور
في اللادوام * قال * والجزئية لا يتبع الى آخره وان جعلت صفري ونقض العكس
كبرى لا يكون القياس على هيئة الشكل الاول ولا بد في الخلف من ان يكون
القياس النتيجة للمحال كذلك * قال * ولو اجرى هذا الطريق الى آخره
الظاهراته من تخصيص المصنف الخلف بالاصل الكلي والافتراض باصل
الجزئي ان احدهما لا يكفي في ثبوت المطلوب في كلا الاصلين وليس
كذلك اذ الافتراض كاف فيهما بان اجرى في الاصل الكلي ايضا لان فرض
الموضوع شخصاهما لا يتناقى كلية الاصل او اقتصر على البيان بطريق
الافتراض في الاصل الجزئي لان الجزئي اعم من الكلي وانعكاس العام يستلزم

انعكاس الخاص وفي بعض النسخ بالواو الجامعة بدل او والآها صحيح
لما ذكرتهما في الكفاية * قال * والوقتتان الى آخره قيل يمكن اقامة
برهان واحد على ان عكس هذه القضايا المطلقة العامة لا يخص منها
من غير حاجة الى التمسك بالنقيض فان عقد الوضع المطلقة العامة يجتمع
الضرورة والدوام واللا ضرورة وللادوام فاذ جعل محمولا يصدق القضية
مطلقة عامة لا محالة ولا يلزم صدقها مفيدة بخصوصية من خصوصيات آخر
اصلا وفيه ان المقدمة الاخيرة ممنوعة اذا المفاد عدم العلم بالزوم صدقها مفيدة
بخصوصية لا العلم بعدم الزوم والمطلوب هو الثاني * قال * وهو ضم نقيض
الاصل الى الخلف المستعمل في العكس هذا الفرد منه واما الخلف مطلقا فهو
اثبات المطلوب بابطال نقيضه مع الاصل بنفسه ان كان بسيطا او مجزئيا او
ياحدهما ان كان مركبا كما عرفت في الامثلة السابقة * قال * وهو فرض الى آخره
انما اعتبروا افرض ليشمل القضية الخارجية والحقيقية فالغرض ههنا بالمعنى
الاعم المجامع للتحقيق * قال * وحل وصف الموضوع الى آخره حل
وصف الموضوع يكون بالاجاب وحل وصف المحمول والموضوع كما هو
في الاصل اجابا او سلبا * قال * ليحصل العكس بان يترتب من تبتك
المقدمين قياس ينتج العكس للمطابوب ولا يحتاج الى ضم مقدمة اخرى
صادقة معهم كما عرفت في بيان عكس اللادوام في الخاصتين * قال *
فانه يعم الجميع اى يجرى في الموجبات والسوالب وليس معناه انه يعم كل فرد
منهما لما عرفت من عدم جريانه في عكس اللادوام الخاصتين الجزئيتين
السالبين * قال * ما بنا في الاصل سواء كان نقيضه وهو في المطلقة
العامة الجزئية او اخص وهو فيما عداه كما سيظهر من التفصيل الآتى
* قال * وهو اخص من نقيض الاصل بحسب الكم * قال * كذلك
يطلق الى آخره فيه اشارة الى ان كلا المعنيين اصطلاحى بل الاول اصل بالنسبة
الى الثانى وانه نقل منه اليه فاقيل ان اطلاقه على المعنى الاول بطريق التجوز
لا يعاب (قوله) على القضية الحاصلة بالتبديل لا مطلقا بل بشرط كونه اخص
القضايا اللازمة من التبديل المذكور (قوله) واذا قلنا الى آخره عطف على قوله
والضابطة (قوله) اردنا انه يجب صدق العكس لان المقصود اثبات

لزوم العكس له لا مجرد الاتفاق في الصدق (قوله) ويلزم منه اى من
امكان صدق النقيض امكان المحال لا وقوعه لجواز ان لا يقع النقيض وامكان
المحال محال لانه يلزم الانقلاب فعنى قوله ونضمه مع الاصل امكان ضمه
مع الاصل وقد يقال معناه نضمه مع الاصل على تقدير وقوعه فيلزم المحال
فلا يكون ممكنا لان الممكن ما لا يستلزم فرض وقوعه محالا فحصل البيان بابطال
الامكان باثبات الاستحالة ولا حاجة فيه الى اعتبار ان امكان المحال محال فعبه
ان خاصة الممكن ان لا يستلزم فرض وقوعه محالا بالنظر الى ذاته اما بالنظر
الى غيره فيجوز ان يستلزم المحال بواسطة امتناعه بانغير كعدم المعلول الاول
وفيما نحن فيه يجوز ان يكون كذلك لا بد انفيه من دلائل فاعدم تمامية تركه
النسارح في شرح المطالع والسيد السندهنا (قوله) فان قيل الى آخره
متعاقوله فيكون محالا يمنع لزوم قوله فتعين ان يكون لازما من نقيض العكس
من السابق لجواز ان يكون لازما للجموع من حيث المجموع (قوله)
قلنا الى آخره اثبات للمقدمة المتنوعة بغيره بحيث يندفع عنها المنع
وهو ان المراد من قولنا فيكون محالا لا يكون اجتماعه مع الاصل وكذا المراد
من قوله نقيض العكس من اجتماعه مع الاصل وذلك لان المقصود لزوم
العكس الى الاصل لا صدقه في نفسه (قوله) على ما ذكره اى المصنف
انما قال لما سياتى من ان التوقف لوجهه (قوله) وهى خمسة قضايا
الوقتيتان والوجوديتان والمطلقة العامة (قوله) وهى اربع قضايا
الدائمات والعامتان (قوله) وهى القضيتان الخاصتان (قوله) في الجميع
اى في جميع الموجبات الكلية مطلقة عامة كانت او غيرها (قوله) وفي غير
المطلقة العامة اى اذا كانت موجبة كلية واما في المطلقة العامة الموجبة الكلية
فيكون عين نقيض الاصل من حيث الجهة (قوله) ايضا اى كما انه اخص
من حيث الكمية (قوله) كما يظهر فيما اذا كان الاصل كليا اذا لفرق بين
الاصل الكلى والجزئى في الانعكاس من حيث الجهة (قوله) وانما اقتصر
الى آخره يعنى ان المقصود بيان انك اذا عكست نقايض عكوس هذه القضايا
الستة يكون العكس اخص من نقايضها فلا بد من جريان طريق العكس
فيها وذلك انما يجرى في الجزئية الاولى من الخاصتين فلذا اقتصر عليه (قوله)

لا يمكن اثباتها بطريق العكس لان نقيض السالبة الجزئية المطلقة العامة موجبة كلية دائمة وعكسها حينية مطلقة موجبة وهي لا يتنافى الاصل التي هي سالبة جزئية مطلقة عامة اذا سلب في بعض اوقات الذات لا يتنافى بوجه في بعض اوقات الوصف (قوله) واخص من نقيض الخاصتين الى آخره قيل لا حاجة الى هذا البيان لان المنبى بطريق العكس هو عكس الجزء الاول منهما كما اعترف به قدس سره فيكون العرفية العامة اخص من الحينية الممكنة والمطلقة اللتين هما نقيضا العامتين سواء كانتا قضيتين او جزئيتين الخاصتين كاف وليس بشئ لان كون العرفية العامة اخص من نقيض جزئياتها لا يكفي فيما هو المقصود اعني كونها اخص من نقيضهما مالم يبين ان نقيض الجزئيتين اخص من نقيضهما (قوله) لانهما اي الحينية الممكنة والحينية المطلقة نقيضا للجزء الاول من الخاصتين (قوله) فيكون العرفية العامة اخص الى آخره نحو بعض (ج) (ب) مادام (ج) لا دائما عكسه بعض (ب) (ج) حين هو (ب) ونقيضه لاشئ من (ب) (ج) مادام (ب) وهي تنعكس الى شئ من (ج) (ب) مادام (ج) وهو اخص من نقيض الجزء الاول اعني لاشئ من (ج) (ب) حين هو (ج) الذي هو اخص من نقيض الاصل اعني كل (ج) (ب) حين هو (ج) او لاشئ من (ج) (ب) حين هو (ج) او بعض (ج) (ب) حين هو (ج) وليس بعض (ج) (ب) حين هو (ج) * قال * مثلا اذا صدق بعض (ج) (ب) بالفعل الى آخره لم يتعرض لقيد الادوام ههنا ايضا لمعرفت ههنا انها سالبة دائمة لا يمكن اثباتها بطريق العكس (قوله) فيكون اخص من الاخص او فيكون السالبة الدائمة اخص من الاخص اي من نقيض الاصل لان الممكنة الوقتية والممكنة الدائمة اخص من احد المفهومات الثلاثة الذي هو نقيض الاصل (قوله) فهي اي السالبة الدائمة نقيض الجزء الاول من الوجوديتين اعني المطلقة العامة لان قيد الادوام لا يمكن اثباتها بطريق العكس (قوله) فيكون اخص من نقيضها اعني احدى المفهومات الثلاثة * قال * لان بيان انعكاس السوالب الى آخره يريد انه لا يمكن اثبات عكوس كليهما بطريق العكس للزوم الدور فلا بد في اثبات عكوس احدهما من معرفة عكوس الآخر بطريق آخر فلما قدم المصنف السوالب واثبت عكوسها بطريق الخلف والافتراض امكنه ان يثبت عكوس الموجبات

بطريق العكس بخلاف عكس السوالب فانه لا يمكن اثباتها به لانه يلزم البيان بما لم يبين بعد وهو ان كان جائزا لكان تركه بقدر الامكان اولى وهذا القدر كاف في نكتة التخصيص فالمراد بقوله امكنه الى آخره امكنه من غير لزوم محذور فلا يرد ان البيان بما لم يبين بعد شائع بل قد بين بما يبين في علم آخر وان الافتراض ايضا فيه البيان بما لم يبين بعد اعني انتاج الشكل الثالث * قال * ممكنة عامة ولا تنعكس الممكنة الخاصة كنفسها الصديق قوائما بعض الانسان كاتب بالامكان الخاص مع عدم صدق بعض الكتاب انسان بالامكان الخاص اصدق كل كاتب انسان بالضرورة نعم يصدق بالامكان العام لان سلب الانسانية ليس بضروري من الكتاب وبما ذكرنا ظهر لك اندفاع ما توهم من ان السالبة الوقتية اخص من الممكنة الخاصة الموجبة لانها اخص من الممكنة الخاصة السالبة والموجبة هو السالبة لافرق بينهما في الممكنة الخاصة بالا لفظ ومتى لم تنعكس الاخص لم تنعكس الاعم واذا ثبت عدم انعكاس الممكنة الخاصة ثبت عدم انعكاس الموجبة الممكنة العامة فلا وجه لما ذهب اليه القدماء ولا لتوقف المصنف وذلك لان اللازم مما ذكره عدم انعكاس الممكنة الخاصة الموجبة باعتبار الجزء السلبى والقدماء انما ذهبوا الى انعكاسها باعتبار الجزء الثبوتى ولذا توقف المصنف فيه * قال * فبعض (ب) (ج) بالامكان يرد عليه انه لا بد من اثبات كونها اخص قضية لازمة بعد التبدل وهو مملو جواز ان يكون اللازم كونه (ج) بالفعل بناء على كون عقد الوضع في الاصل بالفعل وبهذا ايضا ظهر ان الاستدلال انما يتم على مذهب الفارائى على انتاج الصغرى الممكنة وانما ضم المصنف قوله مع الكبرى الضرورية لان القرينة فيما نحن فيه كذلك * قال * والثالث لم يتعرض المصنف له بناء على انه يمكن اثبات بعض (ج) (ب) بالامكان من غير ملاحظة كون المقدمتين الافتراضيتين على هيئة الشكل الثالث بان يقال اذا تفارنا وصفان على ذات واحدة يكون كل واحد منهما ثابتا في وقت آخر و او بالامكان * قال * وسنعرف انها عقيمة وانما اكتفى المصنف على عدم التحقق حيث قال وكل منهما غير محقق لانه كاف في عدم تمام الدليلين ولا حاجة الى ادعاء البطلان * قال * وان لا يخرج الى آخره او فرض خروجه يكون (ج) بالفعل فيصدق

بعض (ب) (ج) بالفعل ولا يكون الممكنة انخص قضية (قوله) يلزم انعكاس
السالبة الى قوله ويكون الممكنة العامة منتجة في صغرى الشكل الاول والثالث
بلا شبهة لا ندراج لا صغرى في الاوسط بلا شبهة واذا كان الصغرى الممكنة
منتجة ثبت بالدليلين المذكورين انعكاس الممكنة كنفها واذا ثبت ذلك
ثبت انعكاس السالبة الضرورية كنفها لانه اذا صدق لشي من (ج) (ب)
بالضرورة صدق لشي من (ب) (ج) بالضرورة والاصل في نفسه وهو بعض
(ب) (ج) بالامكان وتنعكس الى بعض (ج) (ب) بالامكان وهو تناقض الاصل
والسفر في ذلك ان الممكنين اذا كانتا تلازمين كان نقيضاهما متلازمين
قطعا وما حررنا لك ظهرا ان تقديم انتاج الممكنة على انعكاسها وتقديم
انعكاسها على انعكاس الضرورية في الذكراولى والامر في ذلك اسهل ولما
كان ترتيب الاحكام الثلاثة على مذهب الفارابي في غاية الظهور لم يتعرض
قدس سره لبيان (قوله) والنقيض الى آخره عن الاحكام الثلاثة لتعلقه
بجميعها فانه لو ثبت المثال المذكور بطل الاحكام الثلاثة كما لا يخفى (قوله)
اذ لا يصدق على مذهب الفارابي ان كل ما هو مر كوب زيد فرس بالضرورة
لصدق نقيضه حينئذ لان بعض ما هو مر كوب زيد بالامكان حمار
بالضرورة فيصدق بعض ما هو مر كوب زيد بالامكان ليس بفرس بالامكان
(قوله) بزعم المتأخرين قيد بذلك لانه لو اعتبر انصافه بما به بالفعل بحسب
الفرض كما هو تحقيق الشارح يكون الاحكام الثلاثة ثابتة ايضا بناء على
تلازم الامكان والفعل بحسب الفرض (قوله) يجب ان لا يثبت الى آخره
اي عدم اثبوت والانتفاء واجب ليتفرع عايه بطلان توقف المصنف
(قوله) فتوقف المصنف الى آخره قال المحقق التفتازاني قلت المتعبر
هو الفعل لكن وقع التردد في انه الفعل بحسب نفس الامر او بحسب فرض
العقل وان الفعل بحسب الفرض هل هو مساو للامكان ام لا انتهى وفيه
ان اعتبار الفعل بحسب الفرض انما هو تحقيق الشارح لم يسبق اليه احد قبله فبناء
تردد المصنف عليه مما لا وجه له كما لا وجه لما قيل ان ذلك التوقف اتوقفه فيما هو
الحق من مذهبي الفارابي والشيخ لانه يلزم من ذلك ان يكون المصنف متوقفا
في جميع المسائل العلمية * قال * ويتضح لك الى آخره فيه اشارته الى ان جزم

المصنف بعدم انعكاس السالبة الضرورية كنفها المستفاد من جزمه
بانعكاس الدائم الى الدائمة وتوقفه في انعكاس الممكنة الموجبة مما لا وجه له
للاستلزام بينهما * قال * كل ذلك بطريق العكس الا انه اذا ثبت عكس
احدهما بطريق العكس لا بد من بيان عكس الاخرى بطريق آخر فلا يلزم
الدور كما اثبت الشارح انعكاس الممكنة كنفها بقوله لان مفهومها ان ما هو
(ج) بالامكان الى آخره قال ان كانت موجبة قدم بيان حكم الموجبات ههنا
لكثرة استعمال الشرطيات الموجبة وقيل لان الايجاب اشرف والسوال الجملة
انما تستحق التقديم لانعكاسها كلية وهي افيد في العلوم واضبط والشرطيات
ليست مسائل العلوم حتى يكون الكلية افيد واضبط وفيه ان السوال الجملة
ايضا ليست مسائل العلوم بالخلف لم يثبت بطريق العكس مع جريانه فيهما
لانه جعل الدعوى مر كبا من انعكاس الموجبة والسالبة معا ولا يمكن اثبات
ذلك بطريق العكس اذ لا بد فيه عند اثبات عكس احدهما من تسليم عكس
الاخر وبيانه بطريق آخر * قال * فكما ان هذا الصادق الى آخره يعني ان
الصادقين متوافقان من غير تفاوت لان الامور الصادقة صادقة
على جميع الاوضاع والاحوال المحققة * * * حاقى نفس الامر فما قيل ان
موافقة التالي المقدم في الاتفاقية ليس كموافقة المقدم له لجواز ان يكون التالي اعم
من المقدم فيكون موافقة المقدم له جزئية مع ان موافقة التالي له كلية فيفيد
عكس الموجبة الكلية وهم فتدبر * قال * لجوازم موافقة الى آخره لان الصادق
صادق على اي تقدير فرض اذا كان ممكن الاجتماع معه * قال * ونقيض الجزم
الاول ثانيا وفي بعض النسخ والاول ثانيا فهو من قبيل العطف على ممول
عامين مختلفين والمجروح مقدم * قال * مع بقاء الكيف والصدق بحاله
قد عرفت فيما سبق ان المراد بالمعية المعية اللازمة ومن بقاء الصدق بحاله بقاءه
في القضية الحاصلة بعد التبديل ملائمة باحاله من كونه محققا ومقدرا والمتبادر من
اللزيم ما لا يكون بواسطة فيخرج القضية اللازمة التي هي اعم من عكس نقيض
القضية كاللائمة والمطلقة العامة اللازمة من الضرورية وهذا امر يفك عكس
النقيض مع قطع النظر عن الجهة بقرينة بيان الوجهات بعد ذلك اورد على قوله
وهذا خلف بانه لا تناقض بين بعض (ج) ليس (ب) وكل (ج) (ب) المطلقة العامة

لجواز ان يكون البعض ليس (ب) في وقت و (ب) في وقت آخر واجب بانه لم يرد
بقوله كل (ج) (ب) المطلقة العامة فانها لا تنعكس بل بالضرورة او دائماً مثلاً
وانعكاسه الى كل ما ليس (ب) ليس (ج) دائماً ولا في بعض ما ليس (ج) (ب) بالفعل
وتنعكس بالنعكس المستوي الى قوائمه بعض (ج) ليس (ب) بالفعل وقد كان كل (ج)
(ب) بالضرورة او دائماً هذا خلف وقد خرج عن المرام واطال الكلام قيل يمكن
اثبات انعكاس الموجبة الكلية كنفسها بان انعقاد الموجبة الكلية انما من متساويين
او اخص او اعم مطلقاً وقد ثبت ان نقيض المتساويين متساويان ونقيض
الاخص والاعم اعم واخص وفيه نظر لان الثابت بما ذكر ان يصدق الموجبة
المركبة من نقيض طرفي الموجبة الكلية على تقدير صدقها والمطلوب اثبات
اللزوم بينهما * قال * تنعكس سالبة جزئية ولا تنعكس سالبة كلية لصدق
قولنا لا شيء من الانسان او ليس بعض الانسان بفرس وكذب لا شيء
من الافرس بلا انسان اذ بعض الافرس كالخيل لا انسان (قوله) قد دفع
ذلك الى آخره وقد دفع بالتخصيص بان لا يكون المحمول من المفهومات
الشاملة وحينئذ يكون لنقيض المحمول افراد موجودة في تلازم السالبة المعدولة
والموجبة المحصلة وتعميم قواعد الفتن انما هو بقدر الحاجة وقد مر مثل ذلك
في قوله ونقيضا المتساويين متساويان ولاجل ذلك كان المستعمل في العلوم
عكس النقيض على رأى المتقدمين اذ لا مشكلة في العلوم يكون مجموعها
من المفهومات الشاملة فليس اعتبار المتأخرين الا مجرد تعميم للقاعدة
من غير عمرة علمية ترتب عليه (قوله) لاننا أخذ نقيض الطرفين الخ ولذا اورد
كلمة ليس الدالة على سلب شيء عن شيء وزيد لفظ ما حيث لا يضاف لفظ كل
الى الفعل ولو اريد العدول لقبول كل لا (ب) لا (ج) (قوله) مساوية لـ سالبة لان
سلب الشيء عن شيء وثبات السلب له لا تغير بينهما في نفس الامر بل بالاعتبار
فالموجبة في حكم السالبة في عدم اقتضاء الموضوع (قوله) فلا بد ان يصدق
الخ وذلك لان كذب الموجبة المذكورة اعني كمال ليس (ب) ليس (ج) اما اعدم
الموضوع او اعدم ثبوت المحمول والاول باطل اعدم اقتضاء وجود الموضوع
لكونها في قوة السالبة فمبين ان يكون بالاعتبار الثاني اعني باعتبار سلب (ج)
عاصديق سلب (ب) واذا كان سلب (ج) مساوياً لـ عاصديق عليه سلب (ب)

في تلازم السالبة المحصلة
والمعدولة (نسخة)

كان نقيضه اعني ثبوت (ج) صادقاً عليه والارتفاع النقيضان وسالبة السالبة
المحمول في قوة الموجبة المحصلة لان سلب السلب لا يغير الايجاب في نفس الامر
بل بمجرد الاعتبار فلا حاجة الى تخصيص قولهم السالبة لا تقتضي وجود
الموضوع بما عدا السالبة السالبة المحمول لان ذلك فيما اذا كان الايجاب حقيقة
(قوله) هذا قد حسم الخ اي ما ذكره الش بقوله قال المتأخرون (قوله) ان يقال
لانسلم الخ يمكن دفعه بان ذلك انعكس على تقدير بقاء اللزوم (قوله) لتعين نقيضه
اي التحصيل نقيضه بادخال حرف السلب عليه (قوله) فيجعل الجزء الاول الى آخر
بان يوضع ذلك النقيض المحصل بادخال حرف السلب في المرتبة الاولى فيصير
الجزء الاول من العكس موصوفاً بكونه نقيض الجزء الثاني من الاصل وخلاصته
ان انعكس المذكور انما يحصل بان يؤخذ الجزء الثاني من الاصل فيدخل عليه
حرف السلب ويذكر اولاً وحينئذ يصح ان يقال جعل نقيض الجزء الثاني
اولاً اي موصوفاً بالاولية وهو الاوضح ويصح ان يقال جعل الجزء الاول
من العكس موصوفاً بكونه نقيض الجزء الثاني من الاصل وهو مفاد عبارة
المصنف ان جعل على ظاهرها (قوله) واوفسرت اي عبارة المتق (قوله)
لزم ان يراد الى آخره ويقال بتقديم المفعول الثاني على الاول فهو بلا على ظهور
المراد وانما تركه السيد قدس سره لكون المفعولين معرفة وحينئذ يجب تقديم
الاول على الثاني لكونهما في الاصل مبتدأ وخبر الا اذا قامت فريضة والقرينة
خفية * قال * و (د) ليس (ب) يمسلوب عنه (ب) سواء كان الموضوع موجوداً
اولاً لانه ثابت له (الاباء) اعني العدول على ما وهم فانه غير مفهوم عن الجزء
الاول بل يحتاج فيه الى اعتبار الادوام ولا حاجة اليه فانه بعد اعتبار صدق (ج)
عليه يكون صدقها باعتبار انصاف (د) ليس (ب) لا باعتبار انتفاء الموضوع
او باعتبار انتفاء انصافه بوصف الموضوع * قال * بحكم الادوام لم يقل
الا لضرورة لان الادوام اخص منه واذا افترض سلب الدوام وجود الموضوع
اقتضى سلب الضرورة ايضاً لانه ان تحقق في ضمن الادوام فذلك وان تحقق
في ضمن الدوام فبطريق الاولى * قال * واما انعكاس الفعليات اي العائنان
والخاصتان والمطابقة العامة وبين الانعكاس في المطلقة العامة التي هي اعم
منها لان انعكاس العام يستلزم انعكاس الخاص الامر * قال * وهي مستلزمة

للموجبة المحصلة الحكم بالاستلزام بالنظر الى التغير بينهما مفهوما والا
فقد عرفت ان سلب السلب عين الايجاب من حيث الذات (قوله) من
الشكل الثالث قيل بل يبرهان من الشكل الاول بتبع النتيجة المذكورة هكذا اذا
تحقق هذا الشيء تحقق المجموع وكلما تحقق المجموع تحقق الاخر فاذا تحقق
هذه الشيء تحقق الاخر انتهى ولا خفا ان الصغرى على هذا التقدير اتفاقية
اعدم العلاقة فاللازم النتيجة الاتفاقية ومقصود الشارح والسيد الشريف
اثبات الملازمة الجزئية بين كل امرين فذا اخذنا نظام القياس على هيئة الشكل
الثالث ثم لا يخفى ان الامور الثلاثة باطلة لان عدم استلزام الكل بالجزء وتحقق
الملازمة الجزئية بين كل امرين حتى التقيضين يدهي البطلان وانتاج هيئة
الشكل الثالث مبرهن عليه فلا بد من القدح في تلك المقدمة وقد افاده الشارح
في شرح المطالع بان المجموع انما يستلزم الجزء لو كان كل واحد من اجزائه له
مدخل في اقتضاء ذلك الجزء ضرورة ان لكل واحد من الاجزاء دخلا في تحقق
المجموع فبالاولى ان يكون له مدخل في اقتضائه وتأثيره ومن البين ان الجزء الاخر
لا دخل له في اقتضاء ذلك الجزء بل وقوعه في الاستلزام وقوع اجنبي بحري بحري
الحشوفان الانسان واللا انسان لا يستلزم الانسان ولا الانسان نعم المتلازمان
صادقان على تقدير الالتزام لكن الكلام في لزومية بحسب نفس الامر انتهى
يعنى على تقدير التزام وجود المجموع بتحقيق الملازمة بين المجموع وكل واحد
من الجزئين ضرورة ان لكل واحد من الجزئين دخلا في وجوده ولوجوده
دخل في الاقتضاء المذكور لكن يجوز ان يكون وجوده محالا فلا يكون
اللزوم بينهما بحسب نفس الامر والكلام فيه وفيه بحث لان اللزوم
بين الشئيين لا يقتضى ان يكون لللزوم اقتضاء اللازم وتأثير فيه لانه عبارة
عن امتناع الانفكاك بينهما فيجوز ان يكون المجموع مستلزما للجزء من غير
اقتضاء وتأثير فضلا عن ان يكون للجزء دخل في اقتضائه وتأثيره فالحق
في الجواب ما اشار له الشارح بقوله نعم الى آخره من الاكتفاء على منع كلية كلما
ثبت مجموع الامرين ثبت احدهما الجواز ان يكون ثبوته محالا فعلى تقدير ثبوته
لا يبنى الملازمة بينه وبين جزئيه وما قيل من ان اللازم مما ذكره الشارح
عدم صدق المقدمتين المذكورتين لزومية وذلك انما يبنى ثبوت الملازمة

الجزئية بين كل امرين وهو لا يحسم مادة الاشكال فان كونهما اتفاقية
كاف في انتساج الشكل الثالث اذ لم يشترط في انتاجه من المتصلتين ان يكونا
لزوميتين فحينئذ تبدل قوله واما ثبوت الملازمة الجزئية الى آخره بقوله واما
اجتماع كل شئ مع نقيضه فدفع اذ كونهما اتفاقية بالمعنى الاخص باطل
لعدم تحقق كل مجموع من كل امرين وبالمعنى الاعم لا يفيد اذ لا يلزم منهما
اجتماع شئ مع نقيضه في نفس الامر * قال * في تلازم الشرطيات وفي
بعض النسخ في لوازم الشرطيات اي القضايا التي يلزم الشرطيات وكلاهما
واقع في صيغتهما ومطابق لما مر من قوله في العكس المنعوى وفي عكس
التقيض فان كلاهما يطلق على المعنى المصدري وعلى القضية المخصوصة
اللازمة ثم ان التلازم منحصر في عشرة اوجه لانه اما ان يعتبر بين المتصلات
اوبين المتصلات اوبين المتصلات والمتصلات وتلازم المتصلات اما بين
منحدة الجنس او مختلفة الجنس والمتحدة الجنس اما حقيقيات واما مانعات
الجمع او مانعات الخلو وتلازم المختلفات اما بين الحقيقية ومانعة الجمع اوبين
الحقيقية ومانعة الخلو اوبين مانعة الجمع ومانعة الخلو وكذا تلازم المتصلات
والمتصلات اما تلازم المتصلة والحقيقية او المتصلة ومانعة الجمع او المتصلة
ومانعة الخلو فقد جرت عادة انقوم بالاستقصاء في تفصيلها وقلة جدواه
لم يتعرض المصنف منهما الا لتلازم المتصلات والمتصلات وتلازم
المتصلات المختلفة الجنس الاحتياج الى ذلك التلازم في معرفة انتاج القياس
الاستثنائي باعتبار وضع احد طرفيه ورفع كاسيحي * قال * المقصد
الاقصى والمطلب الاعلى من الفن المقصود منه ترغيب المتعلم الى تحصيله
وبذل السعي في تحقيقه وحفظه وكلمة من اما تعيضة اي من جملة مباحث
الفن واما صلة المقصد فان بعض المقاصد قد يكون وسيلة الى آخر وعلى
التقديرين يفيدان مباحث القياس اهم مقاصد الفن (قوله) وذلك الى
آخرة خلاصته ان المنطق آلة للعلوم وحقيقتها التصديقات بالمسائل
وتصورات مبادئها وسائل اليها ولا شك ان تعلق القصد بالآلة على حسب
تعلق القصد بذى الآلة فيكون مباحث الموصل الى التصديق ادخل
في القصد مما عداها ثم العمدة منه القياس فيكون مباحثه مقصد اقصى

من كل ما عداه (قوله) لان مقاصد العلوم الخ اي المقاصد الاصلية فلا ينافي ما قيل ان اجزاء العلوم ثلثة المبادئ والموضوع والمسائل (قوله) التي وصلت الى آخره اي لا يمتثل التقيض في نفس الامر ولا عند العالم (قوله) في المبادئ القطعية اي اليقينية بديهية كانت او نظرية (قوله) ما يوصل الى كنه الحقيقة لان تصور الشيء بالوجه تصور ناقص والمراد بالكنه الكنه التفصيلي فان تصور الشيء بالكنه الاجمالي متحقق والالامتنع التصور بالوجه (قوله) بل معذرا عدم الاطلاع على الذاتيات (قوله) فانه محال ان لا يدرك كل تصديق من ثلث تصورات (قوله) وايضا الى آخره عطف على قوله ان التصديقات الكاملة بيان للسبب بوجه آخر (قوله) التصديقات يقينية كانت او غير يقينية (قوله) تنفع النفس بها نفسا لثبات مسافيه من برد الخاطر وحصول الجزم في الجملة بخلاف التصورات فان النفس بعدها مترتبة لا ز يحكم عليها اوبها (قوله) فاذا كان الى آخره مقدمة ثانية للدليل معطوف على قوله فالمقصود في تلك العلوم هو الادراكات التصديقية وما بينهما اعتراض لبيان ذلك (قوله) بالقياس الى الكلام الموصول الى التصور فاندفع ما توهم ان الفن قسمان مباحث التصورات والمقصد الاقصى منها المعارف ومباحث التصديقات والمقصد الاقصى منها القياس فلا يصح حصر المقصد الاقصى من الفن في القياس * قال * وحده اشارة الى انه حد اعمى لكونه مفهوما اصطلاحيا * قال * هو المركب هو فصل او مبتدأ وخبر المركب والجملة خبر فالقول وقوله اما المفهوم العقلي خبر بعد خبر وقيل الجملة معترضة بين المبتدأ وخبر اعني اما المفهوم العقلي (قوله) حقيقة اي من حيث حقيقة وذاته لا باعتبار امر خارج عنه ولم يرد بها ما يقابل المجاز فان اطلاق القياس على الملفوظ ايضا حقيقة الا انه نقل اليه بواسطة دلالة على المعقول واليه اشارة بقوله سمي (قوله) فان جعل حد الى آخره يستفاد من كلام الشارح في شرح المطالع ان القول مشترك معنوي بينهما وان التعريف للقدر المشترك حيث قال فالقول جنس بعيد يقال بالاشتراك على الملفوظ وعلى المفهوم العقلي فكانه اراد بالمركب المعنى اللغوي لا الاصطلاحي اذ ليس ذلك قدرا مشتركا بين المركب المعقول والملفوظ

وحيث يرد الاعتراض الذي ذكره في شرح المطالع من ان لفظ مؤلف مستدرك ولا يندفع بانه ذكر ليصحيح تعلق من به على ما وهم وما ذكره قدس سره موافق لما ذكره المحقق التفتازاني يدل على انه حل القول على المعنى الاصطلاحي وانه مشترك لفظي بينهما وحيث لا يصح تعلق كلمة من به ولذا قال المحقق التفتازاني ذكر المؤلف ليصح تعلق من به وقال السيد السند قدس سره في شرح المواقف ان ذكر المؤلف لثلاثتهم اراد قول من جملة القضايا بان يكون من تبيينية وما قيل ان العبارة المتعارفة في ذلك المعنى قضية من القضايا او قول من الاقوال وان الجمع في ذلك المعنى يكون بمعنى لا بمعنى ما فوق الواحد فاما بدفع كونه صريحا في ذلك المعنى لانه هم (قوله) وعلى التقديرين بخلاف المعقولة فانها لازمة للقول المعقول وهو ظاهر والملفوظ لان التلفظ يستلزم تعقل معانيها بالنسبة الى العالم بالوضع وتعقل معانيها على تقدير التسليم يستلزم النتيجة * قال * والقياس المركب الى آخره قال المحقق التفتازاني القياس المنج لمطلوب واحد يكون مؤلفا بحكم الاستقراء الصحيح من مقدمتين لا ازبدولا انقص لكن ذلك القياس قد يفترق مقدمتا واحديهما الى الكسب بقياس آخر وكذلك الى ان ينتهي الكسب الى المبادئ البديهية او المسلمات فيكون هناك قياسات مترتبة متصلة للقياس المنج لمطلوب فسموا ذلك قياسا امر كبا وعدوه من اواحق القياس انتهى ويظهر منه ان كل واحد من تلك الاقيسة بالنظر الى نتائجها داخل في القياس البسيط ومجموعها ليس من افراد القياس فلامعنى اقوله ليشمل القياس المركب فالصواب ان يقال والمراد بالقضايا ما فوق الواحد لان القياس لا يتركب الا من قضيتين قال الشارح في شرح المطالع لا يقال لوعنى بالقضايا ما هي بالقوة دخلت القضية الشرطية ولو عني ما هي بالفعل خرج القياس الشرعي لانا نقول المعنى ما هي بالقوة ويخرج الشرطية بقوله متى سلمت فان اجزائها لا يمتثل التسليم اوجودا مانع اعني ادوات الشرط او الامتداد والمعنى بالقضية ما يتضمن تصديقا او تنجيلا فيخرج الشرطية بها * قال * ما فوق الواحد سواء كانتا مذكورتين او احديهما مقدرة نحو فلان تنفس فهو حي ولما كانت الشمس طالعة فالتفسير موجود

* قال * لا يجب ان تكون مسلمة في نفسها اي مقبولة بل لو كانت كاذبة منكرا لكن بحيث اوسلت لزوم عنها قول آخر فهي قياس فان القياس من حيث انه قياس يجب ان يؤخذ بحيث يشتمل البرهاني والجدلي والخطابي والسوفسطائي والشعري والجدلي والخطابي والسوفسطائي لا يجب ان تكون مقدماتها حقيقة في نفسها بل يجب ان تكون بحيث اوسلت لزوم عنها ما يلزم واما القياس الشعري فانه وان لم يحاول الشاعر التصديق به بل التخيل لكن يظهر ارادة التصديق ويستعمل مقدماتها على انها مسلمة فاذا قال فلان قر لانه حسن فهو يقبس هكذا فلان حسن وكل حسن قمر فهو قول اذا سلم ما فيه لزوم قول آخر لكن الشاعر لا يقصد هذا اللازم وان كان يظهر انه يريد به حتى يتخيل به فيرغب او يتفكر كذا في شرح المطالع (قوله) يريد الى آخره اعلم ان الوقوع واللاوقوع الذي يشتمل عليه القضية ليس من الامور العينية لا باعتبار ان يكون الخارج ظرفا لوجوده وهو ظاهر ولا باعتبار نفسه لان الطرفين قد لا يكونان من الامور العينية فلزوم النتيجة للقياس لا يكون بحسب الخارج بل بحسب نفس الامر في الذهن فاما ان يعتبر العلية التي يشعر بها الفظة عنها فاللزم بينهما من حيث العلم فان التصديق بالمقدمتين على الهيئة المخصوصة يوجب التصديق بالنتيجة ولا يوجب تحققهما تحقق النتيجة وكذا القضية الواحدة بالقياس الى عكسها ولا لزوم بينهما بحسب العلم فضلا عن ان يكون عنها واللزم بينهما معنى الاستعقاب اذا العلم بالنتيجة ليس في زمان العلم بالقياس ولا بدح من اعتبار قيد آخر ايضا وهو تفطن كيفية الاندراج ليدخل الاشكال اثنان فان العلم بهما يحصل من غير حصول العلم بالنتيجة وما قيل ان اللزوم اعم من البين وغيره لا ينفع لان التعميم فرع تحقق اللزوم وامتناع الانفكاك والانفكاك بين العلمين متحقق في تلك الاشكال وحينئذ قدمت سلت الاشارة الى ان اللزوم بين العلمين بشرط تسليم مقدمات القياس والاعتقاد بها الا يرى ان قياس كل واحد من الخصمين لا يوجب العلم بالنتيجة للآخر لعدم اعتقاده بمقدمات قياسه والجواب ح عنه لان للهيئة مدخلا في اللزوم واما ان لا تعتبر العلية المستفادة من الفظة عنها فاللزم بينهما من حيث التحقق في نفس الامر يعني لو تحقق تلك القضايا

في نفس الامر تحقق القول الآخر سواء علمها احدا ولم يعلم وسواء كانت المقدمات صادقة او كاذبة فان اللزوم لا يتوقف على تحقق الطرفين الا يرى ان قولهم العلم قديم وكل قديم مستغن عن المؤثر لو ثبت في نفس الامر يستلزم ثبوت العلم مستغن عن المؤثر وحينئذ اللزوم بمعنى امتناع الانفكاك وهو متحقق في جميع الاشكال بلارية ولا يحتاج الى تقييد اللزوم بحسب العلم ولا الى اعتبار الهيئة في اللزوم والقضية الواحدة المستلزمة لعكسها داخلية فيه خارجة بقوله مؤلف من قضايا وقيد اوسلت ليس لافادة انه لا لزوم على تقدير عدم التسليم بل لافادة التعميم ودفع توهم اختصاص التعريف بالقضية بالصادقة كانه قبل قول مؤلف من قضايا سواء كانت صادقة او لا لزومها قول آخر ففهوم المخالفة المستفادة عن التقييد بالشرط غير مراد ههنا لان التقييد ههنا في معنى التعميم وهذا هو مراد الشارح والسيد درجعة الله عليهما حاللا لتعريف على ظهريه واما ما افاده المحقق الفنازاني في شرح شرح مختصر المضدي من ان الاستلزام في الصناعات الخمس انما هو على تقدير التسليم واما بدونه فلا استلزام الا في البرهان فوجهه غير ظاهر لانه ان اعتبر اللزوم من حيث العلم فلا لزوم في البرهان بدون التسليم ايضا فان نظر المبطل في دليل المحقق لا يفيد العلم لعدم التسليم وان اعتبر اللزوم بحسب الثبوت في نفس الامر فهو متحقق في الكل من غير التسليم كما عرفت هذا هو التحقيق الحقيقي بالقول وامت بعد الاطلاع عليه وتدبره حتى تدبر تقف على عثرات الناظرين في هذا المقام تركت بيانها مخافة الشأمة والاخلال * قال * فان ادوات الشرط الى آخره لان التقدير يتجمل مع النجدة في فسا قبل ان المتبادر من حرف الشرط المقدر فانه كس بادراج امر التوهم اذ يتوهم ان تلك القضايا مع ما يلزمها من النتيجة كاذبة فيخرج عن الحد القياس الصادقة المقدمات توهم * قال * وكاذبها كلها او بعضها فان الكذب عدم الصدق ولذا وقع في بعض النسخ كل حجر جاد وفي بعضها كل حجر حار * قال * يخرج الاستقراء والتخيل اي من حيث انه استقراء وتخييل فانه اذا رد الى هيئة القياس فاللزم متحقق والسر في ذلك ان اللزوم موقوف باندرج الا صغر تحت الاوسط والاوسط تحت الاكبر في القياس الاقتراني وباستلزام المقدم التالي في الاستثنائي سواء كانت المقدمات

صادقة او كاذبة فاذا تحقق المقدمتان المشتملتان عليهما تحقق الزوم بخلاف الاستقراء والتثيل فانه لاعلاقة بين تتبع الجزئيات تبعاً نافصاً وبين الحكم الكلي الاظن ان يكون الجزئي الغير المتتابع مثل الجزئي المتتابع ولا علاقة بين الجزئين الا وجود الجامع المشترك بينهما وتأثيره في الحكم لو كانت العلاقة منصوبة ويجوز ان يكون خصوصية الاصل شرطاً او خصوصية الفرع مانعاً وما قيل انه يلزم على هذا ان لا يكون الاستقراء والتثيل من الدليل لانهم فسروا الدليل بما يلزم من العلم به العلم بشئ آخر فدفوع بان للدليل عندهم معنيين احدهما الموصل الى التصديق وهما داخلان فيه والثاني اخص وهو المختص بالقياس بل بالقطعي على ما نص عليه في الموافف وبما حررناه لك ان القياس الفاسد الصورة غير داخل في تعريفه واذا اخرجوا الضروب العقيمة عن الاشكال بالشرائط فالغاطلة ليست مطلقاً من اقسام القياس بل ما هو فاسد المائدة * قال * بل بواسطة مقدمة غريبة الى آخره اي لا تكون لازمة لاحدى مقدمتي القياس او تكون لازمة ويكون طرفاه مغايرين بطرفي كل واحد من المقدمتين وبهذا اخرجوا ما يكون الملزوم فيه بواسطة عكس التقيض والفرق بين الاستلزام بواسطة العكس وبينه بواسطة عكس التقيض تحكم لم يظهر الى الآن وجهه ولا توهم ان الاشكال الثلاثة تخرج عن التعريف لاحتياجها الى مقدمات غريبة يثبت بها انتاجها لان تلك المقدمات واسطة في الاثبات لافي الثبوت والمنفي في التعريف هو الثاني * قال * كما في قياس المساواة تسمية للكلي باعتبار ما يوجد في بعض افراده وبما اخرجوا قياس المساواة عن التعريف لعدم انتاجه مطرداً واختلافه بحسب اختلاف المواد كما اخرجوا الضروب العقيمة لعدم اطراد نتائجها واختلافها في الانتاج * قال * لان ملزوم الملزوم ملزوم اي في التحقق لافي الجمل فان الانسان ملزوم للحيوان والحيوان ملزوم للجنس مع عدم صحة حله على الانسان فضلاً عن الزوم * قال * اراد به الى آخره فان الواحد اذا وصف بمغايرته للجماعة يراد به مغايرته لكل واحد من آحاده اذ مغايرته للمجموع غير محتاج الى البيان وما قيل انه يفيد مغايرته لكل واحد حتى لاجزاء الآحاد ايضاً فهوهم الا يرى انه اذا قال له على دراهم وشئ

آخر وفسر الشيء الآخر بنصف الدرهم يصح * قال * لزم ان يكون كل قضيتين الخ قد عرفت ان بناء تحقيق الشارح للتعريف على عدم اعتبار العلية التي يشعر بها كلمة عنها فلا يجه ان القضيتين مستلزمتان لاحديهما ولا يلزم عنهما * قال * وهذا الحد مفوض الى آخره قال المحقق التفتازاني القضية المركبة انما يقال لها في العرف انها قضية واحدة مركبة من قضيتين ولا يقال انها قضيتان فسط اعترض الشارح وفيه انه اذا صدق عليهما انه قضية واحدة مركبة من قضيتين صدق عليه انه قول مؤلف من قضيتين لزوم عنها لذاتها قول آخر وعدم اطلاق انها قضيتان لا ينفع في دفع الانتقاض والجواب عن التقيض ان المتبادر من قولنا من قضايا ان يكون القضيتان مصرحتين فيه وفي القضية المركبة الجزء الثاني قيد الاول يستفاد منه القضية باعتبار نفي دوام الحكم السابق او ضرورته * قال * واما استثنائي الى آخره قدمه في التقسيم لكون مفهومه وجودياً وكونه يديهي الانتاج بجميع قرائنه واخره في الاحكام اعتماداً على ان الافتراضي لكثرة مباحثه * قال * مذكور فيه بالذكر الاساني في القياس المملفوظ وبالذكر القلي في المعقول * قال * على حرف الاستثناء اعني لكن في التناج الاستثناء ان شاء الله تعالى كفتن واستثنا كردن والباب يدل على تكرار الشيء مرتين او جعله شيئاً متوالياً او متبايناً والاستثناء من قياس الباب وذلك ان ذكره بشئ مرة في الجملة ومرة في التفصيل ففي الناس زيد وعمرو فاذا قلت الا زيدا فقد ذكرت زيدا مرة اخرى ذكرنا ظاهراً انتهى وبهذا ظهر كون لكن حرف استثناء * قال * لافتران الحدود فيه اي الاصغر والاكبر والوسط * قال * لانه لو لم يقيد الى آخره ذكر النتيجة ليس الا ذكر اجزائها المادية لان الهبة ليست بملفوظة لكن ذكرها قد يكون ملتبساً بحال كونها بالفعل وقد يكون ملتبساً بحال كونها بالقوة فلزم بقيد بقوله بالفعل انتقض الحد ان طردا وعكساً قبل ان ذكر بالفعل تأكيدياً لا تقييداً اذا استعمال المذكور في المذكور بالقوة مجاز ليس بشئ لان الذكر ليس بالقوة بل كونه نتيجة بالقوة قال مذكورة فيها بالقوة اي حال كونها حاصلة بالقوة فاندفع ما قيل لاحد ان يناقش في كون ما يحصل به بالقوة ما يذكر به بالقوة اذ حصول

الشيء مع الشيء بالقوة لا يستلزم ذكره مع ذكره بالقوة * قال * والا لكان تقسيم الشيء الى آخره اى ان لا يبطل التقسيم كان ذلك تقسيما للشيء الى نفسه والى غيره وهو باطل لانه يستلزم اندراج الشيء ومباينه تحته ثم الظاهر ان يقال لانه يكون تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره قبل ان يكون تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره لازم للتقسيم على تقدير عدم كون القياس الاستثنائي قياسا فهو لازم لبطلان التقسيم وعدمه فيمكن ان يعارض مع قوله والا لكان تقسيما للشيء الى نفسه والى غيره اى ان لم يبطل التقسيم كان تقسيما للشيء الى نفسه والى غيره بانه ان بطل التقسيم كان تقسيما للشيء الى نفسه والى غيره وفيه نظر لان كونه تقسيما للشيء الى نفسه والى غيره يستلزم كونه باطلا دون العكس * قال * بل استلزامه اوجود القضية الخ اى القضية التي يفيد استلزامه لوجود النهار * قال * النتيجة الخ منشأ هذا السؤال كون النتيجة جزءا المقدمة بمعنى ان النتيجة ونقيضها قضية والمذكور في القياس ليست قضية ولا يكون النتيجة ونقيضها مذكورة فيه ومعنى كونها قضية انها مشتتة لان على النسبة التامة بخلاف جزء المقدمة في قبل ان ذكر الشيء ابقاؤه وهو لا يستدعي التصديق به فالنتيجة او نقيضها مذكور فيه بالفعل الا انه لا يحصل من ذكره التصديق به وهو منسائط كون النتيجة قول آخر مع كونها مذكورة في نفسه بعينها فانه يصح ان يكون شيء عين شيء في الذكر ولا يكون عينه في العلم بهم * قال * وعلى هذا فلا اشكال اصل الكلام فلا اشكال على هذا الا انه لما قدم الجار والمجرور ادخل عليه الواو وليدل على انه متعلق بما بعده وهو شائع في كلامهم وفي بعض النسخ بدون الفاء فاما قيل ادخل الفاء لتزليل قوله على هذا منزلة اذا كان كذلك وهم * قال * البسط اى اقرب الى البساطة لكونها اقل اجزاء من الشرطى او اكثر بسطا واوفر بحثا * قال * القياس الافتراضى الخ فيه تعريض للمصنف بانه ينبغي له ان يقسم الافتراضى ايضا الى الجملى والاتصالى ثم يقول وهو موضوع المطالب او يقول المحكوم عليه والمحكوم به بدل الموضوع والمحمول * قال * فليبدأ على صيغة المضارع مع لام الابتداء ليصح عطف بقول عليه * قال * القول اللازم تمهيد لبيان لفظ المطلوب الوانع في قوله موضوع المطلوب ومعنى قوله يسمى نتيجة بطلاق عليه النتيجة وهو لا يقتضى اختصاص

النتيجة والمطلوب بالقول اللازم من القياس فانه يلزم من الدليل يسمى نتيجة وكذا المطلوب يعرّف ايضا (قوله) كل قياس افتراضى لا بد فيه الخ مقصوده ان القياس مطلقا استثنائيا كان او افتراضيا حليا او شرطيا لا بد فيه من مقدمتين فخط الفائدة في قول الشارح كل قياس حلى لا بد فيه من مقدمتين احديهما الخ هو القيد اعنى قوله احديهما يشتمل على موضوع المطلوب لا قوله من مقدمتين لكن الصواب ترك قوله افتراضى وقوله ايضا الاول على ما لا يخفى (قوله) وذلك لان القياس الخ هذا دليل على اوجوب المقدمتين فلا يرد ان الاشتغال مأخوذ في تعريف القياس فلا حاجة من الاستدلال عليه (قوله) لا بد ان يشتمل الخ لان المطلوب لما كان نظريا لا يكفي فيه تصور الطرفين لا مجردا ولا بانظمام احساس ونحوه بل يحتاج الى ثالث يحصل به العلم بالنسبة التامة التى في المطلوب ولا بد ان يكون لذلك الثالث مناسبة الى مجموع المطلوب بان يكون ملزوما او لازما ينتقل من ثبوت احديهما الى ثبوت الآخر ومن انتفاءه الى انتفاءه او معاندة ينتقل من ثبوت احديهما الى انتفاء الآخر فلا بد حينئذ من مقدمتين احديهما يفيد الملازمة او المعاندة والثانية يتحقق احدا الامرين وانتفاءه او مناسبة الى جزاء المطلوب بالثبوت او السلب اما حليا او انصاليا او عناديا فيحصل المقدمتان من الثبوت او الانتفاء مع تكرر ذلك اشياء سواء كان اجزاء المطلوب مفردا او قضايا وهذا الحصر انما هو بطريق الاستقراء فلا ينافيه جواز ان يكون لزوم المطلوب للقياس لذاته او بواسطة مناسبة سوى هذين الوجهين ولا يرد قياس المساواة لان الكلام في حصر القياس المعرف بما سبق وهو خارج عنه ولا ان قولنا كل (ج) (ب) وكل (ا) (لا ب) يتبع لاشي من (ج) (ا) مع عدم تكرر الاوسط لان انتاجه بواسطة استلزام الكبرى لقولنا لاشي من (ب) وقس على ذلك امثاله ولا ما قيل من ان الدوران والترديد والتقسيم يفيد علة الامر المشترك مع خروجهما عن الوجهين المذكورين لانتفاء اللزوم فيها (قوله) اذا اشرف المطالب الى آخره يريد ان قوله في الاغلب ليس على اطلاقه لان الموضوع في السالبة الكلية مبين للمحمول وفي الموجبة والسالبة الجزئيتين قد يكون اعم منه بل المراد منه في اغلب اشرف المطالب اعنى الموجبة الكلية

انما اطلق الحكم تنبيههما اشرافتهما فكانها كل المطالب (قوله) وان جاز ان يكون الى آخره تنبيه بلفظ الجواز على قلته والا فالواجب ان يكون مساويا له * قال * توسطه الى آخره اي لكونه واسطة بتوسطه الى نسبة احد الطرفين لا آخر او توسط في الذكر والنقل او في الصغرى والكبرى لكونه اعم من الاصغر واخص من الاكبر في الاغلب * قال * لانها ذات الاصغر فهو تسمية بوصف جزئه * قال * واقرن الى آخره قال المحقق انفتازاني التحقيق ان القياس باعتبار ايجاب مقدميه المقترنتين وسلبيهما وكليتهما وجزئيهما يسمى قرينة وضربا وباعتبار الهيئة الحاصلة من كيفية وضع الحد الاوسط عند الاصغر والاكبر من جهة كونه موضوعا ومحمولا يسمى شكلا فقد يتحد الشكل مع اختلاف الضرب وهو ظاهر وقد يكون بانهكس كالوجبتين الكلبيتين من الشكل الاول والثالث (قوله) لمباحثه المتكررة اظاها لمباحثها اي الشرائط الا انه اورد ضمير المذكر الواحد لسبق التعبير عنه بالفصل * قال * على النظم الطبيعي اي الذي تقتضيه الطبيعة المستقيمة * قال * ففي الشكل الاول امر ان قيل قد يتحقق الشرائط ولا ينتج وقد لا يتحقق الشرائط وينتج اما الاول فهو قولنا مورد القسمة علم وكل علم اما ضروري او نظري وقولنا بعض النوع انسان ولا شيء من الانسان بنوع مع كذب نتيجتها والجواب عن الاول ان الصغرى كاذبة لان مورد القسمة مفهوم العلم وهو معلوم لا علم وان اريد من حيث دخوله في الذهن فلان سلم كذب النتيجة وعن الثاني بان الصغرى ليست من القضايا المتعارفة بان يكون المحمول فيها صادقا على افراد الموضوع صدق الكل على جزئياته اذ الحكم ههنا بانحدار المحمول بالموضوع ذهنا وخارجا واما اشائي فهو قولنا لا شيء من الحجر بحجران وبعض الحيوان هو الصهال فانه ينتج لا شيء من الحجر بصهال مع انتفاء الامرين لان سلب شيء عن كل افراد شيء وحصر شيء آخر في بعض المساوئ فيبدل المحصور عن ذلك الكل والجواب ان انتاج المذكور بواسطة خصوصية المادة وكون المحمول محصورا لابعثار هيئة الشكل فانه او بدل الكبرى بقولنا بعض الحيوان جسم كان الحق الايجاب * قال * اما الاول ما ذكره دليل على الاشتراط المذكور واطهوره في الشكل

الاول اوردته ولم يذكر اسباب الا ان اعني الاختلاف مع جريانه فيه لعدم الحاجة اليه بخلاف الاشكال الباقية فان دليلها اللمبي وهو عدم الاندراج خفي فلذا اكتفوا فيها بالدليل الا اني وانما قلنا بحجران الاختلاف فيه عند انتفاء احد الامرين لانا اذا قلنا لا شيء من الحجر بحجران وكل حيوان حساس او جسم كان الحق في الاول السلب وفي الثاني الايجاب واذا قلنا كل انسان حيوان وبعض الحيوان فرس او ناطق كان الحق في الاول السلب وفي الثاني الايجاب * قال * وضروبه النتيجة في شمس العلوم نتجت الناقذ نتجها ونتاجا ونتجها اهلها اذا ولدها التضع يتهدى ولا يتعدى وانتجت الفرس اذا حان نتاجها وقيل انتجت بمعنى نتجت فيما قيل لا يساعد اهل اللغة استعمال النتيجة لان ينتج لم يستعمل الا بجهولا وكذا لا يصح قواهم الضروب النتيجة على صيغة اسم الفاعل لان المستعمل اخرج الناقذ اهلها وهم * قال * الاول من الموجبتين الكلبيتين جعلوا الضرب بين الاولين منجيبين للكلبيتين مع نهما ينتجان للجزئيتين ايضا لان لزومهما بواسطة المقدمة الاجنبية وهي ان لازم اللازم للشيء لازم لذلك الشيء * قال * ونتائج هذه الضروب اي من حيث انها نتائج فيؤول الى انتاجها بينة اي ظاهرة بذات الضروب لا يحتاج الى برهان * قال * والوجود اشرف لترتب الكمالات عليه * قال * لانها اضبط اي اسهل ضبطا بخلاف الجزئيات * قال * ولما كان المق من الاقيسة اي النتيجة فلذا رتب الضروب بحسب النتائج ولم يرتب الاشكال بحسبها لعدم لزوم النتيجة لهما * قال * يحصل الاختلاف الموجب للعقم موجب المقم عدم الاندراج والاختلاف اثره الدال عليه فالاجاب من حيث العلم * قال * مستلزم عدم انتاج الاعم اذ لو انتج الاعم انتج الاخص لان النتيجة حينئذ لازمة للاعم والاعم لازم للاخص فيكون النتيجة لازمة للاخص لان لازم اللازم لازم وكذا يكون النتيجة عكسا لما يلزم من القياس ولا يثنى ذلك كونها لازمة لذات الاخص لان الاعم ليس مقدمة غريبة بان لا يكون لازماله او مخالفا له في الطرفين ولان معنى انتاج الاعم كون النتيجة لازمة له في جميع المواد ومن جعلتها الاخص فلو كان الاعم منتجا كان الاخص منتجا وعدم كون الاخص ضاربا

مغايير الاعم لا يضر في ذلك * قال * ان كانت السالبة من كية لاحاجة الى هذا
التقييد لان الصغرى موجبة كلية فالموضوع موجود ولذا لم يذكر في شرح
المطالع * قال * لتحقيق وجود الموجود الموضوع محققا ومقدرا فيصح فرضه شيئا
معينا * قال * وانما وضعت الخ واما تقديم الاول على الثاني فلشرف الايجاب
وكذا تقدم الثالث على الرابع لكون كبراه موجبة وكذا تقدم الخامس على
السادس لكون كلنا مقدمة موجبة ولظهور كل ذلك لم يترض الشارح له
* قال * اما اذا كانتا سالتين الى آخره بين الاختلاف في السالتين الكليتين
مع عموم المدعى للسالتين الجزئيتين ايضا لان عدم انتاج الاخص مستلزم
لعدم انتاج الاعم * قال * كما مر اي مع عكس النتيجة * قال * فانه يمكن الى آخره
بان يجعل مقدمة الافتراض صغرى لصغرى القياس هكذا كل (د) (ب) وكل
(ب) (ج) ينتج كل (د) (ج) ثم نضم النتيجة الى المقدمة الثانية هكذا كل (د) (ج) (ب)
وكل (د) (ا) او بالعكس لينتج النتيجة المطلوبة * قال * بل الافتراض الى آخره
يعني ان تخصيصهم الافتراض بالجزئيات صحيح في الشكل الثاني والثالث اذ
لا يجري في المقدمة الكلية التي فيها ما واما في الشكل الرابع فيتم في المقدمة الكلية
ايضا واما في الضرب الاول من الثاني اعني كل (ج) (ب) ولا شيء من (اب) فلانا
اذا فرضنا الموضوع (د) يحصل كل (د) (ج) وكل (د) (ب) فاذا جعلناه صغرى
للكبرى هكذا كل (د) (ب) ولا شيء من (اب) يحصل بعينه هيئة الضرب المطلوب
انتاجه وان جعلناه كبرى لکبرى القياس هكذا لا شيء من (اب) كل (د) (ب) يصير
الضرب الثاني منه على انا اذا ضممنا النتيجة الى المقدمة الثانية يحصل الضرب الرابع
من الرابع ونتيجته السالبة جزئية والمطلوب الكلية واما في الضرب الثاني منه
اعني لا شيء من (ج) (ب) وكل (اب) فلانا اذا فرضنا الموضوع (د) يحصل كل (دا)
وكل (د) (ب) فان جعلناه كبرى لصغرى القياس يحصل بعينه هيئة الضرب
المطلوب انتاجه وان جعلناه صغرى لصغرى القياس هكذا كل (د) (ب)
ولا شيء من (ج) (ب) ينتج لا شيء من (د) (ج) نضمه الى كل (دا) يحصل الضرب
الثاني من الشكل الثالث مع ان نتيجته سالبة جزئية والمطلوب الكلية واما في
الضرب الرابع منه اعني بعض (ج) ليس (ب) وكل (اب) فلانا اذا فرضنا موضوع
(د) يحصل كل (دا) وكل (د) (ب) فان جعلناه كبرى لصغرى القياس يصير بعينه
الضرب المطلوب وان جعلناه صغرى لصغرى القياس هكذا كل (د) (ب)

وبعض (ج) ليس (ب) * قال * نعم شرط انتاج الشكل الثاني اعني كلية الكبرى وكذا
في الشكل الثالث واما في الضرب الاول منه اعني كل (ب) (ج) وكل (ب) (ا) فاذا فرضنا
في الصغرى يحصل كل (د) (ب) وكل (د) (ج) نضم المقدمة الاولى الى كبرى
القياس هكذا كل (د) (ب) وكل (ب) (ا) ينتج من الضرب الاول من الشكل الاول
كل (دا) فبعد ضمها الى المقدمة الثانية يحصل هيئة الضرب المطلوب وان فرضنا
في الكبرى يحصل كل (د) (ب) وكل (دا) نضم المقدمة الاولى الى الصغرى يحصل
الضرب الاول من الشكل الاول وينتج نتيجة بعد ضمها الى المقدمة الثانية يحصل
بعينه الضرب المطلوب واما في الضرب الثاني منه اعني كل (ب) (ج) ولا شيء
من (ب) (ا) فان جعلت المقدمة الاولى من مقدمة الافتراض اعني كل (د) (ب)
وكل (د) (ج) صغرى لكبرى القياس هكذا كل (د) (ب) ولا شيء من (ب) (ا) ينتج من
ثاني الاول لا شيء من (د) (ا) فان جعلت النتيجة صغرى للمقدمة الثانية ينعدم شرط
انتاج الثالث اعني ايجاب الصغرى وان جعلت كبرى لكبرى القياس يحصل
الضرب الثالث من الشكل الرابع ينتج السالبة الكلية مع ان المطلوب
الجزئية واما في الضرب الثالث اعني بعض (ب) (ج) وكل (ب) (ا) فاذا فرضنا
الموضوع (د) يحصل كل (د) (ب) وكل (د) (ا) فان جعلناها كبرى للصغرى (د)
يحصل الشكل الرابع وينعدم شرط انتاجه وان جعلناها الصغرى لصغرى
القياس يحصل الشكل الاول وينعدم شرط انتاجه اعني كلية الكبرى واما في
الضرب الخامس اعني كل (ب) (ج) وبعض (ب) (ا) فاذا فرضنا الموضوع (د)
يحصل كل (د) (ب) وكل (د) (ج) وان جعلناها صغرى لكبرى القياس ينعدم شرط
انتاج الشكل الاول فان جعلناها كبرى لكبرى الضرب الخامس اعني بعض
(ب) (ا) (و) لقياس هكذا بعض (ب) (ا) وكل (د) (ب) يحصل الشكل الرابع وينعدم
شرط انتاجه واما في السادس اعني كل (ب) (ج) وبعض (ب) (ا) ليس (ا)
فاذا فرضنا الموضوع (د) يحصل كل (د) (ب) وكل (د) (ج) فان جعلنا المقدمة
لاولى صغرى لكبرى القياس ينعدم شرط انتاج الشكل الاول وان جعلناها كبرى
يحصل الشكل الرابع وينتج بعض (ا) ليس (د) فنضمه الى المقدمة الثانية
يحصل الشكل الاول وينعدم شرط انتاجه ولا يخفى ان بعض الاحتمالات
في غاية الظهور ولذلك ترك الشارح الاشارة اليها وانما ذكرناها احاطة
بجميع الاحتمالات تسهيلا للبدي * قال * فقد تبين في المقدمة الكلية لعل

تخصيصهم الافتراض بالجزئيات لعدم الاعتداد بالشكل الرابع * قال * لا تنزه
تلك النقوض فيها لكون السالبة المستعملة في تلك النقوض بسيطة * قال *
محكوم عليه اي ايجابا او سلبا * قال * والا صغرى ليس مما هو اوسط الخ اي على
تقدير كون الصغرى ممكنة ليس مداولة ان الا صغرى ليس اوسط بالفعل بل
بالامكان فجاز ان لا يكون اوسطيا بالفعل فيلزم استدراك قوله فجاز ان يبقى بالقوة
الى آخره وان يكور تقريره على ما قبله فترى على نفسه على ما وهم * قال *
وكل مركوب زيد فسر بالضرورة لا يقال لو صدق هذه القضية لصدق لاشي
من مركوب زيد بخارج بالضرورة وهي تنعكس الى شي من الخارج بمركوب
زيد دائما فكيف يصدق كل خارج مركوب زيد بالامكان لا نقول امكان
الايجاب لا ينفي دوام السلب نعم لو استلزم الدوام الضرورة كان منافيا له
وبما ذكرنا ظهر انه لو انعكست الضرورية كنفسها بطل القياس المذكور
لتحقق المناقاة بين المقدمتين * قال * فالحكم على المركوب بالفعل لا يعمد
اليه اي تعديا صادقا مطابقا للواقع كما يدل عليه قوله مثلا يصدق فلا يرد ان
تقر به على ما تقدم محل بحث لا رمدار عدم تعديته الحكم عدم جعل الا صغرى
مركوب زيد بالفعل لا على عدم كونه مركوب زيد بالفعل حتى او
لم يكن مركوب زيد بالفعل وجعل الا صغرى كذلك يعمد الحكم اليه * قال *
وكذلك اي مثل حذف اللادوام واللا ضرورة حذفنا الضرورة
المخصوصة ان وجدناها فيها * قال * وان كان فيها قيد اللادوام اي الكلي
والذا قيد بقوله كما اذا كانت احدي الخاصتين واما اللادوام الجزئي فله عدم
انتاجه في كبرى الشكل الاول لا يضم الى النتيجة (قوله) فلا ندرج البين
اي اندراج الا صغرى تحت الاوسط بحسب الجهة لان الكلام فيه فلا يرد
انه حاصل في جميع ضروب الشكل الاول بمجر دكلية الكبرى * قال * فان
الكبرى الى آخره اثبت الاندراج البين بقياس استثنائي استثنائي
فيه عين المقدم فاشج عين التالي ولا يخفى ان القياس المذكور
جار في الوصفيات الاربع فيلزم ان يكون النتيجة فيها كالكبرى
اجاب الشارح في شرح المطالع بانه لا شئ في ان جميع اختلاطات هذا
الشكل ينتج نتيجة تابعة للكبرى الا ان النتيجة اذا كانت الكبرى احدي

الوصفيات الاربع هي ان الا صغرى اكبر مادام اوسطا والاوسط واجب الحذف
من النتيجة ولما حذف الاوسط منها ونظر في جهتها وجدت تابعة للصغرى
بالشرائط المذكورة وان كان الاوسط مستدعي الاكبر بالضرورة الخ هكذا وقع
في شرح المطالع ولا يخفى ركازا كنهه لانه لا يمكن عطفه على قوله ولما كان الاوسط
مستدعي الاكبر لشمواله ولا على قوله فان كان ثبوت الاوسط له دائما الى آخره
وهو ظاهر ولان كون ضرورة ثبوت الاكبر للاصغر بحسب ضرورة ثبوت
الاوسط تحقفا سواء كان الاوسط مستدعي الاكبر بالضرورة او لا والصواب
ما قاله المحقق انتفاذا في من انه لو كان الاوسط مستدعي الاكبر كان ثبوت
الاكبر للاصغر بحسب ثبوت الاوسط من الدوام والتوقيت والضرورة
لان الدائم للدائم للشيء دائم كذلك الشيء وكذا الضروري للضرورة
للشيء ضروري لذلك الشيء ذاتا ووقفا * قال * فلان الصغرى الى آخره
هذا التعليل نقله الشارح في شرح المطالع عن البعض ثم قال وفيه ما فيه
ولعل وجهه ان اللازم منه ان لا ينتج ضم اللادوام الصغرى مع الكبرى لان
لا يكون النتيجة كالصغرى في اعتبار النتيجة الا لا دوام معه فان الاوسط
اذا كان مستدعي الاكبر بنى جهة ثبت الاوسط للاصغر كانت النتيجة مقيدة
بها فلا يتوقف ذلك على انتاج اللادوام السالبة في صغرى الشكل الاول
وعلى صاحب المطالع بان جعل الاكبر على الاوسط وان كان مقيدا بدوامية
الوصف لكن لا يلزم منه ان يكون مقتصرا على وقت ثبوت وصف الاوسط
بل يجوز ان يكون دائما اكل ما ثبت له الاوسط فلا يصدق لادوام الصغرى
كقولنا كل انسان ضاحك لاداما وكل ضاحك حيوان مادام ضاحكا مع
كذب كل انسان حيوان لاداما قال المحقق انتفاذا في ولا يخفى ان هذا
انما يتم على تقدير ان يفسر الوصفية بمادام الوصف لا اجل الوصف
ولا بشرط الوصف * قال * ان فسرت الى آخره ذكر هذا الشق لترويج
الدوال وافادة انها مع الصغرى الدائمة ينتج ضرورة والا فالشرطة
المذكورة في الوجهات ما فيها الضرورة بشرط الوصف والمقصود بيان
الاختلاطات من الوجهات المذكورة سابقا وما قبل فالجواب باختيار
الشق الاول من ان انتاجه للضرورة لا ينفي انتاجه للدائمة لاستلزام

الضرورة الدوام الا انه اختار في بيان انتاج الدوام دون الضرورة ليدخل في ضابطته ان النتيجة كما اصغرى فليس بشئ لانه قال في شرح المطالع (واعلم ان من تمام البرهان على الانتاج بيان عدم لزوم الابدان الدعوى في جهة النتيجة اخص الجهات اللازمة للقياس * قال * فاللازم ليس الا ان الى آخره هذا القدر كاف في اثبات عدم انتاجها مع الصغرى الضرورية ضرورة اذ الضرورية الوصفية ليست ضرورية ذاتية الا انه زاع قوله لكن وصف الاوسط الى آخره ترويحاً للسؤال بانه لا يبقى الضرورة اصلاً فضلاً عن الذاتية * قال * لانا نقول جواب باختصار الشق الثاني واثبات المقدمة المنوعة اعني انتاجها مع الضرورة ضرورة بقياس على هيئة الشكل الاول من المتصلتين * قال * لان المشروطة الخاصة اخص من المشروطة العامة والعرفيتين لم يعتبر خصوصها من المطلقة العامة والمكتنيتين واعتبر خصوص الوقتية منها لا شراً كهذا مع الوقتية في عدم الانعكاس * قال * والوقتية من السبع الباقية من قبيل العطف على معمولي عاملين والمجورور ليس بمقدم والذا وقع في بعض النسخ والوقتية اخص من السبع الباقية وعلى اى تقدير الصواب من الست الباقية او اخص السبع الباقية لان المفضل لا يكون داخل في المنضل عليه من انضمامية ويكون داخل في المفضل عليه بالاضافة على ما صرح في الرضى * قال * لجواز ان يكون الى آخره بناء على ان الدوام لا يستلزم الضرورة والالامتنع ثبوته بالامكان وكذا قوله فيما سبأني لجواز ان يكون المساوب عن الشئ بالامكان ثابتاً له دائماً * قال * لما ذكرنا من اتفاقهما في الكيف * قال * لان قيد الوجود الى آخره اى في المقدمتين مطلقان ان كانتا مفيدتين بالدوام او ممكنتان ان كانتا مقيدتين بالضرورة او مطلقة وممكنة ان كانتا مختلفتين * قال * ان الدوام لا يصدق على الصغرى تخصيص الصغرى بالذكر لان الكلام في حذف الضرورة منه والا فلقدر عدم صدق الدوام على شئ من المقدمتين واذا كان الاختلاطات المذكورات اخص الاختلاطات فلا يرد اخص الاختلاطات المشروطة مع الضرورية والوقتية مع الضرورية (قوله) وتفصيله تطلب من شرح المطالع (واعلم ان الصغرى الضرورية او الدائمة مع العمليات الخمس اعني الوقتيتين والوجوديتين

والمطلقة العامة ينتج مع ما ذكرناه من النتيجة وهو ما يتبع الكبرى بحسب الجهة حينية لا دائماً في الثلاثة الاول ولا ضرورة في الرابعة وحينية مطلقة في الاخيرة فانه اذا صدق كل (ج) (ب) دائماً وكل (ج) (ا) بالاطلاق العام ينتج بعض (ب) (ا) حين هو (ب) اذ لابد من اجتماع وصف الاصغر والا كبر حيناً ما لا تصاف الاوسط بالاصغر دائماً وتصافه بالا كبر بالفعل وكذا لو كان بدل الكبرى لاشئ من (ج) (ا) ينتج بعض (ب) ليس (ا) حين هو (ب) لانه لابد من عدم اجتماع الوصفين في الاوسط وقتاً ما انتهى ومقصوده الاعتراض على القوم بانهم قالوا النتيجة فيها كالكبرى وليس كذلك لان النتيجة لابد ان يكون اخص قضية بلزم القياس وفيما نحن فيه ليس كذلك فانه كما يلزمها ما ذكره يلزمها الاخص من ذلك قال الشارح في شرح المطالع (واعلم ان من تمام البرهان على انتاج بيان عدم لزوم الزائد لان الدعوى في جهة النتيجة اخص الجهات اللازمة للقياس على ما سمعت وبما ذكرنا ظهر فساد ما قيل ان ما في شرح المطالع موافق لما في هذا الشرح فانه مبنى على ان يكون نتيجتها كالكبرى لا ينافي كون نتيجتها انقضايها المذكورة * قال * انما يتم اوتبين فيها امتناع الابطال الى آخره قال المحقق التفازاني والقوم اعتمدوا على ان كل ضرب اشتمل على سلب فتيجته سالبة فاذا اتى بصورة امتناع السلب فقد يتم المطلوب وللخصم ان يقول لم لا يجوز ان يكون النتيجة ممكنة موجبة والشئ كثيراً ما يستنتج الموجبة من السواب وبالعكس والاستدلال بان النتيجة تتبع اخص المقدمتين باطل لان هذه القاعدة انما تثبت باستقراء الجزئيات فلو اثبت شئ من الجزئيات بها كان دوراً لتدقيق ثبوت القاعدة على ثبوت ذلك الجزئى وبالعكس * قال * قد علم في فصل القياس حيث بين ان المتأخرين اشتروا كون السالبة في الضروب الثلاثة احدى الخاصتين وكان الاولى على هذا ان يترك اشتراط كون الصغرى اش من احدى الخاصتين الا انه انما ذكره لبيان اشتراط كون كبراه مما يصدق عليه العرفى العام كما يظهر من ملاحظة دأبله واما ما قيل في وجه عدم الذكر من انه يعلم بمذكور في الثامن كما يشعر به قوله ومن ههنا يظهر الى آخره فليس بشئ لانه لم يذكر في المتن دليل اشتراطه في الثامن حتى يظهر منه اشتراطه في السبع * قال * الفصل الثالث في الافتراضات الى آخره كان للعمليات فطريات ونظريات

كذلك الشرطيات قد تكون قطرية كقولنا كلما كانت الشمس طالعة كان
النهار موجودا وقد تكون نظرية كقولنا كلما وجد الممكن وجد واجب الوجود
فست الحاجة الى معرفة الاقضية الشرطية الافتراضية لاسيما في الهندسية
المشتملة عليها كتاب اقليدس وبسبب ان ارسطو لم يورد هذا الباب في التعليم
زعم بعضهم انه لا حاجة اليه لان معرفة الافتراضية الجمالية يغني عن ذكرها
وليس بشيء لما بين احكامها من الاختلافات الواضحة * قال * سواء تركب
الى آخره اما تسمية الاول فظاهر واما تسمية الثاني فتسمية الكل باسم الجزء
الاعظم * قال * القسم الاول الى آخره جعل هذا قسما اوليا لان
اطلاق الشرطية على المتصلة حقيقة وعلى المنفصلة مجازا * قال * وهو
غير معتبر الى آخره اي وما يتركب من المتصلات قسما ثانيا لاشتماله على
الشرطيات الصرفة وما يتركب من المتصلة والجمالية ثالثا لاشتماله على المتصلة
* قال * بحسب تركيب السالبة بل بحسب كونها من الخاصتين ولم يتعرض له
لكفاية التركيب في عدم تحقق الضروب الثلاثة فيها * قال * وصدق منع الخلو
عليها مساويا كانتا مانعتي الخلو او حقيقتين متفقتين او مختلفتين * قال * فانه
لما كانت المقدمتان مانعتي الخلو بالمعنى الاعم اشتمل الحقيقة ايضا * قال *
ويعقد فيه الاشكال الاربعة مثال الشكل الاول مامر ومثال الشكل الثاني
قولنا دائما اما كل (ا) (ب) او كل (ج) (د) ودائما اما لشيء من (هـ) (د)
وكل (و) (ز) يتبع دائما اما كل (ا) (ب) او لشيء من (ج) (هـ) او كل
(و) (ز) ومثال الشكل الثالث قولنا دائما اما كل (ا) (ب) او كل (ج) (د)
ودائما اما كل (ج) (هـ) او كل (و) (ز) يتبع دائما اما كل (ا) (ب) او بعض
(د) (هـ) او كل (و) (ز) ومثال الشكل الرابع قولنا دائما اما كل (ب) (و) كل (ج)
(د) ودائما اما كل (هـ) (ج) او كل (و) (ز) يتبع دائما اما كل (ا) (ب) او بعض
(د) (هـ) او كل (و) (ز) * قال * ما يتركب من الجمالية والمنفصلة واقسامه
اربعة لان الجمالية اما ان تكون صغرى او كبرى واما ما كان فالمتشترك بها اما
مقدم المنفصلة او تاليها فالاول كقولنا كل (ا) (ب) وكلما كان كل (ب) (ج) فكل
(د) (هـ) والثاني كقولنا كل (ا) (ب) وكل ما كان كل (ج) (ز) فكل (هـ) (ب)
والثالث كقولنا كلما كان (ا) (ب) (ج) (د) وكل (ب) (هـ) والرابع وهو المطبوع
ما ذكره الشارح * قال * ويعقد فيه الاشكال فالاول كما مر والثاني كقولنا كلما
كان () (ب) (ج) (د) ولا شيء من (هـ) (د) واشتات كقولنا كلما كان (ا) (ب)

(فد) (ج) ولا شيء من (د) (هـ) ورابع كقولنا كلما كان (ا) (ب) (فد) (ج)
وكل (هـ) (د) * قال * لجواز كونها اكثر من اجزاء الانفصال وانما اهمه
المصنف لبعده عن الطبع وهو ان يكون الجمليات بعدد اجزاء الانفصال
ولا يكون كل واحد من الجمليات مشاركا لجزء من اجزاء الانفصال * قال * من
الشكل الثالث هكذا كلما تحقق نقض الاوسط تحقق الطرف الاول من النتيجة
اعني ايس (ا) (ب) وكلما تحقق نقض الاوسط تحقق الطرف الآخر اعني (هـ)
(ز) يتبع فديكون اذا تحقق الطرف الاول تحقق الطرف الثاني مثلا كلما لم يكن
(ج) (د) لم يكن (ا) (ب) وكلما لم يكن (ج) (د) (فد) (ز) يتبع فديكون اذا لم يكن
(ا) (ب) (فد) (ز) * قال * لار العلم بصدق الاتفاقية الى آخره اي المتصلة
موقوف على العلم بصدق احد طرفيها اي التمسالي لانه لا بد فيها سواء كانت
عامة او خاصة من صدق التالي واذا اكتفي به فلو استفيد منها العلم بصدق
احدى الطرفين اعني التالي لانه لا يمكن استفادة صدق المقدم في الاستثنائي
المتصل مطلقا بل لم الدور وهذا التوجيه هو الموافق لما في الشرح المطالع حيث
قال لان العلم بصدق الاتفاقية مستفاد من العلم بصدق التالي فلو استفيد العلم
منها لزم الدور وحيث يكون التعرض للكذب في جميع موارد الثلاثة استطراديا
وانما لم يتعرض لبيان عدم انتاج الرفع لان الاتفاقية المنفصلة لا يمكن انتاج
الرفع منها لان صدق التالي متعين فيها وكذا انعدام انتاج المنفصلة الاتفاقية
لظهور حالها باقيا على المتصلة بان يقال صدق المنفصلة الاتفاقية
موقوف على صدق احد طرفيها ان كانت مانعة الجمع او كذبه ان كانت مانعة
الخلو فلو استفيد العلم بصدق احد طرفيها او كذبه منها لزم الدور والمناقشة
بان المعلوم سابقا صدق احد الطرفين لاعلى التعيين والمستفاد صدقه على
التعيين مدفوعة لان العلم بصدق احد الطرفين على التعيين لازم في الاتفاقية
المنفصلة ولك ان تقول في توجيه عبارة الشارح ان العلم بصدق الاتفاقية منفصلة
كانت او منفصلة موقوف على العلم بصدق احد طرفيها اعني التمسالي
في الاتفاقية المنفصلة وبصدق احد طرفيها مطلقة في المنفصلة
الاتفاقية المانعة الجمع او كذبه في المنفصلة الاتفاقية المانعة الخلو وعلى صدقه
وكذبه معاني الحقيقة فكلمة اوفي قوله او كذبه لمنع الخلو فلو استفيد العلم

بصدق احدا الطرفين اعني انما في المتصلة او مطلقة الفاصلة المانعة
الجمع والكذب في مانعة الخلو لزم الدور وكون ذكر قوله او كذبها فقط
استطرد اذ لا دخل لكذب الاتفاقية في الانتاج وعلى كلا التوجيهين
يندفع ما اورده المحقق التفاسري من ان تقرير الشارح في غاية الفساد لانه
جمل كلام من الموقوف والموقوف عليه العلم بصدق احدا الطرفين او كذبه
وجاز ان يكون الطرف الموقوف غير الطرف الموقوف عليه فلا يلزم الدور
فتدبر * قال * او كاية الاستثناء رددين الامرين على طبق المتن وذكر
اتحاد وقت الاتصال والانفصال والاستثناء بقوله اللهم الا اذا كان الخ اشارة
الى قلته وندرته كما ذكر كليهما في شرح المطالع للفظ اللهم اشارة الى قنيتها
بالنسبة الى كاية الشرطية فلذا لم يقل وثالثها احد الامور الثمينة * قال *
والمراد بكاية الاستثناء سواء كان حالية كما اذا كانت الشرطية مركبتين
من حليتين او شرطية بان يترك من شرطيتين او من شرطية وحالية
عموم الزمان والوضع دون عموم افراد بقرينة ان الاستثناء جزء
من الشرطية وكايتهمما بعموم الزمان والوضع * قال * من الشكل
الثالث بان يقال كلما كان الواجب وجزء موجودين كان الواجب موجودا
وكما كان الواجب والجزء موجودين كان الجزء موجودا لنج القضية
المذكورة وقد سمعت منا تحقيق انتاج هذا الدليل وعدمه بما لا مزيد عليه
في بيان قول السيد قدس سره وههنا نكتة * قال * وليس بواقع اصلا
لامتناع وجود الجزء الذي لا يتجزى عندهم * قال * فلا يلزم من وجوده
اي من حيث هيئة وان استلزمه بواسطة خصوصية مادة المساواة
* قال * المصنف في لواحق القياس عدوا القياس المركب من لواحق
القياس لان المركب فرع البسيط وتابعة والاستقراء التمثيل اعلم افادتهما
اليتين (قوله) فيكون هناك قياسات الخ في النظر الى نتائجها اقبسة
وبالنظر الى المطوب قياس واحد * قال * وعموم مركب من قياسين الخ فهو
قسم القياس المركب وعده من الواحق بانفراده بواسطة خصوصية
كونه خلفا (قوله) احدهما اقتراني لما كان القياس محصرا في الاقتراني
والاستثنائي وجب رده هذا القياس وتخليه الى ذلك وقد وقع اختلاف عظيم
فيما الذي استقر رأي الشيخ عليه انه مركب من اقتراني واستثنائي * قال *

من متصلة وحالية الى آخرة في شرح المطالع ويكون ابدا من قياسين
احدهما اقتراني مركب من متصلتين احدهما من الملازمة بين المطلوب
الموضوع على انه ليس يحقق ونقيض المطاوب وهذا الملازمة بينة بذاتها
والاخرى الملازمة بين نقيض مطلوب الموضوع على انه حق وبين امر
محال وهذه الملازمة ربما يحتاج الى البيان فينتج متصلة من المطاوب على انه
ليس بحق ومن الامر المحال وانابهما استثنائي مشتمل على متصلة لزومية
وهي نتيجة ذلك الاقتراني واستثناء نقيض التالي ينتج نقيض المقدم فيلزم
تحقق المطاوب تلخيصه او لم يتحقق المطاوب التحقق نقيضة ولو تحقق
نقيضه لتحقق محال كان المحال ليس بتحقيق فنقيض المطاوب ليس بتحقيق
فالمطابوب محقق انتهى وههنا اعتبر تركيب الاقتراني من متصلة وحالية
من المقدمة في نفس الامر قطعا لطول المسافة كما يظهر من المثال المذكور
في الشرح * قال * الاستقراء الذي عده من الواحق فلا يرد ان اقوم صرحوا
بانقسام الاستقراء الى تام وهو قياس المقسم والناقص وهو الاستقراء المتعارف
المفهوم من اطلاق لفظ الاستقراء * قال * هو الحكم على كلي الخ فيه تسامح
لان الاستقراء حجة موصلة الى التصديق الذي هو الحكم الكلي لانفسه
فهو تعريف بالغاية المعترية عليه كما ان قولهم هو تفصح امور جزئية الحكم
بحكمهما على امر يشتمل على تلك الجزئيات تعريف له بالسبب وحقيقته
معلومات تصديقية تحصل من تتبع الجزئيات يستلزم معلوما تصديقية مطلقا
بيكلي يشتملها * قال * اوجوده في اكثر جزئياته اي في نفس الامر
لا عند المستقري والالما افاد الحكم على الكلي * قال * لانه لو كان موجودا
بعني ان الاصل ان يكون القبول في التعريفات للاحتراز فيكون قيد الاكثر
الاحتراز عن الجميع فلا يرد ما اورده المحقق التفاسري من ان الحكم اذا وجد
في جميع الجزئيات فقد وجد في اكثرها ضرورة * قال * موجودا في
جميع جزئياته الى آخرة في نفس الامر كما هو عند المستقري لم يكن استقراء
اي ناقصا معدودا من الواحق القياس بل قياسا مقسما في الحقيقة وان لم يكن
في صورة القياس كما ان الاستقراء الناقص اذا اورد على سبيل رد الموضوع
بين الجزئيات يكون في صورة القياس المقسم وليس بذلك حقيقة فلا يرد
ما قيل انه انما يكون قياسا مقسما لو كان نحصيل الحكم الكلي بتزديد الموضوع
بين الجزئيات والحكم على كل واحد بالاكثر اما لو كان بمجرد الحكم على كل
واحد كما في صورة تتبع الاكثر فلا تفتاوت بين الاكثر والجميع وتحقيقة ما ذكره

قدس سره في حاشية شرح التجديد لا بد في الاستقراء من حصر الكل في جزئياته
ثم اجراء حكم واحد على تلك الجزئيات ايتعدى ذلك الحكم الى ذلك الكل
فان كان ذلك الحصر قطعا بان يتحقق ان ليس له جزء آخر كان ذلك
الاستقراء تاما وقياسا مقصدا فان كان ثبوت ذلك الحكم لتلك الجزئيات
قطعا ايضا افاد الجزم بالقضية الكلية وان كان ظنا افاد الظن بها وان كان
ذلك الحصر ادعائيا بان يكون هناك جزئ آخر لم يذكر وام يستقر حاله لكنه
ادعى بحسب الظاهر ان جزئياته ما ذكر فقط افاد ظنا بالقضية الكلية
اذا الفرد الواحد ملحق بالاعم الاغلب في غالب الظن ولم يفد بيقيننا لجواز
المخالفة انتهى وهو تحقيق نفيس يفيد الفرق الجلي بين القياس المفسم
والاستقراء الناقص والشك الذي عرض لبعض الناظرين من انه لا يجب
ادعاء الحصر في الاستقراء الناقص كما يشهد به ارجوع الى الوجدان
فدفع بانه ان اراد به عدم التصريح به فسلم وان اراد عدمه صريحنا وضمنا
فمنوع فانه كيف يتعدى الحكم الى الكل بدون الحصر * قال * التمثيل
ثبات حكم في جزئ الخفية ايضا قساح يعرف الشيء باثره المترتب عليه وحقيقته
معلومات تصدق بيقين ثبات حكم في جزئ اثبوت في آخر لا حل معنى مشترك
بينهما مؤثر في ذلك الحكم والمراد بالجزئ الجزئ الاضافي للمعنى المشترك بل
ما يشمله المعنى المشترك سواء كان محمولا عليه اولا وما في شرح المواقف
من ان الاستدلال اما بالاستشمال او بالاستلزام والاول اما باشتمال الدليل
على المدلول او بالعكس او باشتمال امر ثالث عليها والظاهر ان يقال اثبات
حكم لامر اثبوت في آخر علة مشتركة بينهما * قال * والمشارك علة لكونه
مؤثرا في الحكم وجامعا لجمعه الاصل والفرع في الحكم * قال * واثبتوا
علية المشترك الى آخره خص اثبات العلة بهما لكنهما اشهر الوجوه
المثبتة للعلية * قال * احدهما الدوران وقد يعبر عنه بالتردد والعكس
اي الاستلزام وجودا وعدما * قال * السبر والتقسيم قال في القاموس
السبر امتحان غور الجرح وغيره والمراد امتحان اوصاف في الاصل اثباتها
بصلح العلية الحكم * قال * اما الدوران الى آخره يعني ان الدوران لازم
اعم من العلية فلا يلزم كون المدار علة للحكم حتى يستلزم وجوده في الفرع
وجود الحكم فيه * قال * مع تسليم صحة الحصر بان يكون مرددا بين النفي
والاثبات * قال * لجواز ان يكون الى آخره بهذا ظاهرا التمثيل لا يكون
مفيدا لليقين الا اذا ثبت علية الجامع وعدم كون خصوصية الاصل شرطا

او خصوصية الفرع قطعا لكن تحصيل العلم بهذه الامور صعب جدا فلذا
لم يقسموا التمثيل الى ما يفيد اليقين والى ما يفيد الظن كما قسموا الاستقراء
* قال * يجب عليه النظر في موادها الى آخره اي النظر في القضايا من حيث
ذاتها مع قطع النظر عن تركيبها بهيئة مخصوصة فالبحث عن اشتراط
الشرائط في الصغرى والكبرى بحسب الكمية او الكيفية او الجهة ليس نظرا
في مواد الاقضية لكونها مختصة بهيئة مخصوصة * قال * واليقين هو
اعتقاد الخ حقيقة اليقين اعتقاد بسيط وهو الاعتقاد الجازم المطابق الثابت
الا انه اذا لوحظ تفصيلا يرجع الى اعتقادين فان الجزم تفصيله اعتقاد انه
لا يكون الا كذا * قال * انه لا يمكن ان يكون الا كذا اي لا يجوز العقل
نقيضه لانه لا يمكن في نفس الامر الا ذلك الاعتقاد والا لزم انحصار اليقين
في القضايا الضرورية * قال * لان الحاكم الى آخره هذا وجه ضبط
الاقسام الستة وليس دليلا عقليا لانحصارها كما لا يخفى * قال * اما العقل
اي بدون استعانة من الحس * قال * او الحس معنى كونه حاكما انه
لا يتوقف حكم العقل بعد الاحساس على امر آخر فيكانه الحاكم بخلاف ما
اذا كان الحاكم مر كبا فانه حينئذ يتوقف الحكم على انضمام قياس خفي
* قال * بمجرد تصور الطرفين سواء كانا بهيئين كالمثال المذكور او نظريين
نحو الممكن يحتاج في وجوده الى مرجع وقد يتوقف العقل في الحكم الاولى
بعد تصور الاطراف اما نقصان الغرزة كاللصبيان والبله واما لتدليس
الفطرة بالاعتقاد المضادة الاوليات كما يكون لبعض العوام والجهال * قال *
الكل اعظم من الجزء اي الكل المقداري اعظم في المقدار من الجزء المنهاري
(قوله) اذ لا تغيب الى آخره اي يكون تصور اطرافها ملزومة لقياس
يوحب الحكم فيها وهي قرينة من الاوليات * قال * لم تكن تلك القضايا مبادى
او لا ضرورة احتياجها الى تحصيل قياس يثبتها وفيه به يجوز ان يحصل للذهن
مرتبيا فيكون مبادى اول والجواب انه حينئذ يكون من الحدسيات والمفروض
انه ليس من الاقسام الباقية * قال * فان من تصور الاربعة وهو
ما يتركب من اربع وحدات والزوج وهو كون العدد مشتملا على عددين
لا يفضل احدهما على الآخر وهو غير الانقسام ولذا اذا تردد الذهن
في فردية عدد زوجيته قسمه فان انقسم بمساويين حكم بانه زوج والا حكم
بانه فرد فسا قبل ان الزوجية هو الانقسام بمساويين وهم * قال * فهي
المشاهدات سواء كانت جزئية كقوائم النار حارة او كلية نحو كل نار

حارة فان الاحساس بالجزئيات الكثيرة تعد النفس لقبول الحكم الكلي والفرق بينه وبين الاستقراء ان الاستقراء يحتاج فيه الى حصر الجزئيات اما حقيقة ايرادها كما مر * قال * ان كان من الحواس الباطنة الى آخرة اختلف في ان هذه القوة ماذا هي من احدى القوى المدركة المشهورة او من غيرها قال الامام كلا القولين محتمل ثم انه اذا كانت احديهما فالظاهر انها الوهم فالعاشي الجزئية الجسمانية التي يكون ادراكها محصورا انفسها تسمى وجدانيات والتي ادراكها بمثلها تسمى وهميات كذا افاده بعض الفضلاء في تعليقاته على شرح مختصر الاصول والشارح اطلق الوجدانيات ههنا على ما يشمل القسمين فلذا لم يذكر الوهميات قسما سابعا من الضروريات ومن الوجدانيات ما يجده بنفوسنا لا بالآلاتنا كمشورتنا بذواتنا وبافعال ذواتنا * قال * بواسطة السمع الى آخرة ولا بد مع ذلك من انضمام قياس حقي وهو انه خبر قوم يستحيل تواطئهم على الكذب وكل خبر كذلك فدلولة واقع الان العلم بهذا القياس حاصل بالضرورة ولذا يفيد المتواتر العلم للبله والصبيان بخلاف خبر الرسول فانه يفيد العلم النظري لاحتياجه الى قياس فكري ويشترط في المتواتر ان تكون مستندا الى الحس فيكون الحاصل من التواتر علما جزئيا من شأنه ان يحصل بالاحساس ولامه ترك هذا القيد لان استحالة العقل تواطئهم على الكذب لا يكون الا في المحسوس * قال * فهي المجربات ولا بد فيها من انضمام قياس حقي وهو الوقوع المكرر على نهج واحد دائما او كثيرا لا يكون اتفاقا بل لبدله من سبب وان لم يعرف ماهية ذلك السبب واذا علم حصول السبب علم حصول المسبب قطعا * قال * وان لم يتجسس الى تكرار الى آخرة هذا يخالف لما في شرح الموافف من انه لا بد في الحدسيات من تكرار المشاهدات ومقارنة القياس الحقي كافي المجربات والفرق بينهما ان السبب في المجربات معلوم السببية مجهول الماهية فلذا كان القياس المتعارف لها قياسا واحدا وهو انه لو لم يكن له لمة لم يكن دائما واكثرها وان السبب في الحدسيات معلوم السببية والماهية فلذا كانت المقارن لها اقيسة مختلفة بحسب اختلاف العلل في ماهياتها انتهى والحق ان الحدسيات لا يحتاج الى المشاهدة فضلا عن تكررها فان المطالب العقلية قد يكون حدسية والامر حينئذ حقي بعد ان تعرف بها ما هو المراد * قال * من حركتين حركة تحصيل المبادئ وحركة لترتيبها * قال * اذ لا حركة فيها اي لا يلزم فيه حركة من الحركتين لجواز ان تتجسس المبادئ

والمطلوب مع ما في الذهن من غير تقدم شوق وطاب * قال * وحقيقته ان تتجسس المبادئ الى آخرة يعني ان انتفاء الحركة الثانية لازم في الحدس سواء وجرت الحركة الاولى ام لا والمجربات وكذا المتواترات الا انه لم يذكرها لانها لا تفيد الاحكام جزئيا من شأنه ان يحصل بالاحساس فهي لا تستعمل في العلوم * قال * في عبارة مساهلة باقامة اصل اليقينيات مقامها * قال * علة النسبة الاكبر الى الاصغر في الذهن اي علة للتصديق بثبوت الاكبر للاصغر * قال * لانه يعطى الملية في الذهن والخارج معنى اعطاء الملية في الذهن اعطاء السبب في التصديق ومعنى اعطاء الملية في الخارج اعطاء سبب الحكم في الوجود الخارج على ما في شرح المطالع فهو يعطى الملية على الاطلاق فيكون كاملا في افادتها فذلك تسمى برهانها بالمباقة تدفع ما قيل ان ذكر اعطاء الملية في الذهن مستدرك لا شراكه بين البرهانين * قال * لانه يفيدانية النسبة في الخارج اي تحقق النسبة بين الاصغر والاكبر في خارج الذهن دون لميتها اي في الخارج * قال * وهي قضايا يعترف بها جميع الناس لم يرد بالناس الاستغراق الحقي اذ لا قضية يعترف بها جميع افراد الانسان بل العرفي اي من في قرن او اقليم او بلدة او صناعة او غير ذلك فلا بد من اعتبار قيد الحثية اي يحكم بها العقل لاجل اعتراف الناس بالخروج الاوليات او تفيد القضايا بغير يقينية بقربة المقسم والقول بانه يجوز ان يكون بعض القضايا من الاوليات باعتبار ومن المشهورات باعتبارها في جعل كل واحد منهما قسما للمقابلين اي اليقينية وغيرها فانه لا يمكن ان يكون قضية يقينية باعتبار غير يقينية باعتبار آخر اذ لا يجتمع اليقين بغيره وبهذا ظهر فساد ما قيل الجدل قياس مؤلف من قضايا مشهورة او مسلمة وان كانت في الواقع يقينية او اولية على انه يستلزم تداخل الصناعات الخمس * قال * والغرض منه الزم الخصم اي اسكاته فان الجدلي قد يكون مجيبا حافظا للرأى وغاية سعيه ان لا يصير ملزما وقد يكون سائلا معترضا هاديا بوضع ما وغاية سعيه ان يلزم الخصم قال ابو مخنف في معتقديه فلا بد ههنا ايضا من اعتبار الحثية او التفيد بغير يقينية لئلا يرد ان المأخوذ من معتقديه قد يكون يقينيا فلا يصح قوله والقياس المركب من المقبولات يسمى خطابة * قال * كالانبياء عليهم الصلاة والسلام الصواب تركه لان القضايا المأخوذة من الانبياء قضايا يقينية نظرية مستفادة من قياس برهاني وهو انه خبر من ثبت صدقه بالمعجزات وكل خبر شأنه هذا فهو صادق ولامه اراد

اخبارهم في غير الاحكام التباينة فان كذبهم فيه جائز عقلا مع عدم وقوعه
 نقلا على ما بين في محله * قال * يحكم بها العقل حكما راجحا اي سبب الحكم بها
 هو الرجح فخرج المشهورات والمسلات والمقبولات ويدخل التجهيزات
 والتواترات والحدسيات الغير الواصلة حد الجزم ثم انهم خصوا الجدل
 والخطابة بالقياس لانهم لا يجهنون الا عنه والافهم ما قد يكونان استقرارا وتمثيلا
 * قال * وانعرض منها رغب الناس الى آخره اي انعرض من الخطابة لتحصيل
 احكام ينفع الناس او يضرمهم ليرغبون في الاتيان منها او يخفرو عنها فيتم لهم
 امر المعاش والمعاد * قال * يتخيل بها اي يقع تلك القضايا في الخيال اي اثر
 النفس بالقبض او البسط الموجبين للنفرة او الرغبة وذلك لان النفس اطوع
 للتخيل من التصديق لانه اغرب والذول لا تقاوم به سواء كانت مسلمة او غير
 مسلمة صادقة او كاذبة واسباب التخيل كثيرة بعضها متعلق باللفظ وبعضها
 بالمعنى وبعضها بغير ذلك * قال * العسل مرة مهوعة اما بضم الميم ضد الحلو
 وبالكسر الصفراء والتهويع في كذا في التاج وبهض النسخ مقبأة
 بصيغة اسم الفاعل او المفعول * قال * والغرض منه الخ يعني ان الشاعر يورد
 المقدمات الخيلات على هيئة القياس المنتج للنتيجة لكنها غير مقصودة منها
 بالذات وانما المقصود منه الترغيب والترهيب فهما بمنزلة النتيجة له * قال *
 على وزن لطيف قال المحقق التفتازاني الوزن هيئة تابعة لنظام ترتيب الحركات
 والسكنات وتناسبها في العدد والمقدار بحيث يجد النفس من ادراكها الذة
 مخصوصة يقال لها الذوق والانشاء شعر خواندن * قال * انما قيدنا
 الامور بالغير المحسوس مع ان الكاذب للوهم لا يكون الا فيها فقيد الكاذبة من
 عنها للإشارة الى ان حكم الوهم في الامور المحسوسة ليس بكاذب * قال *
 قوة جسمانية اي حالة في الجسم وهو اخر البطن الاوسط من الدماغ * قال *
 يدرك الجزئيات المنزعة الخ دون الكليات والجزئيات المنزعة من غير
 المحسوسات * قال * فان الحس والوهم الى آخره دلائل لما يفهم من قوله فان حكم
 على غير المحسوسات باحكامها وهي ان يحكم على غير المحسوسات مع كونها
 تابعة للحس ولفظ سبقه بالباء الموحدة من السابق بمعنى يبدش كفرقت بمعنى انها
 حصلت للنفس ووصلا اي قبل العقل وهي مجذبة اليها مسخرة لهما فلذا
 نطبعها في الاحكام في غير مدركاتهما وفي بعضها بالباء المنقوطة يتقطعتين
 من تحت بصيغة المجهول من السوق بمعنى رائدن والمأل واحد نكص من حد
 ضرب من النكوص بمعنى بر كستن والفسطة مشتقة من سوف وهي الحكمة

او من اسطاء وهو التليس ومعناه الحكمة الموهمة * قال * المغالطة الى آخره
 المغالطة اعم من السفطة الشمولها القياس الفاسد الصورة فذكرها ههنا
 استطرادى لان الخاتمة في بيان مواد الاقبة * قال * لا يكون على هيئة
 منتجة يكون شبهة لها ولذا يقع الغلط * قال * وهو المصادرة على المطاوب
 في الصراخ چون كسي بمال او فروختن يقال صادرت على كذا * قال *
 كاخذ الذهنيات اي الامور الذهنية مكان الامور الخارجية فان الحدوث
 امر ذهني اخذ مكان الخارجي فتحكم عليه بالحدوث اذ الحادث هو الموجود
 الخارجي المسبوق بالعدم * قال * الجوهر موجود في الذهن فان الجوهر
 هو الموجود في الخارج والوجود في الذهن صورته فقد اخذ الخارجي مكان
 الذهني * قال * وفي اخذ وضع الطبيعة الى آخره اجيب بانه ان اعتبر
 تلك القضية طبيعة كان الفساد من جهة الصورة وان اعتبر كابة او وقوعها
 كبرى كانت كاذبة والفساد من جهة المادة ولاجل الاعتبارين عده
 المصنف ههنا من فساد المادة وفي الجامع الحقائق من فساد الصورة * قال *
 فهو وفسطائي اي منسوب الى الحكمة الموهمة بانه يروجها والمشاغبة
 بايكديكر شور بكين * قال * اما امر واحد اما مطلقا كالمعد او مقيدا
 كالجسم من حيث الحركة والسكون للطبيعي * قال * فلا بد من اشتراكها
 في امر يلاحظ الى آخره بان يبحث من الموارض التي يلحق الموضوع
 باعتبار ذلك الامر المشترك ولا يبحث عما لا يعرضه باعتباره * قال * يتوقف
 عليها اي على نوعها مسائل العلم اي التصديق بها اذ لا يتوقف المسئلة
 على دلائل مخصوص * قال * فهي حدود الموضوعات اي ما يصدق
 عليه موضوع العلم لا مفهوم الموضوع ولذا اختار صيغة الجمع كالجسم
 الطبيعي واجزائها كالهولي والصورة وجزئياتها كالجسم البسيط
 واعراضها الذاتية كالحركة للجسم الطبيعي وخلصته تصورات اطراف
 المسائل على وجه هو مناط الحكم * قال * سميت مصادرات لانه يصدر
 بها المسائل التي يتوقف عليها * قال * كقولنا ان فعل الى آخره
 عده المحقق التفتازاني من الاصول الموضوعية وهو ان ظاهر اذ لا فرق بين هذا
 وبين قولنا ان نصل بين كل نقطتين في قبول المتعلم لهما بحسن الظن واورد
 مثال المصادرة قول اقليدس اذا وقع خط على خطين وكانت الزاويتان
 الداخلتان اقل من قائمتين فان الخطين اذا خرجتا تلك الجهة التقيا لكن
 المقدمة الواحدة قد يكون اصلا موضوعا عند شخص مصادرة عند آخر

فيجوز ان يختلف ذلك القول عند الشارح المحقق * قال * ان التصديق
 بوجود الموضوع في الظرف الذي اعتبر عروض العوارض الذاتية له ذهنا
 او خارجا (قوله) قد صرح في الشفاء حيث قال ووضع وجوده من جملة
 مبادئ الصناعات التي يسمى اصولا موضوعا لانه مقدمة مشكوك
 فيها معنى عليها الصناعات انتهى ولا يخفى انه ان فسر المبادئ التصديقية
 بما يتألف منها دلائل المسائل كما وقع في الشفاء ان المبادئ منها ما يبرهن به
 على المسائل فالتصديق بالوجود ليس منها وان فسر بمقتضى وقف عليه المسائل
 دخل فيها اذ لا شك ان ثبوت الاعراض الذاتية موقوف على وجود
 الموضوع في طرف الثبوت * قال * بل هو من مقدمات الشروع فيه
 مقدمة الشروع خارجة عن العلم والارتماء الدور كما مر * قال * ان كانت كسبية
 فيه اشارة الى جواز كون المسئلة بديهية لوروده في العلم اما لزال خفائها
 اوليان كيتها كما صرح به في شرح المواقف وقال المحقق التفاتنا الى المسئلة
 لانكون الانظرية وهذا مما لا خلاف فيه لاحد وما قال الشارح من احتمال
 كونها غير كسبية سهو ظاهر * قال * كل مقدار اما شارك او مبان
 مشاركة المقدارين ان يعددهما عدد غير الواحد كالاربعة والمباينة ما يقابله
 * قال * مع كونه وسطا في النسبة كونه بين مقدارين نسبة الى احدهما مثل
 نسبة الاخر اليه كالاربعة بين الاثنين والثمانية فانها نصف الثمانية كما ان الاثنين
 نصف لها ومعنى كونه ضاع ما يحيط به الطرفان ان الحاصل من ضربيه
 في نفسه مثل الحاصل من ضرب احد الطرفين في الآخر * قال * بينة
 الثبوت للشيء الى آخره لاختفاء فيه بعد تصور الشيء بوجه هو مناط الحكم
 اعني الكلية ولا يمكن بيان كيتها اذ لا بد من لا يعمل فلا يكون مسئلة من العلم
 وبهذا التدفع ما قيل انه يجوز ان يكون مسئلة غير كسبية والشارح جوز ذلك
 لقد استراح بنان البيان بمون الملك المنان عن كشف القناع عن وجوه
 خرائد ما اودع في الكتابين بحيث يتجلى على منصبه التحقيق ورفع
 استار الشكوك والاهام بحيث يحير بسماعه ارباب التدقيق
 والله الملهم للصواب واليه المرجع والمآب

طبع في المطبعة العامرة

سنة ٨٨ في ١٩ ذالعدة

Süleyman U. Kütüphanesi

H. Hüsnü

Yeni

Eski Kayıt 1258